

معييار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠): ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار التأكيد (٣٤١٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة التي سبق إيضاحها في وثيقة الاعتماد

معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠)

ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري

(يسري هذا المعيار على تقارير التأكيد المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعده)

الفهرس

الفقرة	
١	مقدمة.....
١١-٢	نطاق المعيار.....
١٢	تاريخ السريان.....
١٣	الأهداف.....
١٤	التعريفات.....
	المتطلبات
١٥	معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠).....
١٨-١٦	قبول الارتباط واستمراريته.....
١٩	التخطيط.....
٢٢-٢٠	الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ الارتباط.....
٣٤-٢٣	فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها.....
٥٦-٣٥	الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة والإجراءات الإضافية.....
٥٧	استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين.....
٦٠-٥٨	الإفادات المكتوبة.....
٦١	الأحداث اللاحقة.....
٦٣-٦٢	المعلومات المقارنة.....
٦٤	المعلومات الأخرى.....
٧٠-٦٥	التوثيق.....
٧١	فحص رقابة جودة الارتباط.....
٧٥-٧٢	تكوين استنتاج التأكيد.....
٧٧-٧٦	محتوى تقرير التأكيد.....
٧٨	مسؤوليات الإبلاغ الأخرى.....

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

٧٤-١٨١ مقدمة
١٦٨-١٨١ التعريفات
١٧١ معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)
٣٧٤-١٨١ قبول الارتباط واستمراريته
٤٣٨-٣٨١ التخطيط
٥١٤-٤٤١ الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ الارتباط
٨٩٤-٥٢١ فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها
١١٢٩-٩٠١ الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة والإجراءات الإضافية
١١٥٨-١١٣١ استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين
١١٦٨ الإفادات المكتوبة
١١٧٨ الأحداث اللاحقة
١٢٣٨-١١٨١ المعلومات المقارنة
١٢٦٨-١٢٤١ المعلومات الأخرى
١٢٩٨-١٢٧١ التوثيق
١٣٠٨ فحص رقابة جودة الارتباط
١٣٣٨-١٣١١ تكوين استنتاج التأكيد
١٥٢٨-١٣٤١ محتوى تقرير التأكيد
	الملحق (١): الانبعاثات، عمليات الإزالة وعمليات تخفيض الانبعاثات
	الملحق (٢): نماذج توضيحية لتقارير التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري

ينبغي قراءة معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" جنباً إلى جنب مع التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

مقدمة

١. مع التسليم بوجود علاقة بين انبعاثات الاحتباس الحراري والتغير المناخي، تقوم العديد من المنشآت بالتحديد الكمي لانبعاثات الاحتباس الحراري لأغراض الإدارة الداخلية، والعديد منها يقوم أيضاً بإعداد قائمة الاحتباس الحراري:

(أ) كجزء من نظام الإفصاح التنظيمي؛ أو

(ب) كجزء من برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات؛ أو

(ج) لإعلام المستثمرين وآخرين بشكل اختياري. والإفصاحات الاختيارية قد يتم، على سبيل المثال، نشرها كوثيقة مستقلة؛ أو يتم تضمينها كجزء من تقرير مستديم وأوسع نطاقاً؛ أو تقرير سنوي عن المنشأة؛ أو يتم إعدادها لدعم الإدراج في "السجل الكربوني".

نطاق المعيار

٢. يتناول هذا المعيار ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري.

٣. قد يغطي استنتاج المحاسب القانوني في ارتباط تأكيد ما، معلومات بالإضافة إلى قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، عندما يرتبط المحاسب القانوني بالتقرير عن تقرير الاستدامة والذي تمثل فيه قائمة الاحتباس الحراري جزءاً واحداً فقط. في مثل تلك الحالات: (راجع: الفقرتين ١١، ٢١)

(أ) يطبق هذا المعيار على إجراءات التأكيد المنفذة فيما يتعلق بقائمة الاحتباس الحراري بخلاف الحالة التي تمثل فيها قوائم الاحتباس الحراري جزءاً من معلومات شاملة تخضع للتأكيد؛

(ب) يطبق معيار ارتباط التأكيد (٣٠٠٠)^(١) (أو معيار ارتباط تأكيد آخر يتناول موضوعاً محدداً) على إجراءات التأكيد التي تنفذ فيما يتعلق بباقي المعلومات التي يغطيها استنتاج المحاسب القانوني.

٤. لا يتناول هذا المعيار ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عما يلي، أو لا يوفر إرشادات محددة عنها:

(أ) قوائم الانبعاثات بخلاف قوائم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مثال وأكسيدات النيتروجين (NOx) وأكسيدات الكبريت (SO₂). ومع ذلك يوفر هذا المعيار إرشادات عن تلك الارتباطات^(٢)؛ أو

(ب) معلومات أخرى تتعلق بغازات الاحتباس الحراري، مثل دورة حياة المنتج والمعلومات الأساسية الافتراضية ومؤشرات الأداء الرئيسية استناداً إلى بيانات الانبعاثات؛ أو (راجع: الفقرة ٣١)

(ج) الأدوات، أو العمليات أو الآليات، مثل مشاريع التعويض التي تستخدمها منشآت أخرى عند تخفيض الانبعاثات. ومع ذلك، عندما تتضمن قائمة غازات الاحتباس الحراري تخفيضاً للانبعاثات والتي تخضع للتأكيد، فإن متطلبات هذا المعيار تنطبق على تلك الانبعاثات التي تم تخفيضها بحسب مقتضى الحال (انظر الفقرة ٧٦ (ف)).

^(١) معيار ارتباط التأكيد (٣٠٠٠)، ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية.

^(٢) ترتبط المركبات الكيميائية NOx (أي، NO، NO₂، اللذان يختلفان عن أكسيد النيتروز لغازات الاحتباس الحراري، N₂O و SO₂) "بالمطر الحمضي" وليس التغير المناخي.

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

ارتباطات التقرير المباشرة والمستندة إلى الإقرار

٥. أشار إطار ارتباطات التأكيد (إطار التأكيد) إلى أن ارتباط التأكيد إما أن يكون ارتباطاً مستنداً إلى إقرار أو ارتباط بإعداد تقرير مباشر. ويتناول هذا المعيار الارتباطات على أساس الارتباطات المستندة إلى الإقرار فقط.^(٣)

إجراءات لغرض ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود

٦. يوضح معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) أن ارتباط التأكيد إما أن يكون ارتباط تأكيد معقول أو ارتباط تأكيد محدود.^(٤) ويتناول هذا المعيار كلاً من ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود.

٧. في كل من ارتباط التأكيد المعقول والتأكيد المحدود لقائمة الاحتباس الحراري، يختار المحاسب القانوني الجمع بين إجراءات التأكيد، والتي تتضمن الجمع بين: التقصي؛ والملاحظة؛ والمصادقة؛ وإعادة العملية الحسابية؛ وإعادة الأداء؛ والإجراءات التحليلية؛ والاستفسار. إن تحديد إجراءات التأكيد التي سيتم تنفيذها على ارتباط معين هي مسألة حكم مهني. ونظراً لأن قوائم الاحتباس الحراري تغطي نطاقاً واسعاً من الظروف، فإن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات من المحتمل أن تختلف بشكل كبير من ارتباط لآخر.

٨. ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن كل متطلب من متطلبات هذا المعيار ينطبق على كل من ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود، ونظراً لأن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل منه في ارتباط التأكيد المعقول، فإن الإجراءات التي سينفذها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود سوف تختلف في طبيعتها، وستكون أقل من حيث النطاق مما هو عليه في ارتباط التأكيد المعقول.^(٥) وقد تم عرض المتطلبات التي تطبق على أحدهما أو على النوع الآخر من الارتباط في شكل عامودي مع حرف "د" أي (تأكيد محدود) أو "ل" أي (تأكيد معقول) بعد رقم الفقرة. وعلى الرغم من أن بعض الإجراءات تكون مطلوبة فقط لارتباطات التأكيد المعقول، إلا أنها بالرغم من ذلك، قد تكون مناسبة في بعض ارتباطات التأكيد المحدود (انظر أيضاً الفقرة ٩٠٠ والتي تحدد الفروق الرئيسية بين الإجراءات الإضافية للمحاسب القانوني فيما يتعلق بارتباط التأكيد المعقول وارتباط التأكيد المحدود فيما يتعلق بقائمة الاحتباس الحراري). (راجع: الفقرتين ٤١، ٩٠٠)

العلاقة مع معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، والإصدارات المهنية الأخرى والمتطلبات الأخرى

٩. على المحاسب القانوني أن يلتزم بمعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) وبهذا المعيار عندما يقوم بتنفيذ ارتباط تأكيد للتقرير عن قائمة الاحتباس الحراري لمنشأة معينة. ويكمل هذا المعيار معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) ولا يحل محله، ويتوسع في كيفية تطبيق معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) على ارتباط تأكيد للتقرير عن قائمة الاحتباس الحراري لمنشأة معينة. (راجع: الفقرة ١٧١)

١٠. يتطلب الالتزام بمعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) جملة أمور من بينها الالتزام بالجزء (أ) والجزء (ب) من قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (قواعد سلوك وأداب المهنة) فيما يتعلق بارتباطات التأكيد،^(*) أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات المنصوص عليها في نظام أو لائحة، التي تكون مساوية على الأقل لمتطلبات الجزء (أ) والجزء (ب).^(٦) ويتطلب أيضاً أن يكون الشريك المسؤول عن الارتباط عضواً في أحد المكاتب التي

(٣) إطار التأكيد، الفقرة ١٠.

(٤) إطار التأكيد، الفقرة ١١.

(٥) إطار التأكيد، الفقرة ٥٣، ومعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ٣٧.

(٦) يجب أن يشير المراجع إلى قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

(٧) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرتين ٤ و ٦.

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

تطبق معيار رقابة الجودة (١)، أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات الواردة في نظام أو لائحة، التي تكون مساوية على الأقل لمتطلبات المعيار الدولي لرقابة الجودة (١). (راجع: الفقرتين ٥٤، ٦٤)

١١. عندما يخضع الارتباط لأنظمة أو لوائح محلية أو لأحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، فلا يجب أن يتجاوز هذا المعيار تلك الأنظمة أو اللوائح أو الأحكام. وإذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو الأحكام المحلية لبرنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات تختلف عن هذا المعيار، فيجب تنفيذ الارتباط وفقاً للأنظمة أو اللوائح أو الأحكام المحلية والتي لن تلتزم ألياً بهذا المعيار. ويحق للمحاسب القانوني أن يلتزم بهذا المعيار، بالإضافة إلى الأنظمة واللوائح والأحكام المحلية لبرنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات فقط، عندما يتم الوفاء بجميع المتطلبات المنطبقة في هذا المعيار. (راجع: الفقرة ٧٤)

تاريخ السريان

١٢. يسري هذا المعيار على تقارير التأكيد المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعده.

الأهداف

١٣. فيما يلي أهداف المحاسب القانوني:

(أ) الوصول إلى تأكيد معقول أو محدود، بحسب مقتضى الحال، عما إذا كانت قائمة احتباس حراري خالية من تحريف جوهري، بسبب غش أو خطأ، الأمر الذي يُمكن المحاسب القانوني من إبداء استنتاج ينقل ذلك المستوى من التأكيد؛

(ب) إعداد تقرير معين، وفقاً لنتائج المحاسب القانوني، عما إذا كان:

(١) في حالة ارتباط التأكيد المعقول، قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛ أو

(٢) في حالة ارتباط التأكيد المحدود، قد علم المحاسب القانوني عن أي أمر جعله يعتقد، استناداً إلى الإجراءات المتخذة والأدلة التي تم الحصول عليها، بأن قائمة الاحتباس الحراري لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛

(ج) الإبلاغ بحسب ما يقضي به هذا المعيار، وفقاً لنتائج المحاسب القانوني.

التعريفات

١٤. لأغراض هذا المعيار، يكون للمصطلحات الآتية المعاني الموضحة أدناه: (٧)

(أ) الضوابط المنطبقة: هي الضوابط المستخدمة من قبل المنشأة لقياس وإعداد التقارير حول انبعاثاتها في قائمة الاحتباس الحراري.

(ب) الإقرارات: هي إفادات من المنشأة، سواء أكانت صريحة أو غير ذلك، يتم تضمينها في قائمة غازات الاحتباس الحراري، ويستخدمها المحاسب القانوني للوقوف على مختلف أنواع التحريفات المحتملة التي يمكن أن تحدث.

(٨) تُطبق التعريفات الواردة في معيار ارتباطات التأكيد (٢٠٠٠) على هذا المعيار.

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

- (ج) سنة الأساس: هي سنة محددة أو متوسط سنوات متعددة يتم وفقاً لها مقارنة الانبعاثات المنشأة عبر الوقت.
- (د) الحدود المعينة والتعامل: هو نظام يحدد حدود الانبعاثات الإجمالية، ويخصص الانبعاثات المسموح بها للمشاركين، ويسمح لهم بالتعامل مع الانبعاثات المسموح بها وحصل الانبعاثات مع بعضهم البعض.
- (هـ) المعلومات المقارنة: هي المبالغ والإفصاحات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري، فيما يتعلق بوحدة أو أكثر من الفترات السابقة.
- (و) الانبعاثات: هي الاحتباس الحراري الذي انبعث، خلال الفترة ذات العلاقة، إلى الجو أو التي كانت ستنبعث إلى الجو لو لم يتم التقاطها وتوجيهها نحو حوض معين. ويمكن تصنيف الانبعاثات إلى:
- انبعاثات مباشرة (تعرف أيضاً بانبعاثات النطاق (١))، وهي انبعاثات من المصادر التي تمتلكها المنشأة أو تسيطر عليها. (راجع: الفقرة ٨)
 - انبعاثات غير مباشرة، وهي الانبعاثات الناتجة عن نشاطات المنشأة، ولكنها تحدث من مصادر تمتلكها أو تسيطر عليها منشأة أخرى. ويمكن أن تصنف الانبعاثات غير المباشرة أيضاً إلى:
 - انبعاثات النطاق (٢) وهي الانبعاثات المصاحبة للطاقة التي تنقل إلى المنشأة ويتم استهلاكها من قبل المنشأة. (راجع: الفقرة ٩)
 - انبعاثات النطاق (٣) وهي جميع الانبعاثات الأخرى غير المباشرة. (راجع: الفقرة ١٠)
- (ز) البنود المقطوعة من الانبعاثات: أي بند مشمول في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة والذي يتم اقتطاعه من مجموع الانبعاثات المُبلغ عنها، ولكنه ليس عبارة عن انبعاثات مزلة؛ وغالباً ما يتضمن شراء حصص متوازنة، لكن يمكن أن يتضمن أيضاً مجموعة متنوعة من الأدوات أو الآليات الأخرى مثل حصص وحدود الأداء المسموحة المعترف بها من قبل خطة تنظيمية أو خطة أخرى تكون المنشأة جزءاً منها. (راجع: الفقرتين ١١، ١٢)
- (ح) عامل الانبعاثات: هو عامل حسابي أو نسبة رياضية لتحويل مقياس نشاط معين (على سبيل المثال، لترات من الوقود المستهلك أو كيلومترات من مسافة مقطوعة أو عدد الحيوانات في مزرعة تربية الحيوانات أو أطنان من المنتجات المصنوعة) إلى تقدير معين لكمية الاحتباس الحراري المرتبطة بذلك النشاط.
- (ط) برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات: هو برنامج قائم على أساس السوق يستخدم للسيطرة على الاحتباس الحراري من خلال توفير حوافز اقتصادية لتحقيق تخفيضات في انبعاثات تلك الغازات.
- (ي) المنشأة: هي منشأة قانونية أو منشأة اقتصادية أو جزء قابل للتحديد من منشأة قانونية أو اقتصادية (على سبيل المثال، معمل منفرد أو أي شكل من أشكال المرافق الأخرى مثل موقع مكب النفايات) أو خليط من المنشآت القانونية أو المنشآت الأخرى أو أجزاء من تلك المنشآت (على سبيل المثال، مشروع مشترك) التي ترتبط بها الانبعاثات في قائمة الاحتباس الحراري.
- (ك) الغش: هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من الأفراد الذين يعملون في الإدارة، أو المكلفين بالحكومة، أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينطوي على اللجوء إلى الخداع لتحقيق منفعة غير قانونية أو غير مشروعة.

(ل) الإجراءات الأخرى: هي إجراءات يتم اتخاذها استجابة لمخاطر التحريف الجوهري المقيّمة، بما في ذلك اختبارات الرقابة (إن وجدت) واختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية.

(م) قائمة الاحتباس الحراري: هي قائمة تعرض العناصر الأساسية وتقيس انبعاثات الاحتباس الحراري للمنشأة لفترة معينة (تعرف أحياناً بمخزون الانبعاثات)، وتعرض عندما يكون ذلك منطبقاً، المعلومات المقارنة والإيضاحات التي تشمل ملخصاً للسياسات المهمة للتحديد الكمي والتقارير. وقد تتضمن قائمة الاحتباس الحراري أيضاً قائمة مصنفة بعمليات الإزالة أو البنود المقطوعة من الانبعاثات. وعندما لا يغطي الارتباط كامل قائمة الاحتباس الحراري، فإن "قائمة الاحتباس الحراري" تقرأ على أنها ذلك الجزء الذي يغطيه الارتباط. وتكون قائمة الاحتباس الحراري هي "معلومات الموضوع" للارتباط.^(٨)

(ن) الاحتباس الحراري: ثاني أكسيد الكربون (CO₂) وأي غازات أخرى يجب تضمينها وفق الضوابط المنطبقة في قائمة الاحتباس الحراري، مثل: الميثان وأكسيد النيتروز، وسلفور هيكسا فلوريد، وكربونات هيدرو فلورو، وكربونات بيرفلورو، وكربونات كلورو فلورو. وغالباً ما يعبر عن الغازات باستثناء ثاني أكسيد الكربون بمعادلات ثاني أكسيد الكربون (CO₂-e).

(س) الحدود التنظيمية: الحدود التي تحدد العمليات التي يتم تضمينها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة.

(ع) الأهمية النسبية للداء: الكمية أو الكميات التي يحددها المحاسب القانوني بما يقل عن الأهمية النسبية لقائمة غازات الاحتباس الحراري، ليقص إلى مستوى منخفض بدرجة مناسبة احتمال أن يتجاوز مجموع التحريفات غير المصححة وغير المكتشفة الأهمية النسبية لقائمة غازات الاحتباس الحراري. وتشير الأهمية النسبية للداء أيضاً، في حالة الانطباق، إلى الكمية أو الكميات التي يحددها المحاسب القانوني بما يقل عن مستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع معينة من الانبعاثات أو الإفصاحات.

(ف) شراء الحصص الموازنة: اقتطاع انبعاثات تدفع فيه المنشأة مقابل تقليل انبعاثات منشأة أخرى (تخفيض الانبعاثات) أو زيادة عمليات الإزالة لمنشأة أخرى (عمليات تحسين الإزالة)، مقارنةً بخط الأساس الافتراضي. (راجع: الفقرة ١٣١)

(ص) قياس الكمية: هي عملية تحديد كمية الاحتباس الحراري المرتبطة بالمنشأة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كغازات منبعثة أو (مزالة) حسب مصادر (أو أحواض) معينة.

(ق) عمليات الإزالة: الاحتباس الحراري الذي قامت المنشأة، خلال الفترة بإزالته من الجو، أو الذي كان سينبعث إلى الجو لو لم يتم التقاطه وتوجيهه نحو حوض معين. (راجع: الفقرة ١٤١)

(ر) المرافق المهمة: مرافق ذات أهمية خاصة بسبب حجم انبعاثاتها مقارنةً بمجموع الانبعاثات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري أو بسبب طبيعتها الخاصة أو بسبب الظروف التي تؤدي إلى نشوء مخاطر تحريف جوهري محدد. (راجع: الفقرتين ١٥١، ١٦١)

(ش) الحوض: وحدة أو آلية مادية تزيل الاحتباس الحراري من الجو.

(ت) المصدر: وحدة أو آلية مادية تطلق الاحتباس الحراري إلى الجو.

(ث) نوع الانبعاثات: تصنيف الانبعاثات استناداً، على سبيل المثال إلى مصدر الانبعاثات أو نوع الغاز أو المنطقة أو المرافق.

^(٩) إطار التأكيد، الفقرة ٨.

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

المتطلبات

معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)

١٥. يجب على المحاسب القانوني ألا يقر بالالتزام بهذا المعيار ما لم يلتزم بمتطلبات كل من هذا المعيار ومعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠). (راجع: الفقرات ٥٩، ٦١، ١٧١، ٢١١، ٢٢١، ٣٧١، ١٢٧١)

قبول الارتباط والاستمرار فيه

المهارات والمعارف والخبرات

١٦. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط أن:

(أ) يمتلك مهارات ومعارف وخبرات كافية تتعلق بالتأكد، بالإضافة إلى كفاءة كافية في قياس كمية الانبعاثات وإعداد التقارير عنها، وتحمل المسؤولية عن استنتاج التأكيد؛

(ب) يقتنع بأن فريق الارتباط وأي خبراء خارجيين تابعين للمحاسب القانوني يمتلكون بشكل جماعي الكفاءات المهنية اللازمة، لقياس كمية الانبعاثات وإعداد التقرير عنها ولقياس أعمال التأكيد، من أجل تنفيذ ارتباط التأكيد وفقاً لهذا المعيار. (راجع: الفقرتين ١٨١، ١٩٤)

الشروط المسبقة للارتباط

١٧. من أجل إثبات ما إذا كانت الشروط المسبقة للارتباط قائمة:

(أ) يجب أن يحدد الشريك المسؤول عن الارتباط بأن كلاً من قائمة الاحتباس الحراري والارتباط لهما نطاق كافٍ بشكل مفيد للمستخدمين المستهدفين، مع الأخذ في الحسبان بشكل خاص ما يلي: (راجع: الفقرة ٢٠٤)

(١) إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري ستستبعد الانبعاثات المهمة التي تم قياس كميتها، أو التي يمكن بسهولة قياس كميتها: ما إذا كانت عمليات الاستبعاد تلك تُعد معقولة في ظل الظروف المحددة؛

(٢) إذا كان الارتباط سيستبعد التأكيد فيما يتعلق بالانبعاثات المهمة التي يتم إعداد التقارير عنها من قبل المنشأة: ما إذا كانت عمليات الاستبعاد تلك تُعد معقولة في ظل الظروف المحددة؛

(٣) إذا كان الارتباط سيتضمن تأكيداً فيما يتعلق بالبند المقتطعة من الانبعاثات: ما إذا كانت طبيعة التأكيد الذي سوف يصل إليه المحاسب القانوني فيما يتعلق بالبند المقتطعة والمحتوى المقصود لتقرير التأكيد فيما يتعلق بها واضحاً ومعقولاً في ظل الظروف المحددة ومفهوماً من قبل الطرف المتعاقد. (راجع: الفقرتين ١١٤، ١٢٤)

(ب) عند تقويم مدى ملائمة الضوابط المنطبقة، بحسب ما يقتضي معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)،^(٩) يحدد المحاسب القانوني ما إذا كانت الضوابط تشمل كحد أدنى ما يلي: (راجع: الفقرات ٢٣١-٢٦١)

(١) طريقة تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة؛ (راجع: الفقرتين ٢٧٤، ٢٨٤)

(٢) الاحتباس الحراري الذي سيتم المحاسبة عنه؛

^(٩) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٩.
ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

(٣) الطرق المقبولة لقياس الكمية، بما في ذلك طرق إجراء تعديلات على سنة الأساس (إذا كانت منطقية)؛

(٤) إفصاحات وافية بحيث يمكن للمستخدمين المستهدفين فهم الاجتهادات المهمة التي تتخذ في إعداد قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٢٩١-٣٤٤).

(ج) يجب أن يحصل المحاسب القانوني على موافقة المنشأة على أنها تقر بعلمها وفهمها لمسؤوليتها عما يلي:

(١) تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، التي ترى المنشأة أنها ضرورية للمساعدة في إعداد قائمة احتباس حراري خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ؛

(٢) إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقاً للضوابط المنطقية؛ (راجع: الفقرة ٣٥٤)

(٣) الإشارة إلى الضوابط المنطقية التي استخدمتها في قائمة الاحتباس الحراري، أو وصفها، عندما لا يكون من الواضح بسهولة من ظروف الارتباط من هي الجهة التي قامت بوضعها. (راجع: الفقرة ٣٦٤)

الاتفاق على شروط الارتباط

١٨. تشمل شروط الارتباط المتفق عليها التي يتطلبها معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)^(١٠): (راجع: الفقرة ٣٧٤)

(أ) هدف ونطاق الارتباط؛

(ب) مسؤوليات المحاسب القانوني؛

(ج) مسؤوليات المنشأة، بما فيها تلك المذكورة في الفقرة ١٧(ج)؛

(د) تحديد الضوابط المنطقية لإعداد قائمة الاحتباس الحراري؛

(هـ) الإشارة إلى الشكل والمحتوى المتوقعين لأي تقارير سوف يصدرها المحاسب القانوني، وعبرة تفيد أنه قد تكون هناك ظروف قد يختلف فيها التقرير عن شكله ومحتواه المتوقعين؛

(و) إقرار يفيد بموافقة المنشأة على تقديم إفادات مكتوبة عند انتهاء الارتباط.

التخطيط

١٩. عند التخطيط للارتباط حسبما هو مطلوب بموجب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)^(١١)، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٣٨٤ - ٤١٤)

(أ) تحديد خصائص الارتباط التي تحدد نطاقه؛

(ب) التحقق من أهداف التقرير الخاصة بالارتباط من أجل التخطيط لتوقيت الارتباط وطبيعة الاتصالات المطلوبة؛

(ج) النظر في العوامل التي تُعد، بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني، مهمة في إدارة جهود فريق الارتباط؛

^(١١) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٠.

^(١٢) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٢.
ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

(د) النظر في نتائج إجراءات قبول أو استمرار الارتباط، وعندما يكون ذلك منطقياً، النظر فيما إذا كانت المعرفة المكتسبة من الارتباطات الأخرى التي يؤديها الشريك المسؤول عن الارتباط للمنشأة تعد معرفة ملائمة؛

(هـ) التحقق من طبيعة وتوقيت وحجم الموارد الضرورية لتنفيذ الارتباط، بما في ذلك مشاركة الخبراء والمحاسبين القانونيين الآخرين؛ (راجع: الفقرتين ٤٢٤، ٤٣١)

(و) تحديد تأثير وظيفة المراجعة الداخلية بالمنشأة، إن وجدت، على الارتباط.

الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ الارتباط

تحديد الأهمية النسبية والأهمية النسبية للأداء عند تخطيط الارتباط

٢٠. عند وضع الاستراتيجيات العامة للارتباط، يجب على المحاسب القانوني تحديد الأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٤٤١ – ٥٠١)

٢١. يجب على المحاسب القانوني تحديد الأهمية النسبية للأداء لأغراض تقييم مخاطر التحريف الجوهري وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى.

التنقيح مع التقدم في الارتباط

٢٢. يجب على المحاسب القانوني مراجعة الأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري في حال إحاطته بمعلومات جديدة أثناء تنفيذ الارتباط والتي كانت ستجعله يحدد كمية مختلفة بشكل مبدئي. (راجع: الفقرة ٥١٤)

فهم المنشأة وبينتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، وتحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها

التوصل إلى فهم للمنشأة وبينتها

٢٣. يجب على المحاسب القانوني فهم ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٢٤، ٥٣١)

(أ) العوامل الصناعية والتنظيمية ذات الصلة والعوامل الخارجية الأخرى بما في ذلك الضوابط المنطبقة.

(ب) طبيعة المنشأة، بما في ذلك:

(١) طبيعة العمليات التي تتضمنها الحدود التنظيمية للمنشأة بما في ذلك: (راجع: الفقرتين ٢٧٠، ٢٨١)

أ- مصادر واكتمال الانبعاثات، والأحواض والبنود المقتطعة للانبعاثات، إن وجدت؛

ب- مساهمة كل منها في الانبعاثات الكلية للمنشأة؛

ج- حالات عدم التأكد المصاحبة للكميات التي يتم التقرير عنها في قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٥٤١ – ٥٩١)

(٢) التغيرات عن الفترة السابقة في طبيعة أو نطاق العمليات، بما في ذلك ما إذا كان هناك أي عمليات دمج أو عمليات استهلاك أو بيع لمصادر الانبعاثات أو الحصول على مصادر خارجية ذات انبعاثات مهمة؛

(٣) تكرار وطبيعة انقطاع العمليات. (راجع: الفقرة ٦٠٤)

(ج) اختيار وتطبيق المنشأة لطرق قياس الكمية وسياسات إعداد التقارير، بما في ذلك أسباب التغيرات التي تطرأ على تلك الطرق والسياسات وإمكانية تكرار حساب الانبعاثات ضمن قائمة الاحتباس الحراري.

(د) متطلبات الضوابط المنطبقة المتعلقة بالتقديرات، بما في ذلك الإفصاحات ذات العلاقة.

(هـ) هدف واستراتيجية المنشأة الخاصة بتغير المناخ، إن وجدت، والمخاطر الاقتصادية والتنظيمية والمادية ذات العلاقة والمخاطر المتعلقة بالسمعة. (راجع: الفقرة ٦١١)

(و) الإشراف على، المعلومات الخاصة بالانبعاثات داخل المنشأة، والمسؤولية عنها.

(ز) ما إذا كانت لدى المنشأة وظيفة للمراجعة الداخلية، وإذا كان الحال كذلك، أنشطتها ونتائجها الرئيسية المتعلقة بالانبعاثات.

إجراءات التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها

٢٤. يجب أن تتضمن إجراءات التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وإجراءات تحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها ما يلي: (راجع: الفقرات ٥٢١، ٥٣١، ٦٢١)

(أ) طرح الأسئلة والاستفسارات على الأشخاص الموجودين في المنشأة والذين، بحسب حكم المحاسب القانوني، لديهم معلومات من المحتمل أن تساعد في تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية بسبب الغش أو الخطأ.

(ب) الإجراءات التحليلية. (راجع: الفقرات ٦٣١ – ٦٥١)

(ج) الملاحظة والتقصي. (راجع: الفقرات ٦٦١ – ٦٨١)

التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية في المنشأة

تأكيد معقول	تأكيد محدود
<p>٢٥. يجب على المحاسب القانوني التوصل إلى فهم للمكونات الآتية للرقابة الداخلية في المنشأة المتعلقة بقياس كمية الانبعاثات وإعداد تقرير عنها كأساس لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها: (راجع: الفقرات ٥٢١ – ٥٣١، ٧٠١)</p> <p>(أ) بيئة الرقابة؛</p> <p>(ب) نظام المعلومات، بما في ذلك العمليات التجارية ذات العلاقة والإبلاغ عن أدوار ومسؤوليات إعداد تقرير عن الانبعاثات وأمور مهمة مرتبطة بإعداد تقرير عن الانبعاثات؛</p> <p>(ج) نتائج آلية تقييم مخاطر المنشأة؛</p> <p>(د) أنشطة الرقابة ذات الصلة بالارتباط، التي يرى المحاسب القانوني أنه من</p>	<p>٢٥. فيما يخص الرقابة الداخلية المتعلقة بقياس كمية الانبعاثات وإعداد التقارير عنها كأساس لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها، يجب على المحاسب القانوني التوصل إلى فهم من خلال الاستعلام عن: (راجع: الفقرات ٥٢١ – ٥٣١، ٦٩١ – ٧٠١)</p> <p>(أ) بيئة الرقابة؛</p> <p>(ب) نظام المعلومات، بما في ذلك العمليات التجارية ذات العلاقة والإبلاغ عن أدوار ومسؤوليات إعداد تقرير عن الانبعاثات وأمور مهمة مرتبطة بإعداد تقرير عن الانبعاثات؛</p> <p>(ج) نتائج آلية تقييم مخاطر المنشأة.</p>

<p>الضروري فهمها من أجل تقييم مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى الإقرارات وتصميم إجراءات أخرى استجابة للمخاطر المقيّمة. ولا يتطلب ارتباط التأكيد فهم جميع أدوات الرقابة المتعلقة بكل نوع مهم من الانبعاثات والإفصاحات في قائمة الاحتباس الحراري أو إلى كل إقرار مرتبط بها؛ (راجع: الفقرتين ٧١١، ٧٢١)</p> <p>(٥) متابعة أدوات الرقابة.</p>	
<p>٢٦. عند التوصل إلى الفهم المطلوب في الفقرة ٢٥م، يجب على المحاسب القانوني تقويم تصميم أدوات الرقابة وتحديد ما إذا تم تنفيذها من خلال اتخاذ إجراءات معينة بالإضافة إلى طرح الاستفسارات على موظفي المنشأة. (راجع: الفقرتين ٥٢١، ٥٣١)</p>	

إجراءات أخرى للتوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها

٢٧. إذا قام الشريك المسؤول عن الارتباط بارتباطات أخرى لصالح المنشأة، فيجب أن يبحث فيما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها تعد ذات صلة بتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها. (راجع: الفقرة ٧٣١)

٢٨. يجب على المحاسب القانوني أن يوجه مجموعة من الاستفسارات للإدارة وآخرين داخل المنشأة بحسب مقتضى الحال، لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي غش فعلي أو مشتبه به أو مزعوم، أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح، يؤثر على قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٨٤١ – ٨٦١)

٢٩. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئيسيين الآخرين في فريق الارتباط وأي خبراء خارجيين رئيسيين يستعين بهم المحاسب القانوني أن يناقشوا احتمالية تعرض قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة لتحريفات جوهرية بسبب غش أو خطأ، وتطبيق الضوابط المنطقية على حقائق وظروف المنشأة. ويجب أن يحدد الشريك المسؤول عن الارتباط الأمور التي يجب إبلاغها لأعضاء فريق الارتباط، ولأي خبراء خارجيين يستعين بهم المحاسب القانوني لم يشتركوا في النقاش.

٣٠. يجب أن يُقوّم المحاسب القانوني ما إذا كانت أساليب قياس الكمية وسياسات إعداد التقارير الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة، مناسبة لعملياتها ومتوافقة مع الضوابط المنطقية ومع سياسات قياس الكمية وإعداد التقارير المستخدمة في القطاع ذي الصلة وفي الفترات السابقة.

تنفيذ إجراءات في الموقع ضمن مرافق المنشأة

٣١. يجب أن يحدد المحاسب القانوني ما إذا كان تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن المرافق المهمة في ظروف الارتباط يعد أمراً ضرورياً. (راجع: الفقرات ١٥١، ١٦١، ٧٤١ – ٧٧١)

المراجعة الداخلية

٣٢. عندما يكون لدى المنشأة وظيفة مراجعة داخلية ذات صلة بالارتباط، فيجب على المحاسب القانوني ما يلي (راجع: الفقرة ٧٨١):

- (أ) تحديد ما إذا كان سيتم استخدام عمل محدد لوظيفة المراجعة الداخلية، وإلى أي حد سيتم استخدامه؛
- (ب) عند استخدام عمل محدد لوظيفة المراجعة الداخلية، تحديد ما إذا كان ذلك العمل مناسباً لأغراض الارتباط.

تحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها

تأكيد معقول	تأكيد محدود
٣٣. يجب على المحاسب القانوني تحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها:	٣٣. يجب على المحاسب القانوني تحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها:
(أ) على مستوى قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرتين ٧٩١، ٨٠١)	(أ) على مستوى قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرتين ٧٩١، ٨٠١)
(ب) على مستوى الإقرارات للأنواع المهمة من الانبعاثات والإفصاحات، (راجع: الفقرتين ٨١١، ٨٢١)	(ب) للأنواع المهمة من الانبعاثات والإفصاحات (راجع: الفقرة ٨١١)،
كأساس لتصميم وتنفيذ إجراءات معينة تكون طبيعتها وتوقيتها ومداها: (راجع: الفقرة ٨٣١)	كأساس لتصميم وتنفيذ إجراءات معينة تكون طبيعتها وتوقيتها ومداها:
(ج) سريعة التجاوب مع مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة؛	(ج) سريعة التجاوب مع مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة؛
(د) تسمح للمحاسب القانوني بالحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.	(د) تسمح للمحاسب القانوني بالحصول على تأكيد محدود عما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

أسباب مخاطر التحريف الجوهرية

٣٤. عند تنفيذ الإجراءات المطلوبة في الفقرتين ٣٣ د أو ٣٣ ل، يجب على المحاسب القانوني أن يأخذ في الحسبان على الأقل العوامل الآتية: (راجع: الفقرات ٨٤١ – ٨٩١)

- (أ) احتمال وجود تحريف متعمد في قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرات ٨٤١ – ٨٦١)
- (ب) احتمال عدم الالتزام بأحكام تلك الأنظمة واللوائح المعروفة عموماً بتأثيرها المباشر على محتوى قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرة ٨٧)
- (ج) احتمال حذف انبعاثات مهمة ممكنة؛ (راجع: الفقرة ٨٨٨(أ))

- (د) التغيرات الاقتصادية أو التنظيمية المهمة؛ (راجع: الفقرة ٨٨٨ (ب))
- (هـ) طبيعة العمليات؛ (راجع: الفقرة ٨٨٨ (ج))
- (و) طبيعة طرق قياس الكميات؛ (راجع: الفقرة ٨٨٨ (د))
- (ز) درجة التعقيد في تعيين الحدود التنظيمية وما إذا كانت الأطراف ذات العلاقة مشاركة؛ (راجع: الفقرتين ٢٧١، ٢٨١)
- (ح) ما إذا كان هناك انبعاثات مهمة خارج السياق العادي لأعمال المنشأة، أو تظهر بأنها انبعاثات غير عادية؛ (راجع: الفقرة ٨٨٨ (هـ))
- (ط) درجة التقدير الشخصي في قياس الانبعاثات؛ (راجع: الفقرة ٨٨٨ (هـ))
- (ي) ما إذا كانت انبعاثات النطاق (٣) مشمولة في قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرة ٨٨٨ (و))
- (ك) كيفية قيام المنشأة بإعداد التقديرات المهمة والبيانات التي تستند إليها هذه التقديرات. (راجع: الفقرة ٨٨٨ (ز))

الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة والإجراءات الإضافية

٣٥. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ الاستجابات الكلية لمعالجة مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة على مستوى قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٩٠١-٩٣٨)
٣٦. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية تتواءم طبيعتها وتوقيتها ومداهما مع المخاطر المقيّمة، مع الأخذ في الحسبان مستوى التأكيد المطلوب، المعقول أو المحدود، بحسب مقتضى الحال. (راجع: الفقرة ٩٠١)

تأكيد معقول	تأكيد محدود
<p>٣٧. عند تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية وفقاً للفقرة ٣٦، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٩٠١ - ٩٤١)</p> <p>(أ) النظر في أسباب التقييم المحدد لمخاطر التحريف الجوهرية على مستوى الإقرارات للأنواع المهمة من الانبعاثات والإفصاحات، بما في ذلك: (راجع: الفقرة ٩٥)</p> <p>(١) احتمال وجود تحريفات جوهرية نتيجة خصائص محددة لنوع الانبعاثات أو الإفصاح ذي العلاقة (أي المخاطر الملزمة)؛</p> <p>(٢) ما إذا كان المحاسب القانوني ينوي الاعتماد على الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة في تحديد طبيعة</p>	<p>٣٧. عند تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية وفقاً للفقرة ٣٦، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٩٠١ - ٩٤١)</p> <p>(أ) النظر في أسباب التقييم المحدد لمخاطر التحريف الجوهرية بالنسبة للأنواع المهمة من الانبعاثات والإفصاحات؛ (راجع: الفقرة ٩٥)</p> <p>(ب) الحصول على أدلة أكثر إقناعاً كلما ارتفع تقييم المحاسب القانوني للمخاطر. (راجع: الفقرة ٩٧١)</p>

<p>وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى؛ (راجع: الفقرة ٩٦٦)</p> <p>(ب) الحصول على أدلة أكثر إقناعاً كلما ارتفع تقييم المحاسب القانوني للمخاطر. (راجع: الفقرة ٩٧١)</p>	
<p><i>اختبارات أدوات الرقابة</i></p> <p>٣٨ل. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ اختبارات لأدوات الرقابة بغرض الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بخصوص الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة ذات الصلة إذا: (راجع: الفقرة ٩٠١أ)</p> <p>(أ) كان المحاسب القانوني ينوي الاعتماد على الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى؛ أو (راجع: الفقرة ٩٦٦)</p> <p>(ب) كانت الإجراءات الأخرى بخلاف اختبارات أدوات الرقابة لا يمكن بمفردها توفير ما يكفي من الأدلة المناسبة على مستوى القرارات. (راجع: الفقرة ٩٨١)</p> <p>٣٩ل. إذا تم اكتشاف انحرافات عن أدوات الرقابة التي ينوي المحاسب القانوني الاعتماد عليها، فيجب على المحاسب القانوني إجراء استفسارات محددة لفهم هذه الأمور وتبعاتها المحتملة، ويجب أن يحدد ما إذا: (راجع: الفقرة ٩٠١أ)</p> <p>(أ) كانت اختبارات أدوات الرقابة التي تم تنفيذها توفر أساساً مناسباً للاعتماد على أدوات الرقابة؛ أو</p> <p>(ب) كان من الضروري إجراء اختبارات إضافية لأدوات الرقابة؛ أو</p> <p>(ج) كان يجب معالجة المخاطر المحتملة للتحريفات الجوهرية باستخدام إجراءات أخرى.</p> <p><i>إجراءات أخرى بخلاف اختبارات أدوات الرقابة</i></p> <p>٤٠ل. بصرف النظر عن مخاطر التحريف الجوهري المقيّمة، يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ اختبارات للتفاصيل أو إجراءات تحليلية بالإضافة إلى اختبارات</p>	

<p>أدوات الرقابة، إن وجدت، لكل نوع من الأنواع المهمة من الانبعاثات والإفصاحات. (راجع: الفقرتين ٩٠٠، ٩٤١)</p> <p>٤١ل. يجب على المحاسب القانوني الأخذ في الحسبان ما إذا كان يجب تنفيذ إجراءات مصادقة خارجية. (راجع: الفقرتين ٩٠٠، ٩٩١)</p>	
<p>تنفيذ إجراءات تحليلية استجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة</p> <p>٤٢ل. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٩٠٠ (ج)، ١٠٠١ - ١٠٢١)</p> <p>(أ) تحديد مدى ملاءمة الإجراءات التحليلية المحددة لإقرارات معينة، مع الأخذ في الحسبان مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة واختبارات التفاصيل، إن وجدت، لهذه الإقرارات؛</p> <p>(ب) تقييم إمكانية الاعتماد على البيانات التي من خلالها طور المحاسب القانوني تصوره للكميات أو النسب المسجلة، مع الأخذ في الحسبان مصادر المعلومات المتاحة وإمكانية مقارنتها وطبيعتها ومدى ملاءمتها، إضافة إلى أدوات الرقابة على الإعداد؛</p> <p>(ج) وضع تصور معين فيما يخص الكميات أو النسب المسجلة.</p> <p>٤٣م. إذا حددت الإجراءات التحليلية تقلبات أو علاقات غير متسقة مع معلومات أخرى ذات علاقة أو مختلفة بشكل كبير عن الكميات أو النسب المتوقعة، فيجب على المحاسب القانوني الاستفسار من المنشأة حول هذه الاختلافات. ويجب أن يدرس المحاسب القانوني الإجابات على هذه الاستفسارات، لتحديد ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى في ظل الظروف المحددة. (راجع: الفقرة ٩٠٠ (ج))</p> <p>(أ) الاستفسار من المنشأة والحصول على أدلة إضافية متعلقة بإجابات المنشأة؛</p> <p>(ب) تنفيذ إجراءات أخرى بحسب ما تقتضي الضرورة في الظروف المختلفة.</p>	<p>تنفيذ إجراءات تحليلية استجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة</p> <p>٤٢د. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٩٠٠ (ج)، ١٠٠١ - ١٠٢١)</p> <p>(أ) تحديد مدى ملاءمة الإجراءات التحليلية المحددة، مع الأخذ في الحسبان مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة واختبارات التفاصيل، إن وجدت؛</p> <p>(ب) تقييم إمكانية الاعتماد على البيانات التي من خلالها طور المحاسب القانوني تصوره للكميات أو النسب المسجلة، مع الأخذ في الحسبان مصادر المعلومات المتاحة وإمكانية مقارنتها وطبيعتها ومدى ملاءمتها، إضافة إلى أدوات الرقابة على الإعداد؛</p> <p>(ج) وضع تصور معين فيما يخص الكميات أو النسب المسجلة.</p> <p>٤٣م. إذا حددت الإجراءات التحليلية تقلبات أو علاقات غير متسقة مع معلومات أخرى ذات علاقة أو مختلفة بشكل كبير عن الكميات أو النسب المتوقعة، فيجب على المحاسب القانوني الاستفسار من المنشأة حول هذه الاختلافات. ويجب أن يدرس المحاسب القانوني الإجابات على هذه الاستفسارات، لتحديد ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى في ظل الظروف المحددة. (راجع: الفقرة ٩٠٠ (ج))</p> <p>إجراءات تتعلق بالتقديرات</p> <p>٤٤د. على أساس مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرتين ١٠٣١، ١٠٤١)</p>

<p>٤٤. على أساس مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة، يجب على المحاسب القانوني تقييم ما إذا: (راجع: الفقرة ١٠٣١)</p> <p>(أ) كانت المنشأة قد طبقت وبشكل مناسب متطلبات الضوابط المنطبقة ذات الصلة بالتقديرات؛</p> <p>(ب) كانت طرق إعداد التقديرات مناسبة وما إذا كان قد تم تطبيقها باتساق، وإن وجدت، كانت التغييرات، إن وجدت، في التقديرات المقرر عنها أو في طريقة إعدادها مقارنة بالفترة السابقة ملائمة في الظروف المحددة.</p> <p>٤٥. عند الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة، يجب على المحاسب القانوني القيام بواحد أو أكثر مما يلي، مع الأخذ في الحسبان طبيعة التقديرات: (راجع: الفقرة ١٠٣١)</p> <p>(أ) فحص كيفية إعداد المنشأة للتقدير والبيانات التي يستند إليها. وعند القيام بذلك، يجب على المحاسب القانوني تقييم ما إذا:</p> <p>(١) كانت الطريقة المستخدمة في قياس الكميات مناسبة في ظل الظروف؛</p> <p>(٢) كانت الافتراضات التي استخدمتها المنشأة معقولة.</p> <p>(ب) فحص الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة حول كيفية إعداد المنشأة للتقدير، بالإضافة إلى القيام بإجراءات أخرى مناسبة.</p> <p>(ج) وضع تقدير مبلغ واحد أو مدى من المبالغ لتقويم تقدير المنشأة من أجل هذا الغرض:</p> <p>(١) إذا استخدم المحاسب القانوني افتراضات أو طرقاً تختلف عن افتراضات المنشأة، فيجب عليه التوصل إلى فهم لافتراضات أو طرق المنشأة بشكل كاف لإثبات أن تقدير المحاسب القانوني الذي</p>	<p>(أ) تقييم ما إذا:</p> <p>(١) كانت المنشأة قد طبقت وبشكل مناسب متطلبات الضوابط المنطبقة ذات الصلة بالتقديرات؛</p> <p>(٢) كانت طرق إعداد التقديرات مناسبة وما إذا كان قد تم تطبيقها باتساق، وإن وجدت، كانت التغييرات، إن وجدت، في التقديرات المقرر عنها أو في طريقة إعدادها مقارنة بالفترة السابقة ملائمة في الظروف المحددة؛</p> <p>(ب) الأخذ في الحسبان ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى في الظروف المحددة.</p>
---	---

<p>يتعلق بمبلغ واحد أو مدى من المبالغ يأخذ في الحسبان المتغيرات ذات العلاقة ولتقويم أي اختلافات مهمة عن تقدير المنشأة المتعلق بمبلغ واحد.</p> <p>(٢) إذا استنتج المحاسب القانوني أنه من المناسب استخدام مدى من المبالغ، فيجب عليه أن يضيّق المدى بالاعتماد على الأدلة المتاحة، إلى حين اعتبار أن جميع النتائج المشمولة ضمن المدى تُعدّ نتائج معقولة.</p>	
--	--

العينات

٤٦. عند استخدام العينات، يجب على المحاسب القانوني، عند تصميم العينة، أن يأخذ في الحسبان الغرض من الإجراء وخصائص المجتمع الذي ستسحب منه العينة. (راجع: الفقرتين ٩٠أ، (ب)، ١٠٥)

الغش والأنظمة واللوائح

٤٧. يجب على المحاسب القانوني الاستجابة بشكل مناسب للغش أو الغش المشتبه به، وعدم الالتزام أو عدم الالتزام المشتبه به بالأنظمة واللوائح المحددة خلال الارتباط. (راجع: الفقرتين ١٠٦، ١٠٧)

تأكيد معقول	تأكيد محدود
<p>إجراءات تتعلق بألية تجميع قائمة الاحتباس الحراري</p> <p>٤٨. يجب أن تشمل إجراءات المحاسب القانوني الإجراءات الآتية المرتبطة بألية تجميع قائمة الاحتباس الحراري ما يلي: (راجع: الفقرة ١٠٨)</p> <p>(أ) موافقة أو مطابقة قائمة الاحتباس الحراري مع السجلات الأساسية؛</p> <p>(ب) اختبار التعديلات المهمة التي أجريت خلال إعداد قائمة الاحتباس الحراري.</p> <p>إعادة النظر في تقييم المخاطر عند القيام بارتباط تأكيد معقول</p> <p>٤٩. يمكن أن يتغير تقييم المحاسب القانوني لمخاطر التحريف الجوهري على مستوى</p>	<p>إجراءات تتعلق بألية تجميع قائمة الاحتباس الحراري</p> <p>٤٨. يجب أن تشمل إجراءات المحاسب القانوني الإجراءات الآتية المرتبطة بألية تجميع قائمة الاحتباس الحراري ما يلي: (راجع: الفقرة ١٠٨)</p> <p>(أ) موافقة أو مطابقة قائمة الاحتباس الحراري مع السجلات الأساسية؛</p> <p>(ب) التوصل، من خلال الاستفسار من المنشأة، إلى فهم للتعديلات المهمة التي أجريت خلال إعداد قائمة الاحتباس الحراري والأخذ في الحسبان ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى في ظل الظروف المختلفة.</p>

<p>الإقرارات خلال التقدم في الارتباط مع الحصول على المزيد من الأدلة. وفي الحالات التي يحصل فيها المحاسب القانوني على أدلة معينة من تنفيذ إجراءات إضافية، أو إذا تم الحصول على معلومات جديدة، والتي لا يكون أي منها متسقاً مع الأدلة التي استند إليها المحاسب القانوني مسبقاً في تقييمه، فيجب على المحاسب القانوني أن يعيد النظر في التقييم ويعدل الإجراءات المخطط لها وفقاً لذلك. (راجع: الفقرة ١٠٩١)</p>	<p>تحديد ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية في ارتباط تأكيدات محدود</p> <p>٤٩د. إذا علم المحاسب القانوني بأي أمر (أمر) يجعله يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري قد يشوبها تحريفات جوهرية، فيجب عليه تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية ليتمكن من: (راجع: الفقرتين ١٠٩١، ١١٠١)</p> <p>(أ) استنتاج أن الأمر (الأمر) ليس من المرجح أن يؤدي إلى تحريفات جوهرية في قائمة الاحتباس الحراري؛ أو</p> <p>(ب) تحديد الأمر (الأمر) الذي يؤدي إلى تحريفات جوهرية في قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرة ١١١١)</p>
---	--

تجميع التحريفات الجوهرية المكتشفة

٥٠. يجب على المحاسب القانوني أن يجمع التحريفات التي اكتشفها خلال الارتباط، باستثناء تلك التحريفات التي من الواضح أنها ليست ذات شأن. (راجع: الفقرة ١١٢٢)

النظر في التحريفات المكتشفة مع التقدم في الارتباط

٥١. يجب على المحاسب القانوني أن يحدد ما إذا كانت هناك حاجة لإعادة النظر في الاستراتيجية العامة للارتباط وخطة الارتباط إذا:

(أ) أشارت طبيعة التحريفات المكتشفة وظروف حدوثها إلى وجود تحريفات أخرى يمكن أن تعد عند جمعها مع التحريفات المجمعة خلال الارتباط بأنها تحريفات جوهرية؛ أو

(ب) بلغ مجموع التحريفات المجمعة خلال الارتباط مستوى الأهمية النسبية المحدد وفقاً لل فقرات ٢٠ – ٢٢ من هذا المعيار.

٥٢. إذا قامت المنشأة، بناءً على طلب المحاسب القانوني، باختبار نوع معين من الانبعاثات أو الإفصاحات وتصحيح التحريفات الجوهرية التي تم اكتشافها، فيجب على المحاسب القانوني اتخاذ إجراءات معينة متعلقة بالعمل الذي أنجزته المنشأة لتحديد ما إذا كان لا يزال يوجد تحريفات جوهرية.

الإبلاغ عن التحريفات الجوهرية وتصحيحها

٥٣. يجب على المحاسب القانوني أن يقوم في الوقت المناسب بالإبلاغ عن جميع التحريفات التي تتجمع خلال الارتباط للمستوى المناسب في المنشأة، ويجب أن يطلب من المنشأة تصحيح تلك التحريفات.

٥٤. إذا رفضت المنشأة تصحيح بعض أو جميع التحريفات التي أبلغ عنها المحاسب القانوني، فيجب أن يفهم المحاسب القانوني أسباب المنشأة وراء عدم إجراء التصحيحات وأن يأخذ ذلك في الحسبان عند تكوين استنتاجه.

تقويم تأثير التحريفات غير المصححة

٥٥. قبل تقويم تأثير التحريفات غير المصححة، يجب أن يعيد المحاسب القانوني تقييم الأهمية النسبية المحددة وفقاً للفقرات ٢٠-٢٢ من هذا المعيار لتأكيد ما إذا كانت لا تزال مناسبة في سياق الانبعاثات الفعلية للمنشأة.

٥٦. يجب أن يحدد المحاسب القانوني ما إذا كانت التحريفات غير المصححة تعد تحريفات جوهرية، سواء منفردة أو مجتمعة. وعند إجراء هذا التحديد، يجب أن ينظر المحاسب القانوني في حجم وطبيعة التحريفات، والظروف المحددة لحدوثها، فيما يتعلق بأنواع محددة من الانبعاثات أو الإفصاحات وقائمة الاحتباس الحراري. (انظر الفقرة ٧٢)

استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين

٥٧. عندما ينوي المحاسب القانوني استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين، فيجب عليه:

- (أ) التواصل بشكل واضح مع أولئك المحاسبين القانونيين الآخرين بشأن نطاق وتوقيت عملهم ونتائجهم؛ (راجع: الفقرتين ١١٣، ١١٤)
- (ب) تقويم مدى كفاية ومناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها وعملية دمج المعلومات ذات العلاقة في قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرة ١١٥)

الإفادات المكتوبة

٥٨. يجب أن يطلب المحاسب القانوني إفادات مكتوبة من شخص أو أشخاص داخل المنشأة ذوي مسؤوليات مناسبة ومعرفة بالأمور ذات الصلة: (راجع: الفقرة ١١٦)

- (أ) بأنهم قد أوفوا بمسؤوليتهم عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري، بما في ذلك المعلومات المقارنة، حيثما يكون ذلك مناسباً، وفقاً للضوابط المنطبقة، كما هو مبين في شروط الارتباط؛
- (ب) بأنهم قد زدوا المحاسب القانوني بجميع المعلومات ذات الصلة وحق الوصول كما هو متفق عليه في شروط الارتباط وأوضحوا جميع الأمور ذات الصلة في قائمة الاحتباس الحراري؛
- (ج) ما إذا كانوا يعتقدون بأن تأثيرات التحريفات غير المصححة غير مهمة، سواء منفردة أو مجتمعة، بالنسبة لقائمة الاحتباس الحراري، ويجب دمج ملخص بهذه البنود في الإفادة المكتوبة أو إرفاقه بها؛
- (د) ما إذا كانوا يعتقدون بأن الافتراضات المهمة المستخدمة في إجراء التقديرات تُعد افتراضات معقولة؛
- (هـ) بأنهم أبلغوا المحاسب القانوني بجميع ما يعلمونه من أوجه القصور الموجودة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط والتي لا ينطبق عليها وصف أنها "ليست ذات شأن بشكل واضح"؛
- (و) ما إذا كانوا قد أفصحوا للمحاسب القانوني عن معرفتهم بأي غش فعلي أو مشتبه به أو مزعوم، أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح، حيثما يمكن أن يكون للغش أو عدم الالتزام تأثير مهم على قائمة الاحتباس الحراري.

٥٩. يجب أن يكون تاريخ الإفادات المكتوبة أقرب ما يمكن إلى تاريخ تقرير التأكيد، ولكن ليس بعده.

٦٠. يجب أن يتمتع المحاسب القانوني عن إبداء استنتاج عن قائمة الاحتباس الحراري، أو ينسحب من الارتباط، حيثما يكون الانسحاب ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة إذا:

(أ) استنتج المحاسب القانوني أنه توجد شكوك كافية حول نزاهة الشخص (الأشخاص) الذي يقدم الإفادات المكتوبة التي تقتضيها الفقرة ٥٨(أ) و (ب) بما يجعل الإفادات المكتوبة في هذا الصدد لا يمكن الاعتماد عليها؛ أو

(ب) لم تقدم المنشأة الإفادات المكتوبة التي تتطلبها الفقرة ٥٨(أ) و (ب).

الأحداث اللاحقة

٦١. يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرة ١١٧)

(أ) الأخذ في الحسبان ما إذا كانت الأحداث الواقعة بين تاريخ قائمة الاحتباس الحراري وتاريخ تقرير التأكيد تتطلب تعديل قائمة الاحتباس الحراري أو الإفصاح فيها، وتقويم مدى كفاية ومناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها عما إذا كانت تلك الأحداث تنعكس بشكل مناسب في قائمة الاحتباس الحراري وفقاً للضوابط المنطبقة؛

(ب) الاستجابة بشكل مناسب للتحقق التي علم بها بعد تاريخ تقرير التأكيد، والتي لو علم بها المحاسب القانوني في ذلك التاريخ لكانت قد دفعته لتعديل تقرير التأكيد.

المعلومات المقارنة

٦٢. عند عرض المعلومات المقارنة مع المعلومات الحالية للانبعاثات وكانت بعض أو جميع تلك المعلومات المقارنة مشمولة باستنتاج المحاسب القانوني، فإن إجراءات المحاسب القانوني فيما يخص المعلومات المقارنة يجب أن تتضمن تقويم ما إذا: (راجع: الفقرات ١١٨-١٢١)

(أ) كانت المعلومات المقارنة تتوافق مع المبالغ والإفصاحات الأخرى المعروضة في الفترة السابقة أو، حيثما يكون ذلك مناسباً، تم إعادة عرضها بشكل سليم وتم الإفصاح عن إعادة العرض بشكل كاف؛ (راجع: الفقرة ١٢١)

(ب) كانت سياسات تحديد الكمية الظاهرة في المعلومات المقارنة تتوافق مع تلك المطبقة في الفترة الحالية أو، في حالة وجود تغييرات معينة، ما إذا تم تطبيقها بشكل سليم والإفصاح عنها بشكل كافٍ.

٦٣. بصرف النظر عما إذا كان استنتاج المحاسب القانوني يغطي المعلومات المقارنة، إذا علم المحاسب القانوني بإمكانية وجود تحريفات جوهرية مهمة في المعلومات المقارنة المعروضة، فيجب عليه:

(أ) مناقشة الأمر مع الشخص (الأشخاص) داخل المنشأة الذي يتمتع بمسؤوليات مناسبة ومعرفة بالأمور ذات الصلة واتخاذ الإجراءات المناسبة في الظروف المختلفة؛ (راجع: الفقرتين ١٢٢، ١٢٣)

(ب) النظر في التأثير على تقرير التأكيد. إذا اشتملت المعلومات المقارنة المعروضة على تحريف جوهري، ولم يتم إعادة تعديل المعلومات المقارنة:

(١) عندما يغطي استنتاج المحاسب القانوني المعلومات المقارنة، يجب على المحاسب القانوني إبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج معارض في تقرير التأكيد؛ أو

(٢) عندما لا يغطي استنتاج المحاسب القانوني المعلومات المقارنة، يجب أن يُضمن المحاسب القانوني فقرة أمر آخر في تقرير التأكيد تصف الظروف التي تؤثر على المعلومات المقارنة.

المعلومات الأخرى

٦٤. يجب على المحاسب القانوني قراءة المعلومات الأخرى المشمولة في الوثائق التي تحتوي على قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد عنها وإذا كان من الممكن، بحسب حكم المحاسب القانوني، أن تؤدي المعلومات الأخرى إلى التقليل من مصداقية قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد عنها، فيجب عليه مناقشة الأمر مع المنشأة واتخاذ إجراءات أخرى بحسب مقتضى الحال. (راجع: الفقرات ١٢٤-١٢٦)

التوثيق

٦٥. عند توثيق طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة، يجب على المحاسب القانوني تسجيل: (راجع: الفقرة ١٢٧)

- (أ) الخصائص المحددة لبنود معينة أو لأمر تم اختبارها؛
 - (ب) من قام بإنجاز أعمال الارتباط وتاريخ اكتمال تلك الأعمال؛
 - (ج) من قام بفحص أعمال الارتباط المنجزة وتاريخ ونطاق هذا الفحص.
٦٦. يجب على المحاسب القانوني توثيق المناقشات حول القضايا المهمة مع المنشأة والآخرين، بما في ذلك طبيعة القضايا المهمة التي تمت مناقشتها ومتى ومع من تمت تلك المناقشات. (راجع: الفقرة ١٢٧)

رقابة الجودة

٦٧. يجب على المحاسب القانوني أن يُضْمَنَ في توثيقه لأعمال الارتباط:
- (أ) القضايا المحددة فيما يخص الالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وآداب المهنة وكيف تم حلها؛
 - (ب) الاستنتاجات حول الالتزام بمتطلبات الاستقلال التي تطبق على الارتباط، وأي مناقشات ذات علاقة مع المكتب التي تدعم هذه الاستنتاجات؛
 - (ج) الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن قبول واستمرار علاقات العملاء وارتباطات التأكيد؛
 - (د) طبيعة ونطاق المشاورات التي تمت خلال سير الارتباط، والاستنتاجات الناشئة عن تلك المشاورات.
- الأمر الناشئة بعد تاريخ تقرير التأكيد

٦٨. إذا قام المحاسب القانوني، في ظروف استثنائية، بتنفيذ إجراءات جديدة أو إضافية أو استخلص استنتاجات جديدة بعد تاريخ تقرير التأكيد، فيجب عليه توثيق: (راجع: الفقرة ١٢٨)

- (أ) الظروف التي واجهها؛
- (ب) الإجراءات الجديدة أو الإضافية التي قام بها والأدلة التي حصل عليها والاستنتاجات التي توصل إليها، وتأثير ذلك على تقرير التأكيد؛
- (ج) متى تم إجراء وفحص التغييرات الناتجة على توثيق الارتباط ومن قام بذلك.

تجميع ملف الارتباط النهائي

٦٩. يجب على المحاسب القانوني تجميع الوثائق المتعلقة بالارتباط في ملف الارتباط واستكمال الآلية الإدارية لتجميع ملف الارتباط النهائي في الوقت المناسب بعد تاريخ تقرير التأكيد. وبعد اكتمال تجميع ملف الارتباط

النهائي، لا يجوز للمحاسب القانوني محو أو التخلص من أي وثيقة تتعلق بالارتباط مهما كانت طبيعتها قبل نهاية مدة الاحتفاظ بها. (راجع: الفقرة ١٢٩١)

٧٠. في الظروف غير تلك المذكورة في الفقرة ٦٨ حيث يجد المحاسب القانوني أنه من الضروري تعديل وثائق الارتباط الحالي أو إضافة وثائق ارتباط جديدة بعد الانتهاء من تجميع ملف الارتباط النهائي، يجب على المحاسب القانوني، بصرف النظر عن طبيعة التعديلات أو الإضافات، توثيق ما يلي:

(أ) الأسباب المحددة لإجراء التعديل أو الإضافة؛

(ب) متى ومن قام بإجرائها وفحصها.

فحص رقابة جودة الارتباط

٧١. بالنسبة لتلك الارتباطات، إن وجدت، التي تتطلب الأنظمة أو اللوائح فحص رقابة الجودة الخاصة بها أو التي يحدد المكتب أن فحص رقابة الجودة الخاصة بها هو أمر مطلوب، يجب على من يفحص رقابة جودة الارتباط إجراء تقييم موضوعي للأحكام المهمة التي اتخذها فريق الارتباط، والاستنتاجات التي توصل إليها عند صياغة تقرير التأكيد. ويجب أن يشمل هذا التقييم ما يلي: (راجع: الفقرة ١٣٠١)

(أ) مناقشة القضايا المهمة مع الشريك المسؤول عن الارتباط، بما في ذلك القدرات المهنية لفريق الارتباط المتعلقة بقياس الكميات وإعداد التقرير الخاص بالانبعاثات والتأكيد؛

(ب) مراجعة قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد المقترح؛

(ج) فحص وثائق مختارة للارتباط تتعلق بالأحكام المهمة التي أصدرها فريق الارتباط والنتائج التي توصل إليها؛

(د) تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير التأكيد، وبحث ما إذا كان تقرير التأكيد المقترح مناسباً أم لا.

تكوين استنتاج التأكيد

٧٢. يجب على المحاسب القانوني أن يقرر ما إذا كان التأكيد الذي وصل إليه عن قائمة الاحتباس الحراري هو تأكيد معقول أو محدود بحسب مقتضى الحال. ويجب أن يراعي ذلك القرار متطلبات الفقرة ٥٦ والفقرات ٧٣ - ٧٥ من هذا المعيار.

التأكيد المحدود	التأكيد المعقول
٧٣. يجب على المحاسب القانوني تقييم ما إذا كان هناك أي أمر قد علم به ويجعله يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.	٧٣. يجب على المحاسب القانوني تقييم ما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري قد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

٧٤. يجب أن يشمل هذا التقييم الأخذ في الحسبان الجوانب النوعية لطرق قياس الكميات وسياسات إعداد التقارير الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك المؤشرات على أي تحيز محتمل في الاجتهادات والقرارات عند إجراء التقديرات وإعداد قائمة الاحتباس الحراري^(١٢)، وما إذا تم ما يلي في ضوء الضوابط المنطبقة:

(أ) طرق قياس الكميات والسياسات المختارة والمطبقة لإعداد التقارير متسقة مع الضوابط المنطبقة ومناسبة؛

(ب) التقديرات التي تم إجراؤها في إعداد قائمة الاحتباس الحراري تُعدّ تقديرات معقولة؛

(ج) المعلومات المعروضة في قائمة الاحتباس الحراري ملائمة ويمكن الاعتماد عليها وكاملة وقابلة للمقارنة والفهم؛

(د) قائمة الاحتباس الحراري توفر إفصاحاً كافياً عن الضوابط المنطبقة وأمور أخرى، بما في ذلك حالات عدم التأكد، بحيث يكون بإمكان المستخدمين المستهدفين فهم الاجتهادات المهمة التي تم القيام بها لإعداد القائمة؛ (راجع: الفقرات ٢٩١، ١٣١١ - ١٣٣١)

(هـ) المصطلحات المستخدمة في قائمة الاحتباس الحراري تُعدّ مصطلحات مناسبة.

٧٥. يجب أن يشمل التقييم الذي تتطلبه الفقرة ٧٣ أيضاً الأخذ في الحسبان:

(أ) العرض العام لقائمة الاحتباس الحراري وهيكلها ومحتواها؛

(ب) صياغة استنتاج التأكيد، عندما يكون ذلك مناسباً في سياق الضوابط، أو في ظروف أخرى للارتباط؛ ما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري تمثل الانبعاثات الرئيسة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

محتوى تقرير التأكيد

٧٦. يجب أن يتضمن تقرير التأكيد العناصر الأساسية الآتية: (راجع: الفقرة ١٣٤١)

(أ) عنوان يشير بشكل واضح إلى أن التقرير هو تقرير تأكيد محدود مستقل أو تقرير تأكيد معقول مستقل.

(ب) الموجه إليه تقرير التأكيد.

(ج) تحديد أو وصف لمستوى التأكيد الذي وصل إليه المحاسب القانوني؛ أما معقول أو محدود.

(د) تعريف بقائمة الاحتباس الحراري يتضمن الفترة (الفترة) التي تغطيها، وفي حال وجود أي معلومات في تلك القائمة لم يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، تعريف واضح بالمعلومات الخاضعة للتأكيد بالإضافة إلى المعلومات المستبعدة، بالإضافة إلى عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني لم يتخذ أي إجراءات تتعلق بالمعلومات المستبعدة وعليه لم يتم إبداء استنتاج بشأنها. (راجع: الفقرتين ١٢٠١، ١٣٥١)

(هـ) وصف لمسؤوليات المنشأة. (راجع: الفقرة ٣٥١)

(و) عبارة تفيد بأن التحديد الكمي لقائمة الاحتباس الحراري يخضع لعدم التأكد الملازم. (راجع: الفقرات ٥٩١-٥٤١)

^(١٢) لا تشكل المؤشرات على وجود تحيز محتمل في ذاتها تحريفات جوهرية لأغراض استخلاص استنتاجات معينة حول معقولية تقديرات معينها.

(ز) إذا تضمنت قائمة الاحتباس الحراري بنوداً مستقطعة من الانبعاثات يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، تحديد هذه البنود المستقطعة من الانبعاثات، وعبارة تفيد بمسؤولية المحاسب القانوني فيما يتعلق بها. (راجع: الفقرات ١٣٦١-١٣٩١)

(ح) تحديد الضوابط المنطبقة:

(١) تعريف بكيفية الوصول إلى هذه الضوابط؛

(٢) إذا كانت هذه الضوابط متاحة فقط لمستخدمين مستهدفين محددين أو متعلقة فقط بغرض محدد، بيان يلفت اهتمام القراء إلى هذه الحقيقة، وأنه نتيجة لذلك فإن قائمة الاحتباس الحراري قد لا تكون مناسبة لغرض آخر. ويجب أن يحصر البيان أيضاً استخدام تقرير التأكيد على هؤلاء المستخدمين المستهدفين أو بذلك الغرض؛ (راجع: الفقرتين ١٤٠١، ١٤١١)

(٣) تحديد الإيضاح (الإيضاحات) ذات العلاقة إذا كانت هناك حاجة لاستكمال الضوابط المفروضة من خلال إدراج إفصاحات في الإيضاحات المرفقة بقائمة الاحتباس الحراري حتى تكون هذه الضوابط مناسبة. (راجع: الفقرة ١٣١١)

(ط) بيان بأن المكتب الذي ينتمي إليه المحاسب القانوني يطبق معيار رقابة الجودة (١) أو المتطلبات المهنية أو المتطلبات في الأنظمة أو اللوائح التي لها على الأقل نفس متطلبات معيار رقابة الجودة (١).(*)

(ي) عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني يلتزم بالاستقلال والمتطلبات السلوكية الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين، أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات المفروضة بموجب نظام أو لائحة، والتي تكون مساوية على الأقل لمتطلبات الجزأين (أ) و (ب) من قواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين فيما يتعلق بارتباطات التأكيد. (*)

(ك) وصف مسؤوليات المحاسب القانوني بما في ذلك:

(١) عبارة تفيد بأن الارتباط قد تم تنفيذه وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

(٢) ملخص معلوماتي بالعمل الذي تم تنفيذه كأساس لاستنتاج المحاسب القانوني. وفي حالة ارتباط التأكيد المحدود، فإن تفهم طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة يعد أساساً لفهم استنتاج المحاسب القانوني. وفي ارتباط التأكيد المحدود، فإن ملخص العمل الذي تم تنفيذه يجب أن ينص على ما يلي:

- تختلف الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها عن تلك المنفذة في ارتباط التأكيد المعقول، وهي أقل مدى منها؛
- وتبعاً لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه أقل بكثير من ذلك التأكيد الذي كان يمكن الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. (راجع: الفقرات ١٤٢١-١٤٤١)

(*) يشير المحاسب القانوني إلى التزامه بقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وقد تم إلغاء ما يتعلق بالمتطلبات لغير المحاسبين المهنيين، حيث لا يسمح نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة لغير المرخصين بتقديم خدمات التأكيد.

(ل) استنتاجات المحاسب القانوني:

- (١) يجب التعبير عنها بشكل إيجابي في حال ارتباط التأكيد المعقول؛ أو
- (٢) يجب التعبير عنها بشكل ينقل وفقاً للإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان قد لفت انتباه المحاسب القانوني أي أمر أو أمور تجعله يعتقد أن قائمة الاحتباس الحراري لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.
- (٣) عندما يعبر المحاسب القانوني عن استنتاج معدل، فإن تقرير التأكيد يجب أن يحتوي على:
- أ. قسم يقدم وصفاً للأمر أو الأمور التي أدت إلى التعديل؛
- ب. قسم يحتوي على استنتاج المحاسب القانوني المعدل.
- (م) توقيع المحاسب القانوني. (راجع: الفقرة ١٤٥٠)
- (ن) تاريخ تقرير التأكيد. ويجب أن يتم تأريخ تقرير التأكيد بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي يحصل فيه المحاسب القانوني على الأدلة التي استند إليها استنتاجه بما في ذلك الأدلة بأن أولئك الذي لديهم سلطة معترف بها قد أقرروا بتحملهم المسؤولية عن قائمة الاحتباس الحراري.
- (س) الموقع ضمن الدولة التي يعمل فيها المحاسب القانوني.

فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى

٧٧. إذا رأى المحاسب القانوني أنه من الضروري: (راجع: الفقرات ١٤٦١ – ١٥٢١)

- (أ) لفت انتباه المستخدمين المستهدفين إلى أمر معين معروض أو موضح عنه في قائمة الاحتباس الحراري والذي يكون، بحسب حكم المحاسب القانوني، على قدر من الأهمية بحيث يعد أساساً لفهم المستخدمين المستهدفين لقائمة الاحتباس الحراري (فقرة لفت انتباه)؛ أو
- (ب) الإبلاغ عن أمر معين بخلاف تلك الأمور المعروضة أو الموضح عنها في قائمة الاحتباس الحراري والتي تكون، بحسب حكم المحاسب القانوني، متعلقة بفهم المستخدمين المستهدفين للارتباط أو مسؤوليات المحاسب القانوني أو تقرير التأكيد (فقرة أمر آخر)،
- ولم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، فإنه يجب على المحاسب القانوني القيام بذلك في فقرة في تقرير التأكيد تحت عنوان مناسب يشير بشكل واضح إلى أن استنتاج المحاسب القانوني لم يعدل فيما يخص ذلك الأمر.

مسؤوليات الإبلاغ الأخرى

٧٨. ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، يجب على المحاسب القانوني إبلاغ الشخص (الأشخاص) المسؤول عن الإشراف على قائمة الاحتباس الحراري بالأمور الآتية التي لفتت انتباه المحاسب القانوني أثناء الارتباط، ويجب أن يحدد ما إذا كانت هناك مسؤولية للإبلاغ عنها لطرف آخر داخل أو خارج المنشأة:
- (أ) أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي تعد، بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني، مهمة بدرجة كافية بحيث تستحق لفت الانتباه؛
- (ب) الغش المكتشف أو المشتبه به؛
- (ج) الأمور التي تنطوي على عدم التزام بالأنظمة واللوائح، محدد حدوثه أو مشتبه في حدوثه، إلا إذا كان من الواضح أن الأمور ليست ذات شأن. (راجع: الفقرة ٨٧٠)

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

مقدمة

ارتباطات التأكيد التي تغطي معلومات أخرى بالإضافة إلى قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرة ٣)

١. في بعض الحالات، يمكن أن ينفذ المحاسب القانوني ارتباط تأكيد على تقرير معين يتضمن معلومات حول الاحتباس الحراري، ولكن لا تشكل هذه المعلومات قائمة الاحتباس الحراري كما هو محدد في الفقرة ١٤(م). في مثل هذه الحالات، يمكن أن يوفر هذا المعيار إرشادات لذلك الارتباط.
٢. عندما تشكل قائمة الاحتباس الحراري جزءاً صغيراً نسبياً من المعلومات الكلية التي يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، فإن مدى ملاءمة هذا المعيار هو أمر متروك لحكم المحاسب القانوني المهني في ظروف الارتباط.

مؤشرات الأداء الرئيسية المستندة إلى بيانات قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرة ٤(ب))

٣. من الأمثلة على مؤشر الأداء الرئيسي المستند إلى بيانات قائمة الاحتباس الحراري هو المتوسط المرجح للانبعاثات لكل كيلومتر من المركبات التي تصنعها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، والذي يتوجب حسابه والإفصاح عنه بموجب الأنظمة واللوائح في بعض الدول.

إجراءات ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود (راجع: الفقرة ٨)

٤. قد تكون بعض الإجراءات المطلوبة فقط في ارتباطات التأكيد المعقول مناسبة أيضاً في بعض ارتباطات التأكيد المحدود. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من أن التوصل إلى فهم لأدوات الرقابة هو أمر غير مطلوب في ارتباطات التأكيد المحدود، إلا أنه في بعض الحالات، مثل تسجيل المعلومات أو معالجتها أو الإبلاغ عنها بشكل إلكتروني فقط، قد يقرر المحاسب القانوني أن فحص أدوات الرقابة، وبالتالي التوصل إلى فهم لأدوات الرقابة ذات العلاقة، هو أمر ضروري لارتباط التأكيد المحدود. (انظر أيضاً الفقرة ٩٠أ)

الاستقلال (راجع: الفقرتين ١٠، ١٥)

٥. تتبنى قواعد سلوك وأداب المهنة منهجاً قائماً على مواجهة التهديدات وتطبيق التدابير الوقائية لتحقيق الاستقلال. وقد تهدد مجموعة واسعة من الظروف المحتملة الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتندرج العديد من التهديدات ضمن الفئات الآتية: (*)

- المصلحة الشخصية، على سبيل المثال، الاعتماد غير المبرر على الأتعاب الإجمالية من المنشأة.
- الفحص الذاتي، على سبيل المثال، أداء خدمة أخرى للمنشأة تؤثر بشكل مباشر على قائمة الاحتباس الحراري، مثل المشاركة في قياس كمية انبعاثات المنشأة.
- التأييد، على سبيل المثال، التصرف كمؤيد بالنيابة عن المنشأة فيما يتعلق بتفسير الضوابط المنطبقة.

(*) يجب أن يلتزم المراجع بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

• الألفة، على سبيل المثال، يتمتع أحد أعضاء فريق الارتباط بعلاقة صداقة طويلة أو علاقة عائلية مباشرة أو قريبة مع أحد موظفي المنشأة الذي يشغل منصباً معيناً يمكنه من ممارسة تأثير كبير ومباشر عند إعداد قائمة الاحتباس الحراري.

• التهريب، على سبيل المثال، التعرض للضغط من أجل تقليل نطاق العمل المنفذ بشكل غير مناسب بهدف تقليل الاتعاب، أو التعرض لتهديد سحب تسجيل المحاسب القانوني من قبل السلطة المسجلة المرتبطة بالمجموعة الصناعية للمنشأة.

٦١. إن التدابير الوقائية التي تفرضها المهنة أو الأنظمة أو اللوائح، أو التدابير الوقائية الموجودة في بيئة العمل، قد تزيل أو تخفف هذه التهديدات إلى مستوى مقبول.

الأنظمة واللوائح المحلية وأحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات (راجع: الفقرة (١١))

٧١. قد تشمل الأنظمة أو اللوائح المحلية أو أحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات متطلبات أخرى بالإضافة إلى متطلبات هذا المعيار؛ أو قد تتطلب تنفيذ إجراءات محددة في جميع الارتباطات؛ أو قد تتطلب تنفيذ الإجراءات بطريقة معينة. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح المحلية أو أحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات من المحاسب القانوني إعداد التقارير بشكل لا يتوافق مع هذا المعيار. وعندما ينص النظام أو اللائحة على تصميم أو صياغة تقرير التأكيد بشكل معين أو وفق شروط تختلف إلى حد كبير عن هذا المعيار، ويستنتج المحاسب القانوني أن الشرح الإضافي في تقرير التأكيد لا يمكن أن يقلل من سوء الفهم المحتمل، فقد يرى المحاسب القانوني دمج عبارة معينة في التقرير تشير إلى أن الارتباط لم يتم وفقاً لهذا المعيار.

التعريفات

الانبعاثات (راجع: الفقرة ١٤ (و)، الملحق (١))

٨١. قد تشمل انبعاثات النطاق (١) الاحتراق الثابت (من الوقود المحترق في معدات المنشأة الثابتة مثل أجهزة الغلي والحرق والمحركات والمشاعل) والاحتراق المتحرك (من الوقود المحترق في وسائل النقل لدى المنشأة مثل الشاحنات والقطارات والطائرات والقوارب) وانبعاثات العملية (من العمليات الفيزيائية والكيميائية مثل تصنيع الإسمنت والمعالجة البتروكيمياوية وصهر الألومنيوم) والانبعاثات الناتجة عن التسربات (إطلاق الغازات والأبخرة بشكل مقصود وغير مقصود، مثل التسربات من وصلات وسدادات المعدات والانبعاثات الناتجة عن معالجة مياه الصرف وعن المناجم وأبراج التبريد).

٩١. تشتري جميع المنشآت تقريباً الطاقة في شكل كهرباء أو حرارة أو بخار؛ ولهذا يكون لدى جميع المنشآت تقريباً انبعاثات النطاق (٢). وتعد انبعاثات النطاق (٢) هي انبعاثات غير مباشرة لأنها مرتبطة، على سبيل المثال، بالكهرباء التي تشتريها المنشأة من محطة الكهرباء والتي تقع خارج الحدود التنظيمية للمنشأة.

١٠١. قد تتضمن انبعاثات النطاق (٣) انبعاثات مرتبطة، على سبيل المثال، بمهام سفر الموظفين لأغراض العمل، والأنشطة التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، واستهلاك الوقود الأحفوري أو الكهرباء المطلوبة لاستخدام منتجات المنشأة؛ واستخراج وإنتاج المواد التي يتم شراؤها كمدخلات في عمليات المنشأة، ونقل الوقود الذي يتم شراؤه. وتناقش الفقرات ٣١١-٣٤١ بمزيد من التفصيل انبعاثات النطاق (٣).

البنود المستقطعة من الانبعاثات (راجع: الفقرتين ١٤ (ز) و ١٧ (أ) (٣)، الملحق الأول)

١١١. في بعض الحالات، تشمل البنود المستقطعة من الانبعاثات حصصاً وحدوداً مسموحاً بها خاصة بالمناطق، حيث لا يوجد رابط مؤكد بين كمية الانبعاثات المسموح باقتطاعها وفق ضوابط معينة وأي تخفيض في الانبعاثات يمكن أن يحدث نتيجة دفع مبالغ معينة من الأموال أو أي إجراءات أخرى تتخذها المنشأة من أجل المطالبة ببنود مستقطعة من الانبعاثات.

١٢١. عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة بنوداً مستقطعة من الانبعاثات تندرج ضمن نطاق الارتباط، فإنه يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار فيما يتعلق بالبنود المستقطعة من الانبعاثات بحسب مقتضى الحال. (انظر أيضاً الفقرات ١٣٦ – ١٣٩).

شراء الحصص الموزنة (راجع: الفقرة ١٤ (ف)، الملحق الأول)

١٣١. عندما تشتري المنشأة حصة موزنة من منشأة أخرى، فقد تنفق المنشأة الأخرى المال الذي تحصل عليه من البيع على مشاريع تخفيض الانبعاثات (مثل استبدال توليد الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة، أو تطبيق تدابير كفاءة الطاقة) أو على إزالة الانبعاثات من الغلاف الجوي (على سبيل المثال، عن طريق زرع والمحافظة على الأشجار التي لم تزرع أو يحافظ عليها بصورة أخرى) أو قد يكون المال تعويضاً عن عدم اتخاذ إجراء معين كان من المفترض اتخاذه (مثل إزالة الغابات أو تدهورها). وفي بعض الدول، يمكن شراء حصص موزنة فقط في حال حدوث تخفيض للانبعاثات أو تعزيز لإزالتها.

عمليات الإزالة (راجع: الفقرة ١٤ (ق)، الملحق الأول)

١٤١. يمكن تحقيق عمليات الإزالة عن طريق تخزين الاحتباس الحراري في الأحواض الجيولوجية (مثل الطبقات الجوفية) أو الأحواض البيولوجية (مثل الأشجار). وحيث تشمل قائمة الاحتباس الحراري إزالة انبعاثات الاحتباس الحراري التي كانت ستطلقها المنشأة إلى الغلاف الجوي بطريقة أخرى، فإنه يتم الإبلاغ عنها عادةً في قائمة الاحتباس الحراري على أساس إجمالي، أي يتم قياس كمية كل من المصدر والحوض في قائمة الاحتباس الحراري. وحيثما يغطي استنتاج المحاسب القانوني عمليات الإزالة، فإنه يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار فيما يتعلق بعمليات الإزالة بحسب مقتضى الحال.

المرافق المهمة (راجع: الفقرتين ١٤ (ر) و (٣١))

١٥١. كلما ازدادت المساهمة الفردية لأحد المرافق في مجموع الانبعاثات التي يتم التقرير عنها في قائمة الاحتباس الحراري، ازدادت عادةً مخاطر التحريف الجوهري في قائمة الاحتباس الحراري. ويمكن أن يطبق المحاسب القانوني نسبة مئوية على مقياس معين كوسيلة لتحديد المرافق ذات الأهمية الخاصة نتيجة حجم انبعاثاتها مقارنة بمجموع الانبعاثات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري. إن تحديد المقياس وتحديد نسبة مئوية لتطبيقها عليه يتضمن ممارسة الحكم المهني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعتبر المحاسب القانوني أن المرافق التي تتجاوز ١٥% من حجم الإنتاج الإجمالي. ومع ذلك يمكن تحديد نسبة أعلى أو أقل حسبما يراه المحاسب القانوني مناسباً وفقاً لحكمه المهني في الظروف المختلفة. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال عندما يكون هناك عدد قليل من المرافق لا يمثل أي منها نسبة أقل من ١٥% من حجم الإنتاج الكلي، ولكن بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني لا تعد جميع تلك المرافق مرافق مهمة؛ أو عندما يوجد عدد من المرافق تكاد تكون أقل من ١٥% من حجم الإنتاج الكلي بهامش صغير جداً، وتعد بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني مرافق مهمة.

١٦١. يمكن أن يحدد المحاسب القانوني مرفقاً معيناً على أنه مرفق مهم بسبب طبيعته المحددة أو الظروف التي تؤدي إلى ظهور مخاطر محددة للتحريف الجوهري. فعلى سبيل المثال، قد يستخدم أحد المرافق عمليات مختلفة لجمع البيانات أو أساليب معينة لقياس الكميات تختلف عن مرافق أخرى، أو قد يقتضي استخدام

حسابات معقدة بشكل خاص أو متخصصة، أو قد يشتمل على عمليات فيزيائية أو كيميائية معقدة بشكل خاص أو متخصصة.

معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) (راجع: الفقرتين ٩، ١٥)

١٧١. يتضمن معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) عدداً من المتطلبات التي تنطبق على كل ارتباطات التأكيد بما في ذلك الارتباطات وفقاً لهذا المعيار. وفي بعض الحالات، قد يتضمن هذا المعيار متطلبات إضافية أو مواد تطبيقية تتعلق بتلك المواضيع.

قبول الارتباط والاستمرار فيه

(الكفاءة) (راجع: الفقرة ١٦ (ب))

١٨١. قد تشمل الكفاءات المتعلقة بالاحتباس الحراري:

- فهم عام لعلم المناخ، بما في ذلك العمليات العلمية التي تربط الاحتباس الحراري بتغير المناخ.
- فهم هوية المستخدمين المستهدفين للمعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة وفهم كيف يمكنهم استخدام تلك المعلومات (انظر الفقرة ٤٧٤).
- فهم برامج التعامل التجاري مع الانبعاثات وآليات السوق ذات العلاقة، حيثما يكون ذلك ملائماً.
- معرفة الأنظمة واللوائح المنطبقة، إن وجدت، التي تؤثر على كيفية قيام المنشأة بالتقرير عن انبعاثاتها، والتي قد تفرض أيضاً على سبيل المثال حداً معيناً على انبعاثات المنشأة.
- منهجيات تحديد وقياس الاحتباس الحراري، بما في ذلك حالات عدم التأكد العلمي والتقدير المصاحبة، والمنهجيات البديلة المتاحة.
- معرفة الضوابط المنطبقة، بما في ذلك على سبيل المثال:
 - تحديد عوامل الانبعاثات المناسبة.
 - تحديد تلك الجوانب من الضوابط التي تتطلب إجراء تقديرات مهمة أو حساسة أو تتطلب تطبيق أحكام مهمة.
 - الطرق المستخدمة لتعيين الحدود التنظيمية، أي المنشآت التي سيتم دمج انبعاثاتها في قائمة الاحتباس الحراري.
 - البنود المستقطعة من الانبعاثات التي يسمح بتضمينها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة.

١٩١. متفاوت تعقيد ارتباطات التأكيد فيما يخص قائمة الاحتباس الحراري. ففي بعض الحالات، قد يكون الارتباط بسيطاً نسبياً، على سبيل المثال، عندما لا يكون لدى المنشأة انبعاثات النطاق (١) وتقوم بالتقرير فقط عن انبعاثات النطاق (٢) باستخدام عامل الانبعاثات المحدد في المتطلبات التنظيمية، والمطبق على استهلاك الكهرباء في موقع واحد. وفي هذه الحالة، قد يركز الارتباط بشكل كبير على النظام المستخدم لتسجيل ومعالجة أرقام استهلاك الكهرباء المحددة في الفواتير إضافة على التطبيق الرياضي لعامل الانبعاثات المحدد. ولكن عندما يكون الارتباط معقداً نسبياً، فمن المرجح أن يتطلب كفاءة متخصص في

قياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها. وتشمل مجالات الخبرة المحددة التي قد تكون ذات علاقة في هذه الحالات:

الخبرة في أنظمة المعلومات:

- فهم كيف يتم إعداد المعلومات المتعلقة بالانبعاثات، بما في ذلك كيفية تقديم البيانات وتسجيلها ومعالجتها وتصحيحها حسب الضرورة، وترتيبها والتقرير عنها في قائمة الاحتباس الحراري.

الخبرة العلمية والهندسية:

- تمثيل تدفق المواد خلال عملية إنتاج معينة والعمليات المصاحبة التي ينتج عنها الانبعاثات، بما في ذلك تحديد النقاط ذات العلاقة التي يتم عندها جمع معلومات المصدر. قد يكون هذا الأمر مهماً بشكل خاص عند البحث فيما إذا كان تحديد المنشأة لمصادر الانبعاثات مكتملاً.
- تحليل العلاقات الكيميائية والفيزيائية بين المدخلات والعمليات والمخرجات، والعلاقات بين الانبعاثات والمتغيرات الأخرى. وغالباً ما تكون القدرة على فهم وتحليل هذه العلاقات أمراً مهماً في تصميم الإجراءات التحليلية.
- تحديد تأثير عدم التأكد على قائمة الاحتباس الحراري.
- معرفة سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي تطبق في مختبرات الفحص، سواء كانت داخلية أو خارجية.
- الخبرة بصناعات محددة وعمليات إنتاج وإزالة الانبعاثات ذات العلاقة. تختلف الإجراءات المتبعة لقياس كمية انبعاثات النطاق (١) بشكل كبير حسب الصناعات والعمليات المعنية؛ فعلى سبيل المثال، فإن طبيعة عمليات التحليل الكهربائي في إنتاج الألومنيوم؛ وعمليات الاحتراق في إنتاج الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري؛ والعمليات الكيميائية في إنتاج الإسمنت مختلفة تماماً عن بعضها البعض.
- تشغيل أجهزة الاستشعار الفيزيائية والطرق الأخرى لقياس الكمية واختيار عوامل الانبعاثات المناسبة.

نطاق قائمة الاحتباس الحراري والارتباط (راجع: الفقرة ١٧(أ))

٢٠١. فيما يلي أمثلة على الظروف التي تكون فيها أسباب استبعاد مصادر الانبعاثات المعلومة من قائمة الاحتباس الحراري أو استبعاد مصادر الانبعاثات المفصح عنها من الارتباط أسباباً غير معقولة في الظروف المحددة:

- عندما يكون لدى المنشأة انبعاثات مهمة من النطاق (١) لكنها تُضمّن انبعاثات النطاق (٢) فقط في قائمة الاحتباس الحراري.
- عندما تشكل المنشأة جزءاً من منشأة قانونية أكبر لديها انبعاثات مهمة لا يتم التقرير عنها بسبب طريقة تعيين الحدود التنظيمية عندما يكون من المرجح أن يؤدي هذا الأمر إلى تضليل المستخدمين المستهدفين.
- عندما تكون الانبعاثات التي يقرر عنها المحاسب القانوني تشكل فقط نسبة صغيرة من إجمالي الانبعاثات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري.

تقويم مدى مناسبة الموضوع (راجع: الفقرة ١٥)

٢١١. يتطلب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) من المحاسب القانوني تقويم مدى مناسبة الموضوع^(١٣). وفي حالة قائمة الاحتباس الحراري، فإن انبعاثات المنشأة (وعمليات الإزالة والبند المستقطعة من الانبعاثات إذا كان ذلك منطقياً) هي موضوع الارتباط. ومن بين أمور أخرى، يكون ذلك الموضوع مناسباً إذا كانت انبعاثات المنشأة، قابلة للقياس الكمي على نحو متسق باستخدام الضوابط المناسبة^(١٤).

٢٢١. يمكن قياس مصادر الاحتباس الحراري كمياً بواسطة:

(أ) القياس المباشر (أو المتابعة المباشرة) لمعدلات تركيز وتدفق الاحتباس الحراري باستخدام المتابعة المستمرة للانبعاثات أو بالعينات بشكل دوري؛ أو

(ب) قياس نشاط بديل معين مثل استهلاك الوقود وحساب الانبعاثات، على سبيل المثال باستخدام معدلات توازن الكتلة^(١٥) أو عوامل الانبعاثات الخاصة بالمنشأة أو عوامل معدل الانبعاثات لمنطقة أو مصدر أو صناعة أو عملية ما.

تحديد مدى ملائمة الضوابط

الضوابط الموضوعية بشكل خاص والضوابط المفروضة (راجع: الفقرة ١٧(ب))

٢٣١. تُظهر الضوابط المناسبة الخصائص الآتية: الملاءمة والاكتمال وإمكانية الاعتماد والحيادية والقابلية للفهم. ويمكن أن تكون الضوابط "موضوعية بشكل خاص" أو يمكن أن تكون "مفروضة"، أي منصوباً عليها في نظام أو لائحة أو صادرة عن هيئات للخبراء مصرح لها أو معترف بها تتبع آلية عمل شفافة^(١٦). وعلى الرغم من أن الضوابط التي تفرضها سلطة تنظيمية يمكن أن يفترض بأنها ملائمة عندما تكون تلك السلطة التنظيمية هي المستخدم المستهدف، إلا أن بعض الضوابط المفروضة يمكن وضعها لغرض خاص، ولكنها لن تكون ملائمة للتطبيق في ظروف أخرى. فعلى سبيل المثال، فإن الضوابط التي تضعها سلطة تنظيمية وتشتمل على عوامل انبعاثات خاصة بمنطقة معينة يمكن أن تقدم معلومات مضللة إذا استخدمت لانبعاثات معينة في منطقة أخرى؛ أو قد تكون الضوابط التي يتم تصميمها للتقرير فقط عن جوانب تنظيمية محددة من الانبعاثات غير ملائمة للتقرير للمستخدمين المستهدفين ما عدا السلطة التنظيمية التي قامت بوضع الضوابط.

٢٤١. قد تكون الضوابط الموضوعية بشكل خاص مناسبة عندما يكون لدى المنشأة، على سبيل المثال، آلات متخصصة جداً أو عندما تجمع المنشأة المعلومات الخاصة بالانبعاثات من دول مختلفة تختلف فيها الضوابط المفروضة المستخدمة. وقد يكون من الضروري بذل عناية خاصة عند تقييم الحيادية والخصائص الأخرى للضوابط الموضوعية بشكل خاص، وبخاصة إذا لم تعتمد بشكل أساسي على الضوابط المفروضة التي تستخدم عموماً في صناعة المنشأة أو منطقتها، أو إذا لم تكن متسقة مع هذه الضوابط.

٢٥١. يمكن أن تشمل الضوابط ضوابط مفروضة تكملها إفصاحات عن الحدود والطرق والافتراضات وعوامل الانبعاثات المحددة وغيرها ضمن الإفصاحات المرفقة بقائمة الاحتباس الحراري. وفي بعض الحالات،

(١٤) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٨.

(١٥) إطار التأكيد، الفقرات ٣٤ – ٣٨، ومعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرات ١٩ – ٢١.

(١٦) أي مساواة الكمية الداخلة من مادة معينة إلى الحدود المعرفة مع الكمية الخارجة منها على سبيل المثال، تساوي كمية الكربون في الوقود المعتمد على الهيدروكربون الداخل إلى جهاز الاحتراق كمية الكربون الخارجة من الجهاز على شكل ثاني أكسيد الكربون.

(١٧) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٨.

قد لا تكون الضوابط المفروضة ملائمة، حتى عند استكمالها بإفصاحات ضمن الإفصاحات المرفقة بقائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، عندما لا تشمل الأمور المشار إليها في الفقرة ١٧(ب).

٢٦١. يجب الإشارة إلى أن مناسبة الضوابط المنطبقة لا تتأثر بمستوى التأكيد، أي أنه إذا كانت غير ملائمة لارتباط التأكيد المعقول، فإنها تكون غير ملائمة أيضاً لارتباط التأكيد المحدود والعكس صحيح.

العمليات المشمولة في الحدود التنظيمية للمنشأة (راجع: الفقرات ١٧(ب)، ٢٣(ب)، ٣٤(ز))

٢٧١. إن تحديد العمليات التي تمتلكها أو تسيطر عليها المنشأة لدمجها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة يعرف بأنه تحديد الحدود التنظيمية. وفي بعض الحالات، تنص الأنظمة واللوائح على حدود المنشأة للتقرير عن انبعاثات الاحتباس الحراري للأغراض التنظيمية. وفي حالات أخرى، قد تسمح الضوابط المنطبقة بالاختيار بين طرق مختلفة لتحديد الحدود التنظيمية للمنشأة، على سبيل المثال، قد تسمح الضوابط بالاختيار بين منهج تتماشى فيه قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة مع قوائمها المالية ومنهج آخر يعامل، على سبيل المثال، المشاريع المشتركة أو المنشآت الزميلة بشكل مختلف. وقد يتطلب تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة تحليل الهياكل التنظيمية المعقدة مثل المشاريع المشتركة، والشرائط التضامنية، ومنشآت الأمانة أو الوصاية، والعلاقات التعاقدية المعقدة أو غير العادية. فعلى سبيل المثال، يمكن امتلاك أحد المرافق من قبل جهة معينة وتشغيله من قبل جهة أخرى بينما يقوم المرفق بمعالجة مواد معينة لصالح جهة أخرى بشكل حصري.

٢٨١. يختلف تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة عما تصفه بعض الضوابط على أنه تحديد "الحدود التشغيلية" للمنشأة. فالحدود التشغيلية ترتبط بما سيتم تضمينه من فئات انبعاثات النطاقات (١) و (٢) و (٣) في قائمة الاحتباس الحراري، ويتم تعيينها بعد وضع الحدود التنظيمية.

الإفصاحات الكافية (راجع: الفقرتين ١٧(ب)، ٧٤(د)):

٢٩١. في أنظمة الإفصاح التنظيمية، تُعد الإفصاحات المحددة في الأنظمة أو اللوائح ذات العلاقة كافية لرفع التقارير إلى المنظم. وقد يكون الإفصاح في قائمة الاحتباس الحراري عن الأمور الآتية أمراً ضرورياً في حالات التقرير الطوعية للمستخدمين المستهدفين من أجل فهم الاجتهادات المهمة التي تم القيام بها عند إعداد قائمة الاحتباس الحراري:

(أ) ما هي العمليات المشمولة في الحدود التنظيمية للمنشأة، والطريقة المستخدمة لتعيين تلك الحدود إذا سمحت الضوابط المنطبقة بالاختيار من بين طرق مختلفة (انظر الفقرتين ٢٧١، ٢٨١)؛

(ب) الطرق المهمة لقياس الكميات وسياسات إعداد التقارير التي يتم اختيارها، بما في ذلك:

(١) الطريقة المستخدمة في تحديد انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢) التي تم دمجها في قائمة الاحتباس الحراري (انظر الفقرة ٣٠١)؛

(٢) أي تفسيرات مهمة تم تقديمها في تطبيق الضوابط المنطبقة في ظروف المنشأة، بما في ذلك مصادر البيانات، والإفصاح عن الطريقة المستخدمة والأسباب وراء استخدامها عندما يكون الاختيار من بين طرق مختلفة أمراً مسموحاً، أو عندما تستخدم طرق معينة خاصة بالمنشأة.

(٣) كيف تحدد المنشأة ما إذا كان يجب إعادة تعديل الانبعاثات المبلغ عنها مسبقاً.

(ج) تصنيف الانبعاثات في قائمة الاحتباس الحراري. وحسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ١٤ أ، وحيثما تشتمل قائمة الاحتباس الحراري على إزالة الاحتباس الحراري الذي كانت المنشأة سوف تطلقه بطريقة أخرى إلى الغلاف الجوي، يتم غالباً التقرير عن الانبعاثات وعمليات الإزالة على أساس إجمالي، أي يتم قياس كمية كل من المصدر والحوض في قائمة الاحتباس الحراري؛

(د) بيان يتعلق بحالات عدم التأكد ذات الصلة بطرق قياس كمية انبعاثات المنشأة بما في ذلك: أسبابها وكيف تم علاجها وتأثيراتها على قائمة الاحتباس الحراري؛ وإيضاح لما يلي عندما تشتمل قائمة الاحتباس الحراري على انبعاثات النطاق (٣): (انظر الفقرات ٣١١ - ٣٤١)

(١) طبيعة انبعاثات النطاق (٣)، متضمناً أنه من غير العملي لمنشأة معينة أن تشمل جميع انبعاثات النطاق (٣) في قائمة الاحتباس الحراري؛

(٢) أساس اختيار مصادر انبعاثات النطاق (٣) التي اشتملت عليها القائمة.

(هـ) التغيرات، إن وجدت، في الأمور المذكورة في هذه الفقرة أو في أمور أخرى تؤثر بشكل جوهري على قابلية مقارنة قائمة الاحتباس الحراري مع فترة (فترات) سابقة أو مع سنة الأساس.

انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢)

٣٠١. عادة ما تتطلب الضوابط أن تشتمل قائمة الاحتباس الحراري جميع الانبعاثات المهمة للنطاق (١) أو النطاق (٢) أو كلا النطاقين (١) و (٢). وعندما تستبعد بعض انبعاثات النطاق (١) أو النطاق (٢)، فإنه من المهم أن تفصح الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري عن أساس تحديد الانبعاثات المشمولة والانبعاثات المستبعدة، وبخاصة إذا لم يكن من المرجح أن تكون الانبعاثات المشمولة هي النسبة الأكبر من الانبعاثات التي تُعد المنشأة مسؤولة عنها.

انبعاثات النطاق (٣)

٣١١. بينما تتطلب بعض الضوابط التقرير عن انبعاثات محددة للنطاق (٣)، فإن تضمين انبعاثات النطاق (٣) يعد أمراً اختيارياً بشكل شائع لأنه من غير الممكن لأي منشأة تقريباً أن تحاول قياس النطاق الكامل لانبعاثاتها غير المباشرة لأن هذا يشمل جميع المصادر صعوداً وهبوطاً في سلسلة التوريد للمنشأة. وبالنسبة لبعض المنشآت، يوفر التقرير عن فئات معينة من انبعاثات النطاق (٣) معلومات مهمة للمستخدمين المستهدفين، على سبيل المثال، عندما تكون انبعاثات النطاق (٣) للمنشأة أكبر بكثير من انبعاثات النطاق (١) و (٢) لديها، مثلما هو حال العديد من منشآت قطاع الخدمات. في مثل هذه الحالات، يمكن أن يرى المحاسب القانوني أنه من غير الملائم تنفيذ ارتباط التأكيد إذا لم تشتمل قائمة الاحتباس الحراري على انبعاثات النطاق (٣) المهمة.

٣٢١. حيثما تشتمل قائمة الاحتباس الحراري على بعض مصادر انبعاثات النطاق (٣)، فإنه من المهم أن يكون أساس اختيار المصادر التي ستشملها القائمة معقولاً، وبخاصة إذا لم يكن من المرجح أن تكون هذه المصادر المشمولة هي المصادر الأكبر التي تُعد المنشأة مسؤولة عنها.

٣٣١. في بعض الحالات، يمكن أن تحتفظ المنشأة بمصدر البيانات المستخدم لقياس كمية انبعاثات النطاق (٣). فعلى سبيل المثال، قد تحتفظ المنشأة بسجلات تفصيلية كأساس لقياس كميات الانبعاثات المرتبطة بسفر الموظفين جواً. وفي بعض الحالات الأخرى، قد يتم الاحتفاظ بمصدر البيانات المستخدم لقياس كمية انبعاثات النطاق (٣) ضمن مصدر يخضع لمتابعة جيدة ويمكن الوصول إليه. ولكن عندما لا يكون الحال كذلك، فقد يكون من غير المرجح أن يستطيع المحاسب القانوني الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة

فيما يتعلق بانبعثات النطاق (٣). وفي هذه الحالات، قد يكون من المناسب استبعاد مصادر انبعثات النطاق (٣) من الارتباط.

٣٤٤. قد يكون من المناسب أيضاً استبعاد انبعثات النطاق (٣) من الارتباط عندما تكون طرق قياس الكميات المستخدمة معتمدة بشكل كبير على التقدير وتؤدي إلى درجة عالية من عدم التأكد حول الانبعثات المقرر عنها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقدم الطرق المختلفة لقياس الكميات من أجل تقدير الانبعثات المرتبطة بالسفر جواً كميات متفاوتة إلى حد بعيد حتى وإن تم استخدام بيانات ذات مصدر مطابق. وإذا اشتمل الارتباط على مصادر انبعثات النطاق (٣)، فمن الضروري أن يتم اختيار طرق قياس الكميات التي يتم استخدامها بشكل موضوعي وأن يتم وصفها بشكل كامل إلى جانب حالات عدم التأكد المصاحبة لاستخدامها.

مسؤولية المنشأة عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرتين ١٧(ج)، ٧٦(د))

٣٥١. حسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٧٠أ، فإنه لبعض الارتباطات قد تدفع المخاوف المتعلقة بحالة سجلات المنشأة وإمكانية الاعتماد عليها المحاسب القانوني إلى الاستنتاج بأنه من غير المرجح أن يتوفر ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم استنتاج غير معدل عن قائمة الاحتباس الحراري. وقد يحدث هذا الأمر عندما تكون خبرة المنشأة قليلة في إعداد قوائم الاحتباس الحراري. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون من المناسب بشكل أكبر أن يخضع قياس كمية الانبعثات والتقرير عنها لارتباط إجراءات متفق عليها أو ارتباط استشاري بغرض التحضير لارتباط تأكيد معين في فترة لاحقة.

الجهة التي تقوم بوضع الضوابط (راجع: الفقرة ١٧(ج)، (٣))

٣٦١. عندما يتم إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقاً لمتطلبات إفصاح تنظيمي أو برامج للتعامل التجاري مع الانبعثات حيث يتم تحديد الضوابط المنطبقة وشكل التقرير، فإنه من المرجح أن يكون واضحاً من ظروف الارتباط أن المنظم أو الجهة المسؤولة عن البرنامج هي التي قامت بوضع الضوابط. ولكن في ظروف التقرير الطوعية، قد لا يكون من الواضح الجهة التي قامت بوضع الضوابط ما لم تذكر في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري.

تغيير شروط الارتباط (راجع: الفقرتين ١٥، ١٨)

٣٧١. يتطلب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) أن لا يوافق المحاسب القانوني على إجراء تغيير معين في شروط الارتباط ما لم يكن هناك تبرير معقول لفعل ذلك^(١٧). إن طلب تغيير نطاق الارتباط قد لا يكون له مبرر معقول عندما يتم، على سبيل المثال، طلب التغيير من أجل استبعاد مصادر انبعثات معينة من نطاق الارتباط بسبب احتمالية تعديل استنتاج المحاسب القانوني.

التخطيط (راجع: الفقرة ١٩)

٣٨١. عند وضع الاستراتيجية العامة للارتباط، قد يكون من الملائم النظر في التركيز المعطى لجوانب مختلفة من تصميم وتطبيق نظام المعلومات الخاص بالاحتباس الحراري. فعلى سبيل المثال، في بعض الحالات قد تكون المنشأة مدركة على وجه الخصوص للحاجة إلى وجود رقابة داخلية كافية لضمان إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتم التقرير عنها، بينما في حالات أخرى قد تركز المنشأة أكثر على التحديد الدقيق للخصائص العلمية أو التشغيلية أو الفنية للمعلومات المراد جمعها.

(١٨) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١١.
ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

٣٩١. يمكن القيام بالارتباطات الأصغر أو الأبسط (انظر الفقرة ١٩١) بواسطة فريق ارتباط صغير جداً. وعندما يكون الفريق صغيراً، فإن التنسيق والتواصل بين أعضاء الفريق سيكون أسهل. ولا يحتاج وضع الاستراتيجية العامة لارتباط صغير أو بسيط إلى تعقيد أو وقت طويل. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار مذكرة موجزة، بناءً على مناقشات مع المنشأة، بمثابة استراتيجية موثقة للارتباط إذا غطت الأمور المشار إليها في الفقرة ١٩.

٤٠١. قد يقرر المحاسب القانوني مناقشة عناصر التخطيط مع المنشأة عند تحديد نطاق الارتباط أو تسهيل إجراء وإدارة الارتباط (على سبيل المثال، تنسيق بعض الإجراءات المخطط لها مع عمل موظفي المنشأة). وعلى الرغم من أن هذه المناقشات تجري غالباً، إلا أن الاستراتيجية العامة للارتباط وخطة الارتباط تبقى من مسؤولية المحاسب القانوني. وعند مناقشة الأمور المشمولة في الاستراتيجية العامة للارتباط أو في خطة الارتباط، فإن بذل العناية اللازمة أمر مطلوب من أجل عدم تقويض فاعلية الارتباط. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي مناقشة طبيعة وتوقيت الإجراءات التفصيلية مع المنشأة إلى تقويض فاعلية الارتباط عن طريق جعل الإجراءات قابلة للتنبؤ بشكل كبير.

٤١١. إن تنفيذ ارتباط التأكيد عبارة عن عملية متكررة. وخلال تنفيذ المحاسب القانوني الإجراءات المخطط لها، قد تدفع الأدلة التي تم الحصول عليها المحاسب القانوني إلى تعديل طبيعة أو توقيت أو مدى الإجراءات الأخرى المخطط لها. وفي بعض الحالات، قد يعلم المحاسب القانوني عن معلومات تختلف بشكل كبير عن تلك المتوقعة في مرحلة مبكرة من الارتباط. فعلى سبيل المثال، قد تشير الأخطاء المنتظمة المكتشفة عند تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن مرافق مختارة إلى أنه من الضروري زيارة مرافق إضافية.

التخطيط لاستخدام عمل الخبراء أو عمل المحاسبين القانونيين الآخرين (راجع: الفقرة ١٩(هـ))

٤٢١. يمكن تنفيذ الارتباط من قبل فريق متعدد التخصصات يشمل خبير واحد أو أكثر، وخصوصاً في العمليات المعقدة نسبياً التي من المحتمل أن تتطلب كفاءة متخصص في قياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها (انظر الفقرة ١٩١). يحتوي معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) على عدد من المتطلبات فيما يخص استخدام عمل الخبير الذي قد يكون من المطلوب أخذه في الحسبان في مرحلة التخطيط عند التأكد من طبيعة وتوقيت وحجم الموارد الضرورية لتنفيذ الارتباط^(١٨).

٤٣١. يمكن استخدام عمل محاسب قانوني آخر فيما يتعلق، على سبيل المثال، بمصنع أو شكل آخر من المرافق في موقع بعيد؛ أو منشأة تابعة أو قسم أو فرع في دولة أجنبية؛ أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة. وقد تشمل الاعتبارات ذات العلاقة حينما يخطط فريق الارتباط للطلب من محاسب قانوني آخر بأن يعمل على المعلومات التي سوف تشملها قائمة الاحتباس الحراري ما يلي:

- ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر يفهم ويلتزم بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة التي تعد ذات صلة بالارتباط، وتحديداً الاستقلال.
- الكفاءة المهنية للمحاسب القانوني الآخر.
- مدى مشاركة فريق الارتباط في عمل المحاسب القانوني الآخر.
- ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر يعمل في بيئة تنظيمية تشرف بشكل فعال على ذلك المحاسب القانوني.

(١٨) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرات ٢٦-٣٢
ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ الارتباط

تحديد الأهمية النسبية عند التخطيط للارتباط (راجع الفقرتين ٢٠، ٢١)

٤٤. قد تناقش الضوابط مفهوم الأهمية النسبية في سياق إعداد وعرض قائمة الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من أن الضوابط قد تناقش الأهمية النسبية وفق مصطلحات مختلفة، إلا أن مفهوم الأهمية النسبية يشمل بشكل عام ما يلي:

- تعد التحريفات، بما في ذلك الحذف، جوهرية إذا كان من الممكن التوقع بعقلانية أنها ستؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات ذات الصلة للمستخدمين المتخذة على أساس قائمة الاحتباس الحراري؛
- تصدر الأحكام الخاصة بالأهمية النسبية في ضوء الظروف المحيطة، وتتأثر بحجم أو طبيعة التحريفات الجوهرية، أو بهما معاً.
- تعتمد الأحكام المتعلقة بأمور مهمة بالنسبة للمستخدمين المستهدفين لقائمة الاحتباس الحراري على دراسة احتياجات المعلومات المشتركة للمستخدمين المستهدفين كمجموعة. ولا يؤخذ في الحسبان الأثر الممكن للتحريفات الجوهرية على مستخدمين فرديين محددين، الذين قد تختلف احتياجاتهم إلى حد كبير.

٤٥. يوفر هذا النقاش، في حال وجوده ضمن الضوابط المنطقية، إطاراً مرجعياً للمحاسب القانوني في تحديد الأهمية النسبية للارتباط. وإذا لم تشمل الضوابط المنطقية نقاشاً لمفهوم الأهمية النسبية، فإن الخصائص المشار إليها أعلاه تزود المحاسب القانوني بهذا الإطار المرجعي.

٤٦. إن تحديد المحاسب القانوني للأهمية النسبية مسألة حكم مهني، وتتأثر بتصور المحاسب القانوني لاحتياجات المعلومات المشتركة للمستخدمين المستهدفين كمجموعة. وفي هذا السياق، فإنه من المعقول بالنسبة للمحاسب القانوني أن يفترض أن المستخدمين المستهدفين:

- (أ) لديهم معرفة معقولة بالأنشطة المرتبطة بالاحتباس الحراري، والرغبة في دراسة المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري بقدر معقول من العناية؛
- (ب) يفهمون أن قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها وتم تقديم التأكيد عليها وفقاً لمستويات مناسبة من الأهمية النسبية، ولديهم فهم لأي مفاهيم للأهمية النسبية مضمنة في الضوابط المنطقية؛
- (ج) يفهمون أن طرق قياس كمية الانبعاثات تنطوي حالات عدم تأكد (انظر الفقرات ٥٤أ – ٥٩)؛
- (د) يتخذون قرارات معقولة على أساس المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري.

٤٧. إن المستخدمين المستهدفين واحتياجاتهم من المعلومات قد يتضمنون، على سبيل المثال، ما يلي:

- المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة مثل الموردين والعملاء والموظفين والمجتمع الأوسع في حال الإفصاحات الطوعية. وقد تتعلق احتياجاتهم المعلوماتية بقرارات لشراء أو بيع حقوق الملكية في المنشأة؛ أو تقديم قروض للمنشأة أو المتاجرة معها أو التوظيف من قبلها؛ أو تقديم إفادات للمنشأة أو غيرها، على سبيل المثال، السياسيين.
- المشاركين في السوق في حالة برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، والتي قد تتعلق احتياجاتهم المعلوماتية بقرارات لتداول الأدوات القابلة للتفاوض (مثل التراخيص أو الاعتمادات أو الاعفاءات) التي يوجدها البرنامج، أو فرض غرامات أو عقوبات أخرى على أساس الانبعاثات الزائدة.

- الجهات التنظيمية وصناع القرار في حالة برنامج الإفصاح التنظيمي. وقد تتعلق احتياجاتهم المعلوماتية بمتابعة مدى الالتزام ببرنامج الإفصاح، وبنطاق واسع من قرارات السياسة الحكومية المرتبطة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والتي تعتمد عادة على المعلومات المجمعة.

- الإدارة والمكلفون بالحوكمة في المنشأة الذين يستخدمون معلومات معينة حول الانبعاثات لاتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية، مثل الاختيار بين التقنيات البديلة وقرارات الاستثمار وبيع الاستثمار، ربما تحسباً لبرنامج إفصاح تنظيمي أو الدخول في برامج للتعامل التجاري مع الانبعاثات.

وقد لا يكون المحاسب القانوني قادراً على تحديد جميع الأشخاص الذين سوف يقرؤون تقرير التأكيد، وبخاصة عندما يوجد عدد كبير من الناس الذي يستطيعون الوصول إليه. وفي هذه الحالات، وبخاصة عند وجود قراء محتملين من المرجح أن يكون عندهم اهتمامات واسعة النطاق فيما يتعلق بالانبعاثات، فقد يتم حصر المستخدمين المستهدفين على أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الاهتمامات المشتركة والمهمة. ويمكن تحديد المستخدمين المستهدفين بعدة طرق، على سبيل المثال، من خلال إبرام اتفاقية بين المحاسب القانوني والطرف المتعاقد أو بموجب الأنظمة أو اللوائح.

٤٨٨. تصدر الأحكام المتعلقة بالأهمية النسبية في ضوء الظروف المحيطة، وتتأثر بكل من العوامل الكمية والنوعية. وينبغي ملاحظة أن القرارات التي تتعلق بالأهمية النسبية لا تتأثر بمستوى التأكيد، أي أن الأهمية النسبية لارتباط التأكيد المعقول هي نفس الأهمية النسبية لارتباط التأكيد المحدود.

٤٩١. غالباً ما يتم تطبيق نسبة مئوية على مقياس مرجعي مختار كنقطة بداية في تحديد الأهمية النسبية. وتشمل العوامل التي قد تؤثر على تحديد المقياس المرجعي المناسب والنسبة المئوية المناسبة ما يلي:

- العناصر المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري (على سبيل المثال، انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢) والنطاق (٣) والبنود المستقطعة من الانبعاثات وعمليات الإزالة). إن المقياس المرجعي الذي قد يكون مناسباً، حسب الظروف المحددة، هو عبارة عن إجمالي الانبعاثات التي يتم التقرير عنها، أي مجموع انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢) والنطاق (٣) قبل طرح أي بنود مستقطعة للانبعاثات أو انبعاثات مزالة. ترتبط الأهمية النسبية بالانبعاثات التي يشملها استنتاج المحاسب القانوني. لذلك، عندما لا يعطي استنتاج المحاسب القانوني مجمل قائمة الاحتباس الحراري، فإنه يتم تحديد الأهمية النسبية فيما يتعلق فقط بذلك الجزء الخاص من قائمة الاحتباس الحراري الذي يغطيه استنتاج المحاسب القانوني كما لو كان عبارة عن مجمل قائمة الاحتباس الحراري.

- كمية نوع محدد من الانبعاثات أو طبيعة إفصاح محدد. وفي بعض الحالات، توجد أنواع معينة من الانبعاثات أو الإفصاحات التي تعد فيها التحريفات الجوهرية التي تكون ذات مقدار أقل أو أكثر من الأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري بمجملها تحريفات مقبولة. فعلى سبيل المثال، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب تحديد أهمية أصغر أو أكبر للانبعاثات الناتجة من دولة معينة أو من غاز أو نطاق أو مرفق معين.

- كيفية عرض قائمة الاحتباس الحراري للمعلومات ذات العلاقة، على سبيل المثال، ما إذا كانت تشمل على مقارنة معينة للانبعاثات مع الفترة (الفترة) السابقة أو مع سنة الأساس أو "حد أعلى معين، وفي تلك الحالة قد يكون تحديد الأهمية النسبية فيما يتعلق بالمعلومات المقارنة أحد الاعتبارات الملانمة. وحيثما يكون "الحد الأعلى" ملانماً، فإنه يمكن تحديد الأهمية النسبية فيما يتعلق بتخصيص المنشأة للحد الأعلى إذا كان أقل من الانبعاثات التي يتم التقرير عنها.

- التقلب النسبي للانبعاثات. فعلى سبيل المثال، إذا تفاوتت الانبعاثات بشكل كبير من فترة إلى أخرى، فقد يكون من المناسب تحديد الأهمية النسبية مقارنة بالطرف السفلي من نطاق التذبذب حتى وإن كانت الفترة الحالية أعلى.
- متطلبات الضوابط المنطبقة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تحدد الضوابط المنطبقة حداً معيناً للدقة ويمكن أن تشير إليه على أنه هو الأهمية النسبية. فعلى سبيل المثال، قد تنص الضوابط على توقع بأن يتم قياس الانبعاثات باستخدام نسبة مئوية يتم النص على أنها "حد الأهمية النسبية". وحيثما يكون هذا هو الحال، فإن الحد الذي تضعه الضوابط يوفر إطاراً مرجعياً للمحاسب القانوني في تحديد الأهمية النسبية للارتباط.

٥٠١. قد تشمل العوامل النوعية ما يلي:

- مصادر الانبعاثات.
- أنواع الغازات المشمولة.
- السياق الذي تستخدم فيه المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري (على سبيل المثال، ما إذا كانت المعلومات هي لغرض الاستخدام في برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، أو لتقديمها لمنظم ما، أو لتضمينها في تقرير الاستدامة الذي يوزع على نطاق واسع)؛ وأنواع القرارات التي من المرجح أن يتخذها المستخدمون المستهدفون.
- ما إذا كان هناك نوع واحد أو أكثر من الانبعاثات أو الإفصاحات التي يركز عليها المستخدمون المستهدفون، على سبيل المثال، الغازات التي تستنزف طبقة الأوزون بالإضافة إلى مساهمتها في تغير المناخ.
- طبيعة المنشأة، واستراتيجيتها المتعلقة بتغير المناخ والتقدم الذي تحرزه نحو تحقيق الأهداف ذات العلاقة.
- الصناعة والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل فيها المنشأة.

إعادة النظر مع التقدم في الارتباط (راجع: الفقرة ٢٢)

٥١١. قد تحتاج الأهمية النسبية إلى إعادة نظر نتيجة تغير الظروف خلال الارتباط (على سبيل المثال، التصرف بجزء رئيسي من أعمال المنشأة) أو نتيجة معلومات جديدة أو تغير معين في فهم المحاسب القانوني للمنشأة وعملياتها بسبب تنفيذ الإجراءات. فعلى سبيل المثال، قد يصبح من الواضح خلال الارتباط احتمال أن تختلف الانبعاثات الفعلية بشكل كبير عن تلك المستخدمة مبدئياً لتحديد الأهمية النسبية. وإذا استنتج المحاسب القانوني خلال الارتباط أن المستوى المناسب للأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري (ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع محددة من الانبعاثات أو الإفصاحات، حيثما يكون ذلك منطقياً) سيكون أقل من ذلك المحدد مبدئياً، فقد يكون من الضروري إعادة النظر في الأهمية النسبية للأداء وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية.

فهم المنشأة وبينتها بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها (راجع: الفقرات ٢٣ - ٢٦)

٥٢١. يستخدم المحاسب القانوني الحكم المهني لتحديد مدى الفهم وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها، اللازمة للوصول إلى تأكيد معقول أو محدود، بحسب مقتضى الحال. ويتمثل الاهتمام الرئيسي للمحاسب القانوني فيما إذا كان الفهم الذي تم التوصل إليه وتحديد المخاطر وتقييمها كافياً لتحقيق الهدف المنصوص عليه في هذا المعيار. إن عمق الفهم المطلوب من المحاسب القانوني أقل من ذلك الذي تملكه الإدارة في إدارة المنشأة، كما أن عمق الفهم وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها في ارتباط التأكيد المحدود هي أقل منها في ارتباط التأكيد المعقول.

٥٣١. إن التوصل إلى فهم معين وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها هي عملية متكررة. ولا توفر إجراءات التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها بعد ذاتها ما يكفي من الأدلة المناسبة التي يستند إليها استنتاج التأكيد.

عدم التأكيد (راجع: الفقرتين ٢٣(ب) (١) ج، ٢٦(هـ))

٥٤١. من النادر أن تكون عملية قياس كمية الاحتباس الحراري دقيقة بنسبة ١٠٠ % بسبب:

(أ) عدم التأكيد العلمي: ينشأ ذلك بسبب المعرفة العلمية غير الكاملة حول قياس الاحتباس الحراري. فعلى سبيل المثال، فإن معدل احتجاز الاحتباس الحراري في الأحواض البيولوجية وقيم "الاحتباس الحراري المحتمل" التي تستخدم لجمع انبعاثات الغازات المختلفة والتقارير عنها على أنها معادلات لغاز ثاني أكسيد الكربون تخضع للمعرفة العلمية غير الكاملة. وتقع درجة تأثيرات عدم التأكيد العلمي على قياس كمية الانبعاثات المبلغ عنها خارج سيطرة المنشأة. ومع ذلك، فإن إمكانية أن يؤدي عدم التأكيد العلمي إلى تفاوتات غير معقولة في الانبعاثات التي يتم التقرير عنها، يمكن التقليل منها من خلال استخدام ضوابط تنص على افتراضات علمية محددة ليتم استخدامها في إعداد قائمة الاحتباس الحراري، أو عوامل محددة تجسد تلك الافتراضات؛

(ب) عدم تأكد التقدير (أو القياس): ينتج ذلك من عمليات القياس والحساب التي تستخدم في قياس كمية الانبعاثات ضمن حدود المعرفة العلمية القائمة. وقد يتعلق عدم تأكد التقدير بالبيانات التي يعتمد عليها تقدير معين (على سبيل المثال، يمكن أن يتعلق بحالات عدم التأكيد الملازمة في أدوات القياس المستخدمة) أو بالطريقة، بما في ذلك النموذج عندما يكون منطبقاً المستخدم في إجراء التقويم (أحياناً يعرف بعدم تأكد العامل والنموذج، على التوالي). وفي الغالب تتحكم المنشأة في درجة عدم تأكد التقدير. وقد ينطوي التقليل من درجة عدم تأكد التقدير على تكاليف مرتفعة.

٥٥١. إن حقيقة أن قياس كمية انبعاثات المنشأة يخضع لعدم التأكيد لا تعني أن انبعاثات المنشأة غير مناسبة كموضوع لتقرير التأكيد. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب الضوابط المنطبقة احتساب انبعاثات النطاق (٢) من الكهرباء بواسطة تطبيق عامل انبعاثات محدد على عدد ساعات الكيلو واط المستهلكة. وسوف يعتمد عامل الانبعاثات المحدد على افتراضات ونماذج قد لا تكون صحيحة في جميع الظروف. ومع ذلك، فإنه طالما كانت الافتراضات والنماذج معقولة في الظروف المحددة ومفصح عنها بشكل كافٍ، فإنه يمكن عادة تقديم تأكيد على المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري.

٥٦١. قد تتم مقابلة الوضع المذكور في الفقرة ٥٥١ مع قياس الكميات وفقاً للضوابط التي تستخدم النماذج والافتراضات المبينة على الظروف المختلفة للمنشأة. ومن المحتمل أن ينتج عن استخدام نماذج وافتراضات خاصة بالمنشأة قياس للكميات بدقة أكثر من استخدام، على سبيل المثال، متوسط عوامل الانبعاثات لصناعة معينة؛ ومن المحتمل أيضاً أن ينشأ عن ذلك مخاطر إضافية للتحريفات الجوهرية فيما

يخص كيفية الوصول إلى النماذج والافتراضات الخاصة بالمنشأة. وحسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٥٥٤، فإنه طالما أن الافتراضات والنماذج معقولة في الظروف المحددة ومفصح عنها بشكل كافٍ، فإنه يمكن عادة تقديم تأكيد على المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري.

٥٧١. في بعض الحالات، قد يقرر المحاسب القانوني أنه من غير المناسب القيام بارتباط التأكيد إذا كان تأثير عدم التأكد على المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري عالياً جداً. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما تكون نسبة كبيرة من انبعاثات المنشأة التي تم التقرير عنها ناتجة عن مصادر التسربات (انظر الفقرة ٨١) التي لا يتم مراقبتها وعندما تكون طرق التقدير غير متطورة بشكل كافٍ، أو عندما تكون نسبة كبيرة من عمليات الإزالة للمنشأة التي تم التقرير عنها تنسب إلى الأحواض البيولوجية. وينبغي الإشارة إلى أن القرارات المتعلقة بالقيام بارتباط التأكيد في هذه الظروف لا تتأثر بمستوى التأكيد، أي إذا كانت غير مناسبة لارتباط التأكيد المعقول، فإنها غير مناسبة لارتباط التأكيد المحدود، والعكس صحيح.

٥٨١. إن النقاش الوارد في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري بشأن طبيعة وأسباب وتأثيرات حالات عدم التأكد التي تؤثر على قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة ينهى المستخدمين المستهدفين إلى حالات عدم التأكد المصاحبة لقياس كمية الانبعاثات. ويمكن أن يكون هذا مهماً على وجه الخصوص عندما لا يحدد المستخدمون المستهدفون الضوابط التي يجب استخدامها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون قائمة الاحتباس الحراري متاحة لقطاع واسع من المستخدمين المستهدفين حتى وإن تم تطوير الضوابط المستخدمة لغرض تنظيمي محدد.

٥٩١. وبما أن عدم التأكد سمة مهمة لجميع قوائم الاحتباس الحراري، فإن الفقرة ٧٦ (هـ) تتطلب أن يتم الإشارة إليه في تقرير التأكيد بصرف النظر عما تشمله الإفصاحات، إن وجدت، في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري^(١٩).

المنشأة وبيئتها

انقطاع العمليات (راجع: الفقرة ٢٣ (ب) (٣)):

٦٠١. قد تشمل الانقطاعات حوادث معينة مثل الإيقاف المؤقت للعمل والذي قد يحدث فجأة أو قد يتم التخطيط له، على سبيل المثال، كجزء من جدول الصيانة. وفي بعض الحالات، قد تكون طبيعة العمليات متقطعة، على سبيل المثال، عندما يستخدم أحد المرافق في فترات الذروة فقط.

استراتيجيات وأهداف تغير المناخ (راجع: الفقرة ٢٣ (هـ)):

٦١١. إن الأخذ في الحسبان لاستراتيجية تغير المناخ الخاصة بالمنشأة، إن وجدت، والمخاطر الاقتصادية والتنظيمية والمادية والمتعلقة بالسعة ذات الصلة قد تساعد المحاسب القانوني في تحديد مخاطر التحريف الجوهرية. فعلى سبيل المثال، إذا قدمت المنشأة تعهدات تفيد بأنها سوف تكون في وضع حيادي لانبعاثات الكربون، فقد يوفر ذلك حافزاً للتصريح عن انبعاثات أقل من الواقع بما يجعل الهدف وكأنه قد تحقق ضمن الإطار الزمني المعلن عنه. وعلى العكس من ذلك، إذا توقعت المنشأة أن تخضع مستقبلاً لبرنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، فقد يوفر ذلك في نفس الوقت حافزاً للتصريح عن انبعاثات أكثر من الواقع لزيادة فرصة استلام المنشأة قراً أكبر من الإعفاءات في بداية البرنامج.

إجراءات التوصل إلى فهم للمنشأة وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها (راجع: الفقرة ٢٤)

(٢٠) أنظر أيضاً معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ٤٩ (هـ).

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

٦٢١. على الرغم من أن المحاسب القانوني مطالب بتنفيذ جميع الإجراءات الواردة في الفقرة ٢٤ في سياق توصله إلى الفهم المطلوب للمنشأة، إلا أنه لا يلزمه تنفيذها جميعاً لكل جانب من جوانب ذلك الفهم.

الإجراءات التحليلية للتوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها (راجع: الفقرة ٢٤(ب))

٦٣١. إن الإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها للتوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها ولتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها قد تحدد جوانب المنشأة التي لم يكن المحاسب القانوني على علم بها وقد تساعد في تقييم مخاطر التحريف الجوهرية من أجل توفير أساس لتصميم وتطبيق استجابات للمخاطر المقیمة. وقد تشمل الإجراءات التحليلية، على سبيل المثال، مقارنة انبعاثات الاحتباس الحراري الصادرة من مرافق مختلفة مع أرقام الإنتاج لهذه المرافق.

٦٤١. قد تساعد الإجراءات التحليلية على تحديد وجود أحداث غير عادية ومبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها آثار على الارتباط. وقد تساعد العلاقات المكتشفة غير العادية أو غير المتوقعة المحاسب القانوني في تحديد مخاطر التحريف الجوهرية.

٦٥١. ومع ذلك، فإنه عندما تستخدم هذه الإجراءات التحليلية البيانات التي يتم تجميعها عند مستوى عالٍ (قد يكون هذا هو الحال بالنسبة للإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها للتوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها ولتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها)، فإن نتائج هذه الإجراءات التحليلية توفر فقط مؤشراً أولياً عاماً حول مدى وجود تحريف جوهري. وبناءً عليه، في مثل هذه الحالات، فإن اعتبار الأدلة الأخرى التي تم جمعها عند تحديد مخاطر التحريف الجوهرية مع نتائج هذه الإجراءات التحليلية قد تساعد المحاسب القانوني في فهم وتقويم نتائج الإجراءات التحليلية.

الملاحظة والتقصي (راجع: الفقرة ٢٤(ج))

٦٦١. تتكون الملاحظة من النظر إلى آلية معينة أو إجراء معين ينفذه الآخرون، على سبيل المثال، ملاحظة المحاسب القانوني لجهاز مراقبة أثناء معايرته من قبل موظفي المنشأة، أو لتنفيذ أدوات الرقابة. وتوفر الملاحظة أدلة حول تنفيذ الآلية أو الإجراء، ولكنها تقتصر على الوقت الذي تجرى فيه، ومحدودة بحقيقة أن كون العمل تحت الملاحظة قد يؤثر على كيفية تنفيذ الآلية أو الإجراء.

٦٧١. ينطوي التقصي على ما يلي:

(أ) فحص السجلات أو الوثائق، سواء كانت داخلية أو خارجية، أو في شكل ورقي أو إلكتروني أو في أي شكل آخر، على سبيل المثال، سجلات معايرة أحد أجهزة الرقابة. ويوفر التقصي عن السجلات والوثائق أدلة بدرجات متفاوتة من إمكانية الاعتماد، بحسب طبيعتها ومصدرها، وعن فاعلية أدوات الرقابة على إنتاج السجلات والوثائق الداخلية؛ أو

(ب) فحص مادي، على سبيل المثال، جهاز معايرة.

٦٨١. قد تدعم الملاحظة والتقصي الاستفسارات من الإدارة والآخرين، وقد توفر أيضاً معلومات حول المنشأة وبيئتها. وتشمل الأمثلة على مثل هذه الإجراءات الملاحظة والتقصي عما يلي:

- عمليات المنشأة. ملاحظة الآليات والمعدات بما في ذلك معدات الرقابة، في مرافق قد تكون ذات صلة على وجه الخصوص عندما يتم تضمين انبعاثات النطاق (١) في قائمة الاحتباس الحراري.

- الوثائق (مثل استراتيجيات وخطط تقليل الانبعاثات) والسجلات (مثل سجلات المعايير ونتائج من مختبرات الفحص) وأدلة العمل التي تعرض بالتفصيل معلومات حول إجراءات جمع المعلومات وأدوات الرقابة الداخلية.
- التقارير المعدة للإدارة أو المكلفين بالحوكمة، مثل التقارير الداخلية أو الخارجية فيما يتعلق بأنظمة الإدارة البيئية الخاصة بالمنشأة.
- التقارير المعدة من قبل الإدارة (مثل التقارير الإدارية الربعية) ومن قبل المكلفين بالحوكمة (مثل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة).

التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية في المنشأة (راجع: الفقرات ٥٢٥ - ٥٢٦)

٦٩١. في ارتباط التأكيد المحدود، لا يلزم المحاسب القانوني التوصل إلى فهم لجميع مكونات الرقابة الداخلية في المنشأة والمتعلقة بقياس كمية الانبعاثات والتقارير عنها كما هو مطلوب في ارتباط التأكيد المعقول. وبالإضافة إلى ذلك، لا يلزم المحاسب القانوني تقويم تصاميم أدوات الرقابة وتحديد ما إذا كانت قد تم تطبيقها. ولذلك، فإنه في ارتباط التأكيد المحدود - وإن كان من المناسب غالباً الاستفسار من المنشأة عن أنشطة الرقابة ومتابعة أدوات الرقابة ذات الصلة بقياس كمية الانبعاثات والتقارير عنها- فلن يكون من الضروري في الغالب التوصل إلى فهم تفصيلي لمكونات أدوات الرقابة الداخلية في المنشأة.

٧٠١. إن فهم المحاسب القانوني لمكونات الرقابة الداخلية ذات الصلة قد يثير حالات شك حول توفر ما يكفي من الأدلة المناسبة للمحاسب القانوني لاستكمال الارتباط. فعلى سبيل المثال، (انظر أيضاً الفقرات ٧١١ - ٧٢١، ٩٢١ - ٩٣١، والفقرة ٩٦١):

- قد تكون المخاوف بشأن نزاهة أولئك الذين يعدون قائمة الاحتباس الحراري مخاوف جدية إلى الدرجة التي تدفع المحاسب القانوني إلى استنتاج أن خطر سوء عرض الإدارة في قائمة الاحتباس الحراري عالٍ إلى درجة لا يمكن معها تنفيذ الارتباط.
- قد تؤدي المخاوف بشأن حالة سجلات المنشأة وإمكانية الاعتماد عليها إلى أن يقرر المحاسب القانوني أنه من غير المرجح أن يتوفر ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم الاستنتاج غير المعدل على قائمة الاحتباس الحراري.

أنشطة الرقابة ذات الصلة بالارتباط (راجع: الفقرة ٥٢٥ (د)):

٧١١. إن حكم المحاسب القانوني بشأن ما إذا كانت أنشطة رقابة محددة ذات صلة بالارتباط قد يتأثر بمستوى تقدم وتوثيق نظام معلومات المنشأة وطابعه الرسمي، بما في ذلك آليات الأعمال ذات العلاقة، المتصلة بالتقرير عن الانبعاثات. ومع تطور التقرير عن الانبعاثات، فإنه من الممكن توقع أن يتطور أيضاً مستوى تقدم وتوثيق ورسمية أنظمة المعلومات وأنشطة الرقابة ذات العلاقة المرتبطة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها.

٧٢١. في المنشآت الصغيرة جداً أو أنظمة المعلومات غير المتطورة، من المرجح أن تكون أنشطة الرقابة المحددة بدائية بشكل كبير وأقل توثيقاً، وقد توجد فقط بشكل غير رسمي. وعندما يكون هذا هو الحال، فإنه من غير المرجح أن يحكم المحاسب القانوني بضرورة فهم أنشطة الرقابة المحددة من أجل تقييم مخاطر التحريف الجوهرية وتصميم إجراءات إضافية تستجيب للمخاطر المقيّمة. ومن جهة أخرى، وفي بعض البرامج الخاضعة للتنظيم، قد يلزم توثيق نظام المعلومات وأنشطة الرقابة بشكل رسمي والمصادقة

على تصميمها من قبل المنظم. ومع ذلك فإنه حتى في بعض هذه الحالات، قد لا يمكن توثيق جميع البيانات المتدفقة ذات الصلة وأدوات الرقابة المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المرجح بشكل أكبر أن تكون أنشطة الرقابة التي تتعلق بجمع بيانات المصدر من المتابعة المستمرة، أنشطة متطورة وموثقة بشكل جيد وأكثر رسمية من أنشطة الرقابة التي تتعلق بالمعالجة اللاحقة للبيانات والتقرير عنها (انظر أيضاً الفقرات ٧٠٠، ٩٢١ - ٩٣١، ٩٦١).

الارتباطات الأخرى التي تنفذ لصالح المنشأة (راجع: الفقرة ٢٧)

٧٣١. قد ترتبط المعلومات التي يمكن الحصول عليها من ارتباطات أخرى تُنفذ لصالح المنشأة، على سبيل المثال، بجوانب تتعلق ببيئة الرقابة في المنشأة.

تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن مرافق المنشأة (راجع: الفقرة ٣١)

٧٤١. إن القيام بالملاحظة والتقصي بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات أخرى في الموقع ضمن مرفق معين (غالباً ما يشار إليها بلفظ "زيارة الموقع") قد يكون أمراً مهماً في بناء الفهم حول المنشأة الذي يطرره المحاسب القانوني من خلال القيام بإجراءات في المكتب الرئيسي. ونظراً لأنه يمكن التوقع بأن فهم المحاسب القانوني للمنشأة وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها يعد أكثر شمولية لارتباط التأكيد المعقول منه لارتباط التأكيد المحدود، فإن عدد المرافق التي يتم فيها تنفيذ الإجراءات في الموقع يكون عادةً أكبر في حال ارتباط التأكيد المعقول من عددها في حال ارتباط التأكيد المحدود.

٧٥١. يمكن تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن مرفق معين (أو تكليف محاسب قانوني آخر للقيام بهذه الإجراءات نيابة عن المحاسب القانوني) كجزء من التخطيط، عند القيام بإجراءات لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها أو عند الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة. وغالباً ما يعد القيام بإجراءات في المرافق المهمة أمراً ضرورياً بشكل خاص لعملية يجري تنفيذها للمرة الأولى عند النظر في اكتمال مصادر النطاق (١) والأحواس المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري، وعند إثبات ما إذا كانت أنظمة جمع ومعالجة البيانات وأساليب التقدير الخاصة بالمنشأة مناسبة بالنسبة إلى الآليات المادية الأساسية وحالات عدم التأكد ذات العلاقة.

٧٦١. حسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٧٤١، قد يُعد القيام بإجراءات في الموقع ضمن مرفق معين أمراً مهماً في بناء الفهم الذي يطرره المحاسب القانوني حول المنشأة من خلال القيام بإجراءات في المكتب الرئيسي. وبالنسبة للعديد من ارتباطات التأكيد المعقول، سوف يحكم المحاسب القانوني أيضاً بأنه من الضروري القيام بإجراءات في الموقع ضمن كل مرفق مهم للاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة، وخصوصاً عندما تمتلك المنشأة مرافق مهمة ذات انبعاثات النطاق (١). وبالنسبة لارتباط التأكيد المحدود عندما تملك المنشأة عدداً من المرافق المهمة ذات انبعاثات النطاق (١)، فقد لا يكون من الممكن الحصول على مستوى تأكيد ذي مغزى بدون تنفيذ المحاسب القانوني لإجراءات في مجموعة مختارة من المرافق المهمة. وعندما تمتلك المنشأة مرافق مهمة ذات انبعاثات النطاق (١) ويحدد المحاسب القانوني أنه لا يمكن تنفيذ إجراءات فاعلة وكافية في الموقع ضمن المرفق من قبله (أو من قبل محاسب قانوني آخر بالنيابة عنه)، فقد تشمل الإجراءات البديلة واحداً أو أكثر مما يلي:

- فحص وثائق المصدر والرسومات البيانية لتدفق الطاقة والرسومات البيانية لتدفق المواد.
- تحليل ردود الاستبيان من قبل إدارة المرفق.
- معاينة صور الأقمار الصناعية للمرفق.

٧٧١. من أجل الحصول على تغطية مناسبة لمجموع الانبعاثات، وبخاصة في ارتباط تأكيد معقول، فقد يقرر المحاسب القانوني أنه من المناسب تنفيذ إجراءات في الموقع ضمن مجموعة مختارة من المرافق غير المهمة. وتشمل العوامل التي قد تكون ذات صلة بهذا القرار ما يلي:

- طبيعة الانبعاثات في مرافق مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإنه من المرجح بشكل أكبر أن يختار المحاسب القانوني زيارة مرفق ذي انبعاثات النطاق (١) بدلاً من زيارة مرفق ذي انبعاثات النطاق (٢) فقط. وفي الحالة الأخيرة، من المرجح أن يكون فحص فواتير الطاقة في المكتب الرئيسي مصدراً رئيسياً للأدلة.
- عدد وحجم المرافق، ومساهمتها في إجمالي الانبعاثات.
- ما إذا كانت المرافق تستخدم آليات مختلفة أو آليات تستخدم تقنيات مختلفة. وحيثما يكون هذا هو الحال، فقد يكون من المناسب القيام بإجراءات في الموقع ضمن مجموعة مختارة من المرافق التي تستخدم آليات أو تقنيات مختلفة.
- الطرق التي تُستخدم في مرافق مختلفة لجمع معلومات الانبعاثات.
- خبرة الموظفين المعنيين في المرافق المختلفة.
- تنوع اختيار المرافق مع مرور الوقت.

المراجعة الداخلية (راجع: الفقرة ٣٢)

٧٨١. من المرجح أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية بالمنشأة ذات صلة بالارتباط إذا كانت طبيعة مسؤوليات وأنشطة وظيفة المراجعة الداخلية مرتبطة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها وكان المحاسب القانوني يتوقع أن يستخدم عمل وظيفة المراجعة الداخلية لتعديل طبيعة أو توقيت، أو تخفيض مدى الإجراءات التي سيتم تنفيذها.

مخاطر التحريف الجوهري على مستوى قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرات ٣٣د - ٣٣ل(أ))

٧٩١. تشير مخاطر التحريف الجوهري على مستوى قائمة الاحتباس الحراري إلى المخاطر التي ترتبط بشكل شامل بقائمة الاحتباس الحراري بجملة. وهذا النوع من المخاطر ليس بالضرورة مخاطر يمكن تحديدها بنوع معين من الانبعاثات أو مستوى معين من الإفصاحات، ولكنها تمثل الظروف التي قد تزيد من مخاطر التحريف الجوهري بشكل عام، على سبيل المثال، من خلال تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية. وقد تكون مخاطر التحريف الجوهري على مستوى قائمة الاحتباس الحراري ذات صلة بشكل خاص باعتبار المحاسب القانوني لمخاطر التحريف الجوهري الناتجة عن الغش.

٨٠١. قد تنشأ المخاطر على مستوى قائمة الاحتباس الحراري بشكل خاص من بيئة الرقابة الضعيفة. فعلى سبيل المثال، فإن عيوباً مثل قلة كفاءة الإدارة قد يكون لها أثر عام على قائمة الاحتباس الحراري، وقد يحتاج لاستجابة عامة من قبل المحاسب القانوني. وقد تشمل المخاطر الأخرى للتحريف الجوهري على مستوى قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، ما يلي:

- آليات غير كافية أو غير مراقبة بشكل جيد أو غير موثقة بشكل جيد لجمع البيانات وقياس كمية الانبعاثات وإعداد قوائم الاحتباس الحراري.
- قلة كفاءة الموظفين في جمع البيانات وقياس كمية الانبعاثات وإعداد قوائم الاحتباس الحراري.
- قلة مشاركة الإدارة في قياس كمية الانبعاثات وإعداد قوائم الاحتباس الحراري.

- الإخفاق في تحديد جميع مصادر الانبعاثات الحرارية بدقة.
- خطر الغش، على سبيل المثال، فيما يتعلق بأسواق مبادلة الانبعاثات.
- تقديم معلومات تغطي الفترات السابقة لم يتم إعدادها على أساس متسق، على سبيل المثال، بسبب الحدود المتغيرة أو التغيرات في منهجيات القياس.
- تقديم عرض مضلل للمعلومات في قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، تسليط الضوء على نحو غير ملائم على البيانات أو الاتجاهات المواتية بشكل خاص.
- طرق قياس الكميات وسياسات التقرير غير المتسقة، بما في ذلك الطرق المختلفة لتعيين الحدود التنظيمية في المرافق المختلفة.
- أخطاء في تحويل الوحدات عند توحيد المعلومات من المرافق.
- الإفصاح غير الكافي عن حالات عدم التأكيد العلمية والافتراضات الرئيسية فيما يخص التقديرات.

استخدام الإقرارات (راجع: الفقرات ٣٣د(ب)–٣٣ل(ب))

٨١١. تستخدم الإقرارات من قبل المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المعقول، ويمكن استخدامها في ارتباط التأكيد المحدود للنظر في الأنواع المختلفة للتحريفات الجوهرية المحتمل حدوثها.

٨٢١. عند الإفادة بأن قائمة الاحتباس الحراري تتفق مع الضوابط المنطبقة، فإن المنشأة تقدم إقرارات بشكل ضمني أو صريح فيما يتعلق بقياس كمية الانبعاثات وعرضها والإفصاح عنها. وتدرج الإقرارات ضمن الفئات الآتية وقد تتخذ الأشكال الآتية:

(أ) إقرارات حول قياس كمية الانبعاثات للفترة الخاضعة للتأكيد:

- (١) الحدوث – الانبعاثات التي تم تسجيلها قد حدثت وترتبط بالمنشأة.
- (٢) الاكتمال – تم تسجيل جميع الانبعاثات التي كان من المفترض تسجيلها (انظر الفقرات ٣٠أ–٣٤أ لمناقشة الاكتمال فيما يخص النطاقات المختلفة).
- (٣) الدقة – تم تسجيل قياس كمية الانبعاثات بشكل مناسب.
- (٤) الحد الفاصل- تم تسجيل الانبعاثات في فترة التقرير الصحيحة.
- (٥) التصنيف – تم تسجيل الانبعاثات ضمن الأنواع الملائمة.

(ب) إقرارات حول العرض والإفصاح:

- (١) الحدوث والمسؤولية – الانبعاثات المفصح عنها والأمور الأخرى حدثت فعلاً وتتعلق بالمنشأة.
- (٢) الاكتمال – تم تضمين جميع الإفصاحات التي ينبغي تضمينها في قائمة الاحتباس الحراري.
- (٣) التصنيف والفهم – تم عرض المعلومات الخاصة بالانبعاثات ووصفها بشكل مناسب، وتم التعبير عن الإفصاحات بشكل واضح.
- (٤) الدقة وقياس الكميات – تم الإفصاح بشكل مناسب عن قياس كمية الانبعاثات والمعلومات ذات العلاقة المضمنة في قائمة الاحتباس الحراري.

(٥) الاتساق- تتسق سياسات قياس الكميات مع تلك المطبقة في الفترة السابقة، أو أن التغيرات مبررة وتم تطبيقها بشكل سليم والإفصاح عنها بشكل كاف؛ والمعلومات المقارنة، إن وجدت، هي التي تم التقرير عنها في الفترة السابقة أو قد أعيد عرضها بشكل مناسب.

الاعتماد على الرقابة الداخلية (راجع: الفقرة ٣٣ل)

٨٣. إذا تضمن تقييم المحاسب القانوني لمخاطر التحريف الجوهري على مستوى الإقرارات توقع بأن أدوات الرقابة تعمل بفاعلية (أي ينوي المحاسب القانوني أن يعتمد على الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى)، فإنه يُطلب من المحاسب القانوني بموجب الفقرة ٣٨ل تصميم وتنفيذ اختبارات للفاعلية التشغيلية لهذه الأدوات الرقابية.

أسباب مخاطر التحريف الجوهري (راجع: الفقرة ٣٤)

الغش (راجع: الفقرتين ٢٨، ٣٤(أ))

٨٤. يمكن أن تنشأ التحريفات في قائمة الاحتباس الحراري إما من الغش أو الخطأ. ويكون عامل التمييز بين الغش والخطأ هو ما إذا كان التصرف الأساسي الذي أدى إلى التحريف في قائمة الاحتباس الحراري مقصوداً أو غير مقصود.

٨٥. قد تنشأ محفزات التحريف المقصود في قائمة الاحتباس الحراري إذا كانت على سبيل المثال نسبة كبيرة من تعويضات أولئك المعنيين بشكل مباشر بآلية التقرير عن الانبعاثات، أو الذين لديهم الفرصة للتأثير عليها، تعتمد على تحقيق أهداف طموحة أكثر من اللازم للاحتباس الحراري. وحسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٦١، قد تنشأ حوافز أخرى للتصريح عن انبعاثات أقل من الواقع أو المبالغة في التصريح عن انبعاثات أكثر من الواقع، من استراتيجيات تغيير المناخ الخاصة بالمنشأة، إن وجدت، ومن المخاطر الاقتصادية والتنظيمية والمادية والمتعلقة بالسمعة ذات الصلة.

٨٦. بالرغم من أن الغش مفهوم قانوني واسع، إلا أن المحاسب القانوني معني لأغراض هذا المعيار بالغش الذي يسبب تحريفاً جوهرياً في قائمة الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من أن المحاسب القانوني قد يشتبه بحدوث غش أو، في حالات نادرة، قد يحدد حدوث الغش، إلا أنه لا يصدر قرارات قانونية حول ما إذا كان الغش قد حدث فعلاً.

عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح (راجع: الفقرتين ٣٤(ب)، ٧٨(ج))

٨٧. يميز هذا المعيار مسؤوليات المحاسب القانوني فيما يخص الالتزام بفئتين مختلفتين من الأنظمة واللوائح على النحو الآتي:

(أ) أحكام الأنظمة واللوائح التي تُعرف عموماً بأن لها تأثير مباشر على تحديد المبالغ والإفصاحات المهمة في قائمة الاحتباس الحراري بحيث تحدد الكميات والإفصاحات التي يتم التقرير عنها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة. وتتطلب الفقرة ٣٤(ب) من المحاسب القانوني النظر في احتمال وجود تحريفات جوهرية نتيجة عدم الالتزام بأحكام هذه الأنظمة واللوائح عند تنفيذ الإجراءات التي تتطلبها الفقرة ٣٣د أو ٣٣ل؛

(ب) الأنظمة واللوائح الأخرى التي ليس لها تأثير مباشر على تحديد الكميات والإفصاحات في قائمة الاحتباس الحراري، ولكن قد يعد الالتزام بها أمراً أساسياً للجوانب التشغيلية للأعمال، أو لقدرة المنشأة على مواصلة عملها، أو لتجنب عقوبات جوهرية (على سبيل المثال، الالتزام بشروط رخصة

تشغيلية معينة أو الالتزام بالأنظمة البيئية). ويُعدّ الحفاظ على نزعة الشك المهني طوال مسار الارتباط، بحسب ما يقتضيه معيار ارتباطات التأكيد^(٢٠) (٣٠٠٠)، أمراً مهماً في سياق التنبيه إلى احتمال أن الإجراءات المُطبقة بغرض تكوين استنتاج عن قائمة الاحتباس الحراري قد تلتفت انتباه المحاسب القانوني إلى حالات عدم التزام محددة أو اشتباه في عدم الالتزام بهذه الأنظمة واللوائح.

الأسباب الأخرى لمخاطر التحريف الجوهرية (راجع: الفقرة ٣٤):

٨٨١. تشمل الأمثلة على العوامل المشار إليها في الفقرات ٣٤ (ج)-(ك) ما يلي:

(أ) إن إغفال واحد أو أكثر من مصادر الانبعاثات هو أمر مرجح حدوثه بشكل أكبر بالنسبة للمصادر الأقل وضوحاً والتي قد يتم التغاضي عنها مثل الانبعاثات الناتجة عن التسربات.

(ب) قد تشمل التغيرات التنظيمية أو الاقتصادية المهمة، على سبيل المثال، الزيادات في أهداف الطاقة المتجددة أو التغيرات الكبيرة في الأسعار فيما يخص الإعفاءات بموجب برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات والتي قد تؤدي مثلاً إلى المزيد من مخاطر سوء تصنيف المصادر في مولد كهربائي معين.

(ج) قد تكون طبيعة عمليات المنشأة معقدة (على سبيل المثال، قد تحوي مرافق وآليات متعددة وغير متجانسة) أو منقطعة (على سبيل المثال، توليد الطاقة الكهربائية في أوقات الذروة) أو ينتج عنها علاقات قليلة أو ضعيفة بين انبعاثات المنشأة ومستويات أنشطة أخرى قابلة للقياس (على سبيل المثال، معمل كوبالت ونيكل). في مثل هذه الحالات، قد تتقلص فرصة تنفيذ إجراءات تحليلية هادفة بشكل كبير.

قد ينتج عن التغيرات في العمليات أو الحدود (على سبيل المثال، استحداث آليات جديدة أو بيع أو اقتناء أو الإسناد الخارجي لمصادر الانبعاثات أو أحواض الإزالة) مخاطر للتحريف الجوهرية (على سبيل المثال، من خلال عدم الإلمام بإجراءات قياس كمية الانبعاثات أو إجراءات التقرير عن الانبعاثات). وقد يحدث أيضاً ازدواج في حساب مصادر الانبعاثات أو أحواض الإزالة نتيجة التنسيق غير الكافي في تحديد المصادر والأحواض في منشأة معقدة.

(د) اختيار طريقة غير مناسبة لقياس الكميات (على سبيل المثال، حساب انبعاثات النطاق (١) باستخدام عامل انبعاثات معين عندما يكون استخدام طريقة قياس مباشرة وأكثر دقة أمراً متاحاً وأكثر مناسبة). يعد اختيار طريقة مناسبة لقياس الكميات أمراً مهماً وبخاصة عندما يتم تغيير طريقة القياس. وذلك لأن المستخدمين المستهدفين غالباً ما يكونون مهتمين باتجاهات الانبعاثات على مر الوقت أو مقارنة بسنة الأساس. وقد تتطلب بعض الضوابط تغيير طرق قياس كمية الانبعاثات فقط عند استخدام طريقة أكثر دقة. وتشمل العوامل الأخرى المرتبطة بطبيعة طرق قياس الكميات ما يلي:

- التطبيق الخاطئ لطريقة قياس معينة، مثل عدم معايرة عدادات القياس أو عدم قراءتها بشكل متكرر بما فيه الكفاية، أو استخدام عامل انبعاثات غير مناسب في الظروف المحددة. فعلى سبيل المثال، يمكن التنبؤ بعامل انبعاثات معين على أساس افتراض الاستخدام المتواصل وقد لا يكون من المناسب استخدامه بعد الإغلاق.

- التعقيد في طرق قياس الكميات والتي من المرجح أن تنطوي على خطر عالٍ للتحريف الجوهرية، على سبيل المثال، التلاعب الحسابي الواسع أو المعقد في بيانات المصدر (مثل

(٢١) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٤.

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

استخدام النماذج الحسابية المعقدة؛ أو الاستخدام المكثف لعوامل تحويل الحالة (مثل تلك العوامل التي تستخدم لتحويل مقاييس السوائل إلى مقاييس الغاز)؛ أو الاستخدام المكثف لعوامل تحويل الوحدة (مثل تلك العوامل التي تستخدم لتحويل المقاييس الانجليزية إلى مقاييس مترية).

- التغيرات في طرق قياس الكميات أو متغيرات المدخلات (على سبيل المثال، إذا كانت طريقة قياس الكميات المستخدمة تعتمد على محتوى الكربون في الكتلة الحيوية، وتغير تركيبة الكتلة الحيوية المستخدمة خلال الفترة).

(هـ) تعد الانبعاثات غير الروتينية أو الأمور التقديرية المهمة مصدراً لخطر أكبر للتحريف الجوهري بالمقارنة مع الانبعاثات الروتينية غير المعقدة والتي تخضع للقياس والتقريب بشكل منتظم. والانبعاثات غير الروتينية هي تلك الانبعاثات غير الاعتيادية في حجمها أو طبيعتها ولهذا فإنها نادرة الحدوث (على سبيل المثال، أحداث تحصل لمرة واحدة مثل عطل في المعمل أو تسرب رئيسي). وقد تشمل الأمور التقديرية وضع تقديرات شخصية. وقد تكون مخاطر التحريف الجوهري أكبر بسبب أمور معينة مثل ما يلي:

- تدخل كبير من قبل الإدارة في تحديد طرق قياس الكميات أو معالجة التقرير.
- تدخل يدوي كبير لجمع البيانات ومعالجتها.
- حسابات معقدة أو طرق قياس ومبادئ تقرير معقدة.
- طبيعة الانبعاثات غير الروتينية والتي قد تجعل من الصعب على المنشأة تطبيق أدوات رقابة فاعلة على المخاطر.
- قد تخضع طرق قياس الكميات ومبادئ التقرير فيما يخص التقديرات إلى تفسيرات مختلفة.
- قد تكون الاجتهادات المطلوبة شخصية أو معقدة.

(و) تضمين انبعاثات النطاق (٣) عندما لا يتم الاحتفاظ ببيانات المصدر المستخدمة في قياس الكميات من قبل المنشأة، أو حيثما تكون طرق قياس الكميات المستخدمة عادة غير دقيقة أو تؤدي إلى اختلافات كبيرة في الانبعاثات التي يتم التقرير عنها (انظر الفقرات ٣١١ - ٣٤١).

(ز) تشمل الأمور التي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحسبان عند التوصل إلى فهم لكيفية قيام المنشأة بإجراء تقديرات مهمة والبيانات التي تستند إليها هذه التقديرات ما يلي:

- فهم البيانات التي تعتمد عليها التقديرات؛
- الطريقة، بما في ذلك عندما يكون ذلك منطبقاً، النموذج المستخدم في إجراء التقديرات؛
- الجوانب ذات العلاقة في بيئة الرقابة ونظام المعلومات؛
- ما إذا كانت المنشأة قد استخدمت خبيراً؛
- الافتراضات التي تتبنى عليها التقديرات؛
- ما إذا كان هناك تغير أو يجب أن يكون هناك تغير عن الفترة السابقة في طرق إجراء التقديرات، وإن كان الأمر كذلك، سبب هذا التغير؛

- ما إذا كانت المنشأة قد قامت بتقييم أثر عدم تأكد التقدير على قائمة الاحتباس الحراري وكيفية قيامها بذلك، بما في ذلك:

- ما إذا كانت المنشأة قد أخذت في حسابها الافتراضات أو النتائج البديلة عن طريق، مثلاً، إجراء تحليل الحساسية لتحديد أثر التغيرات في الافتراضات على تقدير معين، وكيفية قيامها بذلك؛
- كيفية تحديد المنشأة للتقدير عندما يشير التحليل إلى عدد من سيناريوهات النتائج؛
- ما إذا كانت المنشأة تراقب نتائج التقديرات التي تمت في الفترة السابقة، وما إذا كانت قد استجابت بشكل مناسب لنتائج ذلك الإجراء الرقابي.

٨٩١. تشمل الأمثلة على العوامل الأخرى التي قد تؤدي إلى مخاطر للتحريف الجوهرى ما يلي:

- أخطاء بشرية في قياس كمية الانبعاثات، والتي قد يكون من المرجح حدوثها إذا لم يكن الموظفون على إلمام باليات الانبعاثات أو تسجيل البيانات أو ليسوا مدربين جيداً في ذلك المجال.
- الاعتماد غير المناسب على نظام معلومات ضعيف التصميم والذي قد ينطوي على القليل من أدوات الرقابة الفاعلة، على سبيل المثال، استخدام جداول بيانات دون أدوات رقابة كافية.
- التعديل اليدوي لمستويات الأنشطة المسجلة أوتوماتيكياً، على سبيل المثال، قد يكون الإدخال اليدوي مطلوباً إذا أصبح عداد الإشعال زائد الحمل.
- تطورات خارجية مهمة مثل الفحص المجتمعي المتزايد لمرفق معين.

الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرى المقيّمة والإجراءات الإضافية

ارتباطات التأكيد المحدود والمعقول (راجع: الفقرات ٨، ٣٥-٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦)

٩٠١. بما أن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل من ذلك المستوى الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المعقول، فإن الإجراءات التي سوف يقوم بها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود سوف تختلف طبيعتها وستكون أقل في مداها مقارنة بارتباط التأكيد المعقول. وفيما يلي الاختلافات الرئيسة بين الاستجابات العامة للمحاسب القانوني للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهرى المقيّمة والإجراءات الإضافية فيما يخص ارتباط التأكيد المعقول وارتباط التأكيد المحدود على قائمة الاحتباس الحراري:

(أ) من المرجح أن يختلف التركيز على طبيعة الإجراءات المختلفة كمصدر للأدلة، اعتماداً على ظروف الارتباط. فعلى سبيل المثال:

- قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب في ظروف ارتباط معين للتأكيد المحدود أن يركز بشكل أكبر نسبياً على توجيه الاستفسارات لموظفي المنشأة والإجراءات التحليلية، وأن يركز بشكل أقل نسبياً على اختبارات أدوات الرقابة، إن وجدت، والحصول على أدلة من مصادر خارجية، بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.
- حيثما تستخدم المنشأة معدات قياس مستمرة لقياس كمية الانبعاثات المتدفقة، قد يقرر المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود الاستجابة لأحد مخاطر التحريف الجوهرى المقيّمة من خلال الاستفسار عن مدى تكرار معايرة المعدات. وفي ظل نفس الظروف لارتباط التأكيد

المعقول، قد يقرر المحاسب القانوني فحص سجلات المنشأة الخاصة بمعايرة المعدات أو فحص معاييرها بشكل مستقل.

- عندما تحرق المنشأة الفحم، قد يقرر المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المعقول أن يحلل خصائص الفحم بشكل مستقل، ولكنه قد يقرر في ارتباط التأكيد المحدود أن تفحص سجلات المنشأة التي تشتمل على نتائج فحص المختبر يعد استجابة مناسبة لأحد مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة.

(ب) يُعدّ مدى الإجراءات الإضافية المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود أقل من مدى الإجراءات الإضافية المنفذة في ارتباط التأكيد المعقول. وقد ينطوي ذلك على ما يلي:

- تقليل عدد البنود التي سوف يتم التحقق منها؛ أو
- القيام بإجراءات أقل (على سبيل المثال، القيام بإجراءات تحليلية فقط في الظروف التي يتم فيها تنفيذ كل من الإجراءات التحليلية واختبار التفاصيل في ارتباط تأكيد معقول)؛ أو
- القيام بإجراءات في الموقع على مرافق أقل.

(ج) في ارتباط التأكيد المعقول، تنطوي الإجراءات التحليلية التي تنفذ استجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة على وضع توقعات للكميات أو النسب بدقة كافية لتحديد التحريفات الجوهرية. أما في ارتباط التأكيد المحدود على الجهة الأخرى، فغالباً ما يتم تصميم الإجراءات التحليلية لدعم التوقعات فيما يتعلق بالاتجاهات والعلاقات والنسب بدلاً من تحديد التحريفات بمستوى الدقة المتوقعة في ارتباط التأكيد المعقول^(١١).

وعلاوة على ذلك، عندما يتم تحديد تقلبات أو علاقات أو اختلافات مهمة، فإنه يمكن الحصول غالباً على أدلة مناسبة في ارتباط التأكيد المحدود من خلال توجيه استفسارات للمنشأة والنظر في الاستجابات المستلمة في ضوء ظروف الارتباط المعلومة، بدون الحصول على أدلة إضافية بحسب ما تقضي به الفقرة ٤٣ل(أ) في حالة ارتباط التأكيد المعقول.

وبالإضافة إلى ذلك، وعند تنفيذ الإجراءات التحليلية في ارتباط التأكيد المحدود، قد يقوم المحاسب القانوني بما يلي على سبيل المثال:

- استخدام البيانات التي يتم تجميعها على مستوى عالٍ، على سبيل المثال، البيانات على مستوى المنطقة بدلاً من البيانات على مستوى المرافق، أو البيانات الشهرية بدلاً من البيانات الأسبوعية.
- استخدام البيانات التي لم تخضع لإجراءات منفصلة لفحص إمكانية الاعتماد عليها بنفس القدر الذي خضعت له البيانات في ارتباط التأكيد المعقول.

الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة (راجع: الفقرة ٣٥)

٩١١. قد تشمل الاستجابات العامة للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة على مستوى قائمة الاحتباس الحراري ما يلي:

^(١١) قد لا يكون هذا هو الوضع دائماً، على سبيل المثال، قد يضع المحاسب القانوني في بعض الظروف توقعاً دقيقاً بناءً على العلاقات الفيزيائية أو الكيميائية الثابتة حتى في ارتباط تأكيد محدود.

- لفت اهتمام موظفي التأكيد إلى ضرورة الحفاظ على نزعة الشك المهني.
- تعيين موظفين أكثر خبرة أو يمتلكون مهارات خاصة أو الاستعانة بالخبراء.
- توفير المزيد من الإشراف.
- دمج عناصر إضافية من عدم القدرة على التنبؤ في اختيار الإجراءات الإضافية التي يجب تنفيذها.
- القيام بتغييرات عامة في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات، على سبيل المثال: تنفيذ إجراءات في نهاية الفترة بدلاً من تنفيذها في تاريخ أولي؛ أو تعديل طبيعة الإجراءات من أجل الحصول على أدلة أكثر إقناعاً.

٩٢. إن تقييم مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى قائمة الاحتباس الحراري، وبالتالي الاستجابات العامة للمحاسب القانوني، تتأثر بفهمه لبنية الرقابة. فقد تسمح بيئة الرقابة الفاعلة للمحاسب القانوني بأن يضع ثقة أكبر في نظام الرقابة الداخلية والاعتماد على الأدلة المعدة داخلياً داخل المنشأة وبالتالي السماح للمحاسب القانوني، على سبيل المثال، القيام ببعض الإجراءات في تاريخ أولي بدلاً من القيام بها في نهاية الفترة. ولكن أوجه القصور في بيئة الرقابة سيكون لها أثر مضاد. فعلى سبيل المثال، قد يستجيب المحاسب القانوني لبيئة رقابة غير فاعلة من خلال:

- تنفيذ المزيد من الإجراءات في نهاية الفترة بدلاً من القيام بها في تاريخ أولي.
- الحصول على أدلة أكثر شمولية من الإجراءات بخلاف اختبارات أدوات الرقابة.
- زيادة حجم العينات ومدى الإجراءات، مثل عدد المرافق التي يتم فيها تنفيذ الإجراءات.

٩٣. ولذلك، فإنه سيكون لهذه الاعتبارات أثر مهم على المنهج العام للمحاسب القانوني، على سبيل المثال، التركيز النسبي على اختبارات أدوات الرقابة مقابل إجراءات أخرى (أنظر أيضاً الفقرات ٧٠أ - ٧٢أ، والفقرة ٩٦أ).

أمثلة على الإجراءات الإضافية (راجع: الفقرات ٣٧د-٣٧ل، والفقرة ٤٠ل)

- ٩٤. قد تتضمن الإجراءات الإضافية، على سبيل المثال، ما يلي:
- فحص الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على جمع وتسجيل بيانات الأنشطة، مثل ساعات كيلواط الكهرباء التي يتم شراؤها.
- مطابقة عوامل الانبعاثات مع المصادر المناسبة (على سبيل المثال: المنشورات الحكومية) والنظر في انطباقها في الظروف المحددة.
- مراجعة اتفاقيات المشاريع المشتركة والعقود الأخرى المتعلقة بتحديد الحدود التنظيمية للمنشأة.
- مطابقة البيانات المسجلة، على سبيل المثال، مع عدادات المسافة في المركبات التي تملكها المنشأة.
- إعادة إجراء العمليات الحسابية (على سبيل المثال، حسابات توازن الطاقة وتوازن الكتلة)، ومطابقة الاختلافات الملحوظة.
- أخذ قراءات من معدات المتابعة المستمرة.
- متابعة أو إعادة إجراء القياسات الفيزيائية مثل خزانات الزيت للتغطيس.

- تحليل معقولة ومناسبة أساليب القياس الفريدة الخاصة، وآليات قياس الكميات، وبخاصة الطرق المعقدة التي قد تنطوي، على سبيل المثال، على حلقات إعادة التدوير أو التغذية الراجعة.
- العينات وتحليل خصائص مواد معينة بشكل مستقل مثل الفحم، أو ملاحظة أساليب أخذ المنشأة للعينات وفحص السجلات الخاصة بنتائج اختبارات المختبر.
- التحقق من دقة الحسابات ومناسبة طرق الحساب المستخدمة (على سبيل المثال، تحويل وتجميع مقاييس المدخلات).
- مطابقة البيانات المسجلة مع وثائق المصدر، مثل سجلات الإنتاج وسجلات استخدام الوقود وفواتير الطاقة المشتراة.

العوامل التي قد تؤثر على مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة (راجع: الفقرات ٣٧د(أ) - ٣٧ل(أ)):

٩٥١. تتضمن العوامل التي قد تؤثر على مخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة ما يلي:
- القيود الملزمة على قدرات أدوات القياس ومدى تكرار معايرتها.
 - عدد المرافق التي تجمع منها البيانات وطبيعتها وانتشارها الجغرافي وخصائص ملكيتها.
 - عدد وطبيعة الغازات المختلفة ومصادر الانبعاثات المضمنة في قائمة الاحتباس الحراري.
 - ما إذا كانت الآليات التي تتعلق بالانبعاثات مستمرة أم منقطعة، ومخاطر تعطل مثل هذه الآليات.
 - تعقيد طرق قياس الأنشطة وحساب الانبعاثات، على سبيل المثال، قد تتطلب بعض الآليات طرق قياس وحساب فريدة.
 - مخاطر الانبعاثات غير المحددة الناتجة عن التسربات.
 - المدى الذي ترتبط فيه كمية الانبعاثات مع بيانات المدخلات المتاحة بسهولة.
 - ما إذا كان يتم تدريب الموظفين الذين يجمعون البيانات بالطرق الملائمة ومدى تكرار تغيير هؤلاء الموظفين.
 - طبيعة ومستوى التشغيل الآلي المستخدم في الحصول على البيانات والتعامل معها.
 - سياسات وإجراءات رقابة الجودة المطبقة في مختبرات الفحص، سواء كانت داخلية أو خارجية.
 - تعقيد الضوابط وسياسات قياس الكميات والتقرير عنها، بما في ذلك كيفية تعيين الحدود التنظيمية.

الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة (راجع: الفقرتين ٣٧ل(أ)، ٣٨(أ))

٩٦١. في حالة المنشآت الصغيرة جداً أو أنظمة المعلومات غير المتطورة، قد لا تكون هناك أنشطة رقابية عديدة يمكن أن يحددها المحاسب القانوني، أو قد يكون مدى توثيق وجودها أو عملها من قبل المنشأة محدوداً. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون أكثر فاعلية للمحاسب القانوني أن ينفذ إجراءات إضافية بشكل رئيسي بخلاف اختبارات أدوات الرقابة. ولكن في بعض الحالات النادرة، فإن غياب الأنشطة الرقابية أو مكونات أخرى للرقابة قد يجعل من المستحيل الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة (انظر الفقرات ٧٠أ - ٧٢أ، والفقرتين ٩٢أ، ٩٣أ).

مدى إقناع الأدلة (راجع: الفقرات ٣٧ل(ب) – ٣٧ع(ب))

٩٧١. من أجل الحصول على أدلة أكثر إقناعاً بسبب ارتفاع تقييم مخاطر التحريف الجوهرية، فإن المحاسب القانوني قد يزيد من كمية الأدلة أو قد يحصل على أدلة أكثر ملاءمة أو إمكانية للاعتماد عليها، على سبيل المثال، من خلال الحصول على أدلة مؤيدة من عدد من المصادر المستقلة.

المخاطر التي يلزم لها اختبارات أدوات الرقابة لتوفير ما يكفي من الأدلة المناسبة (راجع: الفقرة ٣٨ل(ب))

٩٨١. قد يتضمن قياس كمية الانبعاثات آليات يتم تشغيلها آلياً بشكل كبير مع تدخل يدوي قليل أو معدوم، على سبيل المثال، عند تسجيل المعلومات ذات الصلة أو معالجتها أو التقرير عنها في شكل إلكتروني فقط كما هو الحال في نظام المتابعة المستمر، أو عند دمج معالجة بيانات النشاط معين مع نظام تشغيلي أو نظام للتقرير المالي قائم على تكنولوجيا المعلومات. وفي مثل هذه الحالات:

- قد تتوفر الأدلة في شكل إلكتروني فقط، وتعتمد كفاءتها ومناسبتها على فاعلية أدوات الرقابة الموسوعة على دقتها واكتمالها.
- احتمالية إنشاء أو تغيير المعلومات بشكل غير مناسب وعدم اكتشاف ذلك تعد احتمالية كبيرة إذا لم تكن أدوات الرقابة المناسبة تعمل بفاعلية.

إجراءات المصادقة (راجع: الفقرة ٤١ل)

٩٩١. قد توفر إجراءات المصادقة الخارجية أدلة ملائمة حول معلومات معينة مثل:

- بيانات النشاط التي يجمعها طرف ثالث مثل البيانات حول: سفر الموظفين جواً المنسق بواسطة وكيل سفر؛ أو قياس تدفق الطاقة الوارد إلى مرفق معين من قبل المورد؛ أو تسجيل الكيلومترات التي تقطعها المركبات المملوكة للمنشأة من قبل مدير أسطول خارجي.
- البيانات المرجعية للصناعة المستخدمة في حساب عوامل الانبعاثات.
- شروط الاتفاقيات أو العقود أو المعاملات بين المنشأة وأطراف أخرى، أو معلومات عما إذا كانت أطراف أخرى تقوم أو لا تقوم بتضمين انبعاثات محددة في قوائمهم الخاصة بالاحتباس الحراري عند النظر في الحدود التنظيمية للمنشأة.
- نتائج تحليل المختبر للعينات (على سبيل المثال، القيمة الحرارية للعينات المدخلة).

الإجراءات التحليلية المنفذة استجابة لمخاطر التحريف الجوهرية المقيّمة (راجع: الفقرات ٤٢د – ٤٢ل)

١٠٠١. في العديد من الحالات، تسمح الطبيعة الثابتة للعلاقات الفيزيائية أو الكيميائية بين انبعاثات معينة وظواهر أخرى قابلة للقياس بتصميم إجراءات تحليلية قوية (على سبيل المثال، العلاقة بين استهلاك الوقود وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز).

١٠١١. وبالمثل، قد توجد علاقة يمكن التنبؤ بها بشكل معقول بين الانبعاثات والمعلومات المالية أو التشغيلية (على سبيل المثال، العلاقة بين انبعاثات النطاق (٢) من الكهرباء ورصيد دفتر الأستاذ العام لمشتريات الكهرباء أو ساعات التشغيل). وقد تشمل الإجراءات التحليلية الأخرى مقارنات للمعلومات حول انبعاثات المنشأة مع البيانات الخارجية مثل معدلات الصناعة؛ أو تحليل الاتجاهات خلال الفترة لتحديد الحالات الشاذة لمزيد من الاستقصاء والبحث، والاتجاهات خلال الفترات بغرض التوافق مع الظروف الأخرى مثل اقتناء المرافق أو استبعادها.

١٠٢١. قد تكون الإجراءات التحليلية فعالة بشكل خاص عندما تكون البيانات المجزأة متاحة بسهولة أو عندما يكون لدى المحاسب القانوني سبب يدفعه لاعتبار البيانات التي سيتم استخدامها بأنها بيانات يمكن الاعتماد عليها، مثلاً عند استخراجها من مصدر خاضع لرقابة جيدة. وفي بعض الحالات، يمكن الحصول على المعلومات التي سوف يتم استخدامها من قبل نظام معلومات إعداد التقارير المالية، أو يمكن إدخالها في نظام معلومات آخر بالتوازي مع إدخال البيانات المالية ذات العلاقة، ويتم تطبيق بعض أدوات الرقابة الشائعة على المدخلات. فعلى سبيل المثال، يمكن إدخال كمية الوقود الذي يتم شراؤها حسبما هو مسجل في فواتير الموردين بموجب نفس الشروط التي تم وفقاً لها إدخال الفواتير ذات الصلة في نظام الحسابات مستحقة السداد. وفي بعض الحالات، قد تكون البيانات التي سوف يتم استخدامها هي مدخلات أساسية في القرارات التشغيلية وتخضع بالتالي لمزيد من الفحص الدقيق من قبل الموظفين التشغيليين، أو تخضع لإجراءات مراجعة خارجية منفصلة (على سبيل المثال، كجزء من اتفاقية مشروع مشترك أو كجزء من إشراف المنظم).

الإجراءات المتعلقة بالتقديرات (راجع: الفقرات ٤٤٤ د – ٤٤٥ ل)

١٠٣١. في بعض الحالات، قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني تقويم كيفية قيام المنشأة باعتماد الافتراضات أو النتائج البديلة ولماذا قامت برفضها.

١٠٤١. في بعض ارتباطات التأكيد المحدود، قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني أن ينفذ إجراء أو أكثر من الإجراءات المحددة في الفقرة ٤٤٥ ل.

أخذ العينات (راجع: الفقرة ٤٦)

١٠٥١. ينطوي أخذ العينات على ما يلي:

(أ) تحديد حجم عينة بشكل يكفي لتقليل مخاطر العينات إلى مستوى متدني مقبول. ولأن المستوى المقبول لمخاطر ارتباط التأكيد المعقول هو أقل من المستوى المقبول لمخاطر ارتباط التأكيد المحدود، فإنه أيضاً قد يكون كذلك بالنسبة لمستوى المخاطر المقبول للعينات في حالة اختبارات التفاصيل. ولذلك، عند استخدام العينات في اختبارات التفاصيل في ارتباط التأكيد المعقول، فإن حجم العينة قد يكون أكبر مقارنة بتلك التي تستخدم في ظروف مشابهة في ارتباط التأكيد المحدود.

(ب) اختيار بنود للعينة بحيث يكون هناك فرصة لاختيار كل وحدة في مجتمع العينة وتنفيذ إجراءات مناسبة للغرض المحدد في كل بند يتم اختياره. وإذا لم يتمكن المحاسب القانوني من تطبيق الإجراءات المصممة أو الإجراءات البديلة المناسبة على بند معين تم اختياره، فإن ذلك البند يعامل على أنه انحراف عن نظام الرقابة المحدد في حالة اختبارات أدوات الرقابة، أو أنه تحريف في حالة اختبارات التفاصيل.

(ج) التحقيق في طبيعة وسبب الانحرافات أو التحريفات المحددة وتقييم تأثيراتها المحتملة على الغرض من الإجراء، وعلى مجالات أخرى من الارتباط.

(د) تقويم:

(١) نتائج العينة بما في ذلك، بالنسبة لاختبارات التفاصيل، تعميم التحريفات التي وجدت في العينة على المجتمع؛

(٢) ما إذا كان استخدام العينات يوفر أساساً مناسباً للاستنتاجات حول المجتمع الذي تم اختياره.

الغش والأنظمة واللوائح (راجع: الفقرة ٤٧)

١٠٦١. عند الاستجابة للغش أو الغش المشتبه به المحدد أثناء الارتباط، فإنه قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني، على سبيل المثال:

- مناقشة الأمر مع المنشأة.
- الطلب من المنشأة التشاور مع طرف ثالث مؤهل بشكل مناسب، مثل المستشار القانوني للمنشأة أو الجهة التنظيمية.
- النظر في المدلولات الضمنية للأمر فيما يتعلق بجوانب أخرى من الارتباط، بما في ذلك تقييم المحاسب القانوني للخطر، وإمكانية الاعتماد على الإفادات المكتوبة من المنشأة.
- الحصول على المشورة القانونية حول تبعات التصرفات المختلفة.
- الاتصال مع أطراف ثالثة (على سبيل المثال، الجهة التنظيمية).
- الامتناع عن تقديم تقرير التأكيد.
- الانسحاب من الارتباط.

١٠٧١. قد تكون التصرفات المشار إليها في الفقرة ١٠٦١ مناسبة للاستجابة لعدم الالتزام أو عدم الالتزام المشتبه به بالأنظمة واللوائح المحددة أثناء سير الارتباط. وقد يكون أيضاً من المناسب وصف الأمر في فقرة أمور أخرى في تقرير التأكيد وفقاً للفقرة ٧٧ من هذا المعيار، ما لم:

(أ) يستنتج المحاسب القانوني أن عدم الالتزام له أثر جوهري على قائمة الاحتباس الحراري ولم يتم إظهاره بشكل كافٍ في قائمة الاحتباس الحراري؛ أو

(ب) يتم منع المحاسب القانوني من قبل المنشأة من الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتقويم ما إذا كان عدم الالتزام، الذي قد يكون جوهرياً بالنسبة لقائمة الاحتباس الحراري، قد حدث أو من المحتمل أن يحدث، وفي تلك الحالة تنطبق الفقرة ٦٦ من معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠).

الإجراءات المتعلقة بألية تجميع قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرات ٤٨ - ٤٨)

١٠٨١. حسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٧١، ومع تطور التقرير عن الانبعاثات، يمكن التوقع أيضاً بأن مستوى توثيق ومدى رسمية أنظمة المعلومات المتعلقة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها سوف يتطور أيضاً. وفي أنظمة المعلومات غير المتطورة، قد تكون عملية التجميع غير رسمية إلى حد كبير. أما في الأنظمة الأكثر تطوراً، قد تكون عملية التجميع أكثر انتظاماً وموثقة بشكل رسمي. وتعتمد طبيعة ومدى إجراءات المحاسب القانوني فيما يتعلق بالتعديلات والطريقة التي يطابق بها المحاسب القانوني قائمة الاحتباس الحراري مع السجلات الأساسية على طبيعة وتعقيد عملية قياس الكميات والتقرير عنها لدى المنشأة ومخاطر التحريف الجوهري المتعلقة بها.

الإجراءات الإضافية (راجع: الفقرات ٤٩ - ٤٩)

١٠٩١. إن ارتباط التأكيد هو عملية تكرارية، وقد يعلم المحاسب القانوني بمعلومات تختلف بشكل كبير عن تلك التي استند إليها تحديد الإجراءات المخطط لها. وخلال تنفيذ المحاسب القانوني للإجراءات المخطط لها، فقد تدفع الأدلة التي يتم الحصول عليها المحاسب القانوني إلى تنفيذ إجراءات إضافية. وقد تشمل هذه

الإجراءات الطلب من المنشأة فحص الأمر (الأمر) المحدد من قبل المحاسب القانوني والقيام بتعديلات على قائمة الاحتباس الحراري حيثما يكون ذلك مناسباً.

تحديد ما إذا كانت الإجراءات الإضافية ضرورية في ارتباط التأكيد المحدود (راجع: الفقرتين ٤٩، ٤٩د(ب))

١١٠. قد يعلم المحاسب القانوني بأمر أو أمور تجعله يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري قد تكون محرفة بشكل جوهري. فعلى سبيل المثال، عند القيام بزيارات للموقع، قد يحدد المحاسب القانوني مصدراً محتملاً للانبعاثات لا يبدو أنه مُضمّن في قائمة الاحتباس الحراري. في مثل هذه الحالات، يطرح المحاسب القانوني مزيداً من الاستفسارات عما إذا تم تضمين المصدر المحتمل في قائمة الاحتباس الحراري. وبعد مدى الإجراءات الإضافية المنفذة، وفقاً للفقرة ٤٩، مسألة حكم مهني. وكلما زاد احتمال التحريف الجوهري، كلما زاد المحاسب القانوني من الحصول على أدلة أكثر إقناعاً.

١١١. إذا علم المحاسب القانوني، في حالة ارتباط تأكيد محدود، بأمر أو أمور تجعله يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري قد تكون محرفة بشكل جوهري، فيجب على المحاسب القانوني بموجب الفقرة ٤٩ تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية. ولكن إذا لم يكن المحاسب القانوني بعد ذلك قادراً على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة ليستنتج أنه ليس من المرجح أن يسبب ذلك الأمر أو الأمور تحريفاً جوهرياً في قائمة الاحتباس الحراري، أو ليحدد أنها لم تسبب تحريفاً جوهرياً في قائمة الاحتباس الحراري، فإنه يوجد قيد على النطاق.

تجميع التحريفات المكتشفة (راجع: الفقرة ٥٠)

١١٢. يمكن أن يحدد المحاسب القانوني مبلغاً معيناً بحيث يكون من الواضح أن التحريفات الأقل من هذا المبلغ لن تكون ذات شأن ولن يكون من اللازم تجميعها لأن المحاسب القانوني يتوقع أن تجميع هذه المبالغ لن يكون له تأثير جوهري بشكل واضح على قائمة الاحتباس الحراري. ولا يُعد مصطلح "من الواضح أنها ليست ذات شأن" تعبيراً آخر عن مصطلح "غير جوهري". فالأمور التي من الواضح أنها ليست ذات شأن ستكون ذات حجم مختلف كلياً (أصغر) عن الأهمية النسبية المحددة وفقاً للفقرة ٤٤، وسيكون من الواضح أنها أمور ليست لها تبعات مهمة، سواء تم النظر لها مفردة أو مجتمعة، وسواء تم الحكم عليها بحسب أي ضوابط تتعلق بالحجم أو الطبيعة أو الظروف. وعند عدم التأكد مما إذا كان بند أو أكثر "من الواضح أنه ليس ذا شأن"، فإن الأمر لا تنطبق عليه تلك الصفة.

استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين

إبلاغ المعلومات إلى المحاسبين القانونيين الآخرين (راجع: الفقرة ٥٧(أ))

١١٣. قد تشمل الأمور ذات العلاقة التي قد يقوم فريق الارتباط بإبلاغها إلى المحاسبين القانونيين الآخرين فيما يخص العمل الذي يتوجب تنفيذه والاستخدام المقصود من ذلك العمل وشكل ومحتوى اتصالات المحاسبين القانونيين الآخرين مع فريق الارتباط ما يلي:

- الطلب من المحاسب القانوني الآخر، الذي لديه إلمام بالسباق الذي سوف يستخدم فيه فريق الارتباط عمل المحاسب القانوني الآخر، أن يؤكد بأنه سوف يتعاون مع فريق الارتباط.
- الأهمية النسبية لأداء عمل المحاسب القانوني الآخر والتي قد تكون أقل من الأهمية النسبية للأداء لقائمة الاحتباس الحراري (ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع معينة من الانبعاثات أو الإفصاحات، عندما يكون ذلك منطقياً) والحد الذي لا يمكن اعتبار التحريفات التي تفوقه أنها ليست ذات شأن بشكل واضح بالنسبة لقائمة الاحتباس الحراري.

- المخاطر المحددة للتحريف الجوهري في قائمة الاحتباس الحراري والتي لها صلة بعمل المحاسب القانوني الآخر؛ والطلب من المحاسب القانوني الآخر إبلاغ أي مخاطر أخرى يتم تحديدها أثناء سير الارتباط في الوقت المناسب والتي قد تكون جوهرية بالنسبة لقائمة الاحتباس الحراري، واستجابات المحاسب القانوني الآخر لهذه المخاطر.

إبلاغ المعلومات من المحاسبين القانونيين الآخرين (راجع: الفقرة ٥٧(أ))

١١٤. تشمل الأمور ذات الصلة التي قد يطلب فريق الارتباط من المحاسب القانوني الآخر إبلاغها ما يلي:

- ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر قد التزم بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة التي تعد ذات صلة بارتباط المجموعة، بما في ذلك الاستقلال والكفاءة المهنية(*).
- ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر قد التزم بمتطلبات فريق ارتباط المجموعة.
- معلومات حول عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح التي قد تؤدي إلى تحريف جوهري في قائمة الاحتباس الحراري.
- قائمة بالتحريفات غير المصححة والمحددة من قبل المحاسب القانوني الآخر أثناء سير الارتباط التي لا تُعد أنها ليست ذات شأن بشكل واضح.
- مؤشرات الانحياز المحتمل في إعداد المعلومات ذات الصلة.
- وصف أي من أوجه القصور المهمة المحددة في نظام الرقابة الداخلية التي حددها المحاسب القانوني الآخر أثناء سير الارتباط.
- أمور مهمة أخرى قام المحاسب القانوني الآخر بإبلاغها أو يتوقع إبلاغها إلى المنشأة، بما في ذلك الغش أو الغش المشتبه به.
- أي أمور أخرى قد تتعلق بقائمة الاحتباس الحراري، أو التي يرغب المحاسب القانوني الآخر بجذب انتباه فريق الارتباط إليها، بما في ذلك الاستثناءات المشار إليها في أي إفادات مكتوبة طلبها المحاسب القانوني الآخر من المنشأة.
- النتائج العامة للمحاسب القانوني الآخر أو استنتاجه أو رأيه.

الأدلة (راجع: الفقرة ٥٧(ب))

١١٥. قد تشمل الاعتبارات ذات الصلة عند الحصول على الأدلة فيما يتعلق بعمل المحاسب القانوني الآخر:

- المناقشات مع المحاسب القانوني الآخر فيما يخص أنشطة الأعمال المتعلقة بعمل ذلك المحاسب القانوني والتي تعد مهمة بالنسبة إلى قائمة الاحتباس الحراري.
- مناقشات مع المحاسب القانوني الآخر فيما يخص قابلية تعرض المعلومات ذات الصلة للتحريف الجوهري.

(*) يجب أن يلتزم المراجع بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

- فحص وثائق المحاسب القانوني الآخر الخاصة بالمخاطر المحددة للتحريف الجوهري والاستجابات لتلك المخاطر والاستنتاجات. وهذه الوثائق قد تتخذ شكل مذكرة تعكس استنتاج المحاسب القانوني الآخر فيما يتعلق بالمخاطر المحددة.

الإفادات المكتوبة (راجع: الفقرة ٥٨)

١١٦١. بالإضافة إلى الإفادات المكتوبة التي تتطلبها الفقرة ٥٨، قد يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري طلب إفادات مكتوبة أخرى. وعادة ما يكون الشخص (الأشخاص) الذي يطلب المحاسب القانوني منه إفادات مكتوبة هو عضو في الإدارة العليا أو من بين المكلفين بالحكومة. ولكن بسبب اختلاف هياكل الإدارة والحكومة مع اختلاف الدول والمنشآت التي تعكس تأثيرات معينة مثل الخلفيات الثقافية والقانونية المختلفة وخصائص الحجم والملكية، فإنه من غير الممكن لهذا المعيار أن يحدد لجميع الارتباطات الشخص أو الأشخاص المناسبين الذين يطلب منهم إفادات مكتوبة. فعلى سبيل المثال، قد تكون المنشأة عبارة عن مرفق معين وليس منشأة قانونية مستقلة بحد ذاتها. وفي هذه الحالات، قد يتطلب تحديد موظفي الإدارة المناسبين أو المكلفين بالحكومة الذين يطلب منهم إفادات مكتوبة ممارسة الحكم المهني.

الأحداث اللاحقة (راجع: الفقرة ٦١)

١١٧١. قد تشمل الأحداث اللاحقة، على سبيل المثال، نشر عوامل الانبعاثات المنقحة من قبل جهة معينة مثل هيئة حكومية، أو التغيرات في الأنظمة أو التشريعات ذات العلاقة، أو المعرفة العلمية المحسنة، أو التغيرات الهيكلية المهمة في المنشأة، أو توفر طرق أكثر دقة لقياس الكميات، أو اكتشاف خطأ مهم.

المعلومات المقارنة (راجع: الفقرات ٦٢، ٦٣، ٧٦ (ج))

١١٨١. قد تحدد الأنظمة أو اللوائح أو شروط الارتباط المتطلبات المتعلقة بعرض المعلومات المقارنة في قائمة الاحتباس الحراري والتقرير عنها وتأكيدهما. إن الفرق الأساسي بين القوائم المالية وقائمة الاحتباس الحراري هو أن المبالغ المعروضة في قائمة الاحتباس الحراري تقيس الانبعاثات لفترة محددة ولا تعتمد على المبالغ التراكمية على مر الوقت. ونتيجة لذلك، لا تؤثر المعلومات المقارنة المعروضة على معلومات السنة الحالية ما لم يتم تسجيل الانبعاثات في فترة خاطئة وبالتالي قد تعتمد المبالغ على فترة البداية الخاطئة للقياس.

١١٩١. عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري إشارات إلى تخفيض النسبة المئوية للانبعاثات أو مقارنة مشابهة للمعلومات فترة بفترة، فإنه من المهم أن يأخذ المحاسب القانوني في الحسبان مدى مناسبة المقارنات. وقد تكون هذه المقارنات غير مناسبة نتيجة ما يلي:

(أ) التغيرات المهمة في العمليات عن الفترة السابقة؛ أو

(ب) التغيرات المهمة في عوامل التحويل؛ أو

(ج) عدم اتساق مصادر أو طرق القياس.

١٢٠١. عند عرض المعلومات المقارنة مع معلومات الانبعاثات الحالية مع أن استنتاج المحاسب القانوني لا يغطي بعض أو جميع تلك المعلومات المقارنة، فإنه من المهم أن تحدد حالة هذه المعلومات بشكل واضح في كل من قائمة الاحتباس الحراري وفي تقرير التأكيد.

إعادة العرض (راجع: الفقرة ٦٢(أ))

١٢١١. قد يكون من الضروري إعادة عرض كميات الاحتباس الحراري التي تم التقرير عنها في فترة سابقة، وذلك وفق للأنظمة أو اللوائح أو الضوابط المنطبقة بسبب، مثلاً، معرفة علمية محسنة أو تغيرات هيكلية مهمة في المنشأة أو توفر طرق أكثر دقة لقياس الكميات أو اكتشاف خطأ مهم.

تنفيذ إجراءات على المعلومات المقارنة (راجع: الفقرة ٦٣(أ))

١٢٢١. إذا علم المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود الذي يتضمن تأكيداً حول المعلومات المقارنة، أنه قد يوجد تحريف جوهري في المعلومات المقارنة المعروضة، فإن الإجراءات الواجب تنفيذها يجب أن تكون وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩د. وفي حالة ارتباط التأكيد المعقول، يجب أن تكون الإجراءات الواجب تنفيذها كافية لتكوين رأي حول المعلومات المقارنة.

١٢٣١. إذا لم يتضمن الارتباط تأكيداً بشأن المعلومات المقارنة، فإن متطلب تنفيذ إجراءات في الظروف التي تناولها الفقرة ٦٣(أ) هو من أجل الوفاء بالالتزام المسلكي للمحاسب القانوني، وهو ألا يرتبط بعلم منه بمعلومات خاطئة أو مضللة بشكل جوهري.

المعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ٦٤)

١٢٤١. قد يتم نشر قائمة الاحتباس الحراري مع معلومات أخرى لا يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، على سبيل المثال، قد يتم دمج قائمة الاحتباس الحراري كجزء من التقرير السنوي أو تقرير الاستدامة الخاص بالمنشأة أو قد يتم دمجها مع معلومات أخرى خاصة بتغيرات المناخ مثل:

- التحليل الاستراتيجي، بما في ذلك بيان حول أثر تغير المناخ على الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.
- توضيح وتقييم نوعي للمخاطر المهمة الحالية والمتوقعة والفرص المرتبطة بتغير المناخ.
- إفصاحات حول الأعمال التي تقوم بها المنشأة، بما في ذلك الخطط طويلة وقصيرة الأجل لمعالجة المخاطر والفرص والتأثيرات المرتبطة بتغير المناخ.
- إفصاحات حول التوقعات المستقبلية، بما في ذلك الاتجاهات والعوامل المرتبطة بتغير المناخ والتي من المرجح أن تؤثر على استراتيجية المنشأة أو النطاق الزمني الذي يتم خلاله التخطيط لتحقيق الاستراتيجية.
- وصف عمليات الحوكمة وموارد المنشأة التي يتم تعيينها لتحديد وإدارة ومتابعة القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

١٢٥١. في بعض الحالات، قد تنشر المنشأة معلومات حول الانبعاثات يتم حسابها بناء على أساس معين يختلف عن ذلك المستخدم في إعداد قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، قد يتم إعداد المعلومات الأخرى على أساس "المقارنة لنفس الفترة مع سنة سابقة" حيث إعادة حساب الانبعاثات لحذف أثر الأحداث غير المتكررة، مثل تشغيل معمل جديد أو إغلاق مرفق معين. قد يسعى المحاسب القانوني لاستبعاد هذه المعلومات إذا كانت الطرق المستخدمة لإعدادها غير مسموح بها وفقاً للضوابط المستخدمة في إعداد قائمة الاحتباس الحراري. وقد يسعى المحاسب القانوني أيضاً إلى استبعاد أي معلومات سردية غير متسقة مع البيانات الكمية التي تتضمنها قائمة الاحتباس الحراري أو أي معلومات سردية لا يمكن إثباتها (على سبيل المثال، التقديرات أو الادعاءات غير المدعومة حول التصرّفات المستقبلية).

١٢٦١. تشمل الإجراءات الإضافية التي قد تكون مناسبة عندما يمكن أن تقلل المعلومات الأخرى من مصداقية قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد ما يلي على سبيل المثال:

- الطلب من المنشأة استشارة طرف ثالث مؤهل، مثل المستشار القانوني للمنشأة.
- الحصول على مشورة قانونية حول تبعات الإجراءات المختلفة.
- الاتصال مع أطراف ثالثة، على سبيل المثال، الجهة التنظيمية.
- الامتناع عن تقديم تقرير التأكيد.
- الانسحاب من الارتباط، حيثما يكون الانسحاب ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.
- وصف الأمر في تقرير التأكيد.

التوثيق

توثيق الإجراءات المُنفذة والأدلة التي يتم الحصول عليها (راجع: الفقرات ١٥، ٦٥، ٦٦)

١٢٧١. يتطلب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) من المحاسب القانوني وفي الوقت المناسب بحسب الحال أن يقوم بإعداد توثيق للارتباط يوفر سجلاً لأساس تقرير التأكيد.^(٢٢) وفيما يلي أمثلة على الأمور التي قد يكون من المناسب تضمينها في توثيق أعمال الارتباط:

- الغش: مخاطر التحريف الجوهرية وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات فيما يخص الغش؛ والاتصالات التي تتم حول الغش مع المنشأة والجهات التنظيمية وآخرين.
- الأنظمة واللوائح: عدم الالتزام المحدد أو المشتبه به بالأنظمة واللوائح ونتائج النقاش مع المنشأة وأطراف أخرى خارج المنشأة.
- التخطيط: الاستراتيجية العامة للارتباط وخطة الارتباط وأي تغييرات مهمة جرت أثناء سير الارتباط والأسباب وراء هذه التغييرات.
- الأهمية النسبية: المبالغ والعوامل الآتية التي تؤخذ في الحسبان عند تحديدها: أهمية قائمة الاحتباس الحراري؛ ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع معينة من الانبعاثات أو الإفصاحات، إذا كان ذلك منطبقاً؛ والأهمية النسبية للأداء؛ وأي تعديل للأهمية النسبية مع التقدم في الارتباط.
- مخاطر التحريف الجوهرية: النقاش الذي تتطلبه الفقرة ٢٩، والقرارات المهمة التي تم التوصل إليها، والعناصر الرئيسية للفهم الذي تم الحصول عليه فيما يتعلق بكل جانب من جوانب المنشأة وبيئتها المحددة في الفقرة ٢٣، ومخاطر التحريفات الجوهرية التي تقتضي بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني تنفيذ إجراءات إضافية.

(٢٢) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ٤٢.
ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

- إجراءات إضافية: طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية المنفذة، والعلاقة بين تلك الإجراءات الإضافية ومخاطر التحريف الجوهرية، ونتائج الإجراءات.
- تقويم التحريفات: المبلغ الذي تعد التحريفات الأقل منه أنها ليست ذات شأن بشكل واضح، والتحريفات المجمعة أثناء سير الارتباط وما إذا كان قد تم تصحيحها، واستنتاجات المحاسب القانوني عما إذا كانت التحريفات غير المصححة جوهرية، سواء منفردة أو مجتمعة، وأساس ذلك الاستنتاج.

الأمر التي تنشأ بعد تاريخ تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ٦٨)

١٢٨٨. تشمل الأمثلة على الظروف الاستثنائية الحقائق التي يعلم المحاسب القانوني بها بعد تاريخ تقرير التأكيد ولكنها كانت قائمة في ذلك التاريخ والتي، لو علم بها المحاسب القانوني في ذلك التاريخ، لأدت إلى تعديل قائمة الاحتباس الحراري أو أدت بالمحاسب القانوني إلى تعديل الاستنتاج في تقرير التأكيد، على سبيل المثال، اكتشاف خطأ مهم غير مصحح. ويتم النظر في التغيرات الناتجة على توثيق أعمال الارتباط وفقاً لسياسات وإجراءات المكتب فيما يخص مسؤوليات الفحص التي يتطلبها معيار رقابة الجودة (١)، حيث يتولى الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤولية النهائية عن التغيرات. (٢٣)

تجميع ملف الارتباط النهائي (راجع: الفقرة ٦٩)

١٢٩١. يتطلب معيار رقابة الجودة (١) (أو المتطلبات المهنية أو المتطلبات في الأنظمة أو اللوائح التي لها على الأقل نفس متطلبات معيار رقابة الجودة (١)) من المكاتب وضع سياسات وإجراءات لاكتمال تجميع ملفات الارتباط في الوقت المناسب^(٢٤). ويكون الحد الزمني المناسب لاكتمال تجميع ملف الارتباط النهائي ما لا يزيد عادة عن ٦٠ يوماً بعد تاريخ تقرير التأكيد^(٢٥).

فحص رقابة جودة الارتباط (راجع: الفقرة ٧١)

١٣٠١. تتضمن الأمور الأخرى التي تؤخذ في الحسبان في فحص رقابة جودة الارتباط:

- تقويم فريق الارتباط لاستقلالية المكتب ذات الصلة بالارتباط.
- ما إذا تم إجراء استشارات مناسبة حول الأمور التي تنطوي على اختلافات في الرأي أو صعوبات أخرى أو أمور مثيرة للجدل، ونتائج تلك الاستشارات.
- ما إذا كانت وثائق الارتباط التي اختيرت للفحص تعكس العمل المنجز فيما يتعلق بالأحكام المهمة وتدعم النتائج التي تم التوصل إليها.

تكوين استنتاج التأكيد

وصف الضوابط المنطقية (راجع: الفقرتين ٧٤(د)، ٧٦(ز)(٤))

١٣١١. يتطلب إعداد قائمة الاحتباس الحراري من قبل المنشأة تضمين وصف مناسب للضوابط المنطقية في الايضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري. ويطلع ذلك الوصف المستخدمين المستهدفين على الإطار الذي تعتمد عليه قائمة الاحتباس الحراري، وهو مهم بشكل خاص عندما يكون هناك اختلافات

^(٢٤) معيار رقابة الجودة (١)، رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ عمليات مراجعة وفحص للقوائم المالية، وارتباطات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الفقرتين ٣٢ و ٣٣.

^(٢٥) معيار رقابة الجودة (١)، الفقرة ٤٥.

^(٢٦) معيار رقابة الجودة (١)، الفقرة ٥٤.

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

كبيرة بين الضوابط المختلفة فيما يتعلق بكيفية معالجة أمور معينة في قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، ما الذي يتم تضمينه من البنود المستقطعة من الانبعاثات، إن وجدت؛ وكيف تم قياس كميتها وماذا تمثل؛ وأساس اختيار انبعاثات النطاق (٣) التي سيتم تضمينها وكيف تم قياس كميتها.

١٣٢١. إن وصف قائمة الاحتباس الحراري بأنها معدّة وفقاً لضوابط معينة يكون مناسباً فقط إذا التزمت قائمة الاحتباس الحراري بجميع متطلبات تلك الضوابط السارية خلال الفترة التي تغطيها قائمة الاحتباس الحراري.

١٣٣١. إن وصف الضوابط المنطبقة الذي يحتوي على لغة متحفظة أو مقيدة غير دقيقة (على سبيل المثال، تلنزم قائمة الاحتباس الحراري بشكل جوهري بمتطلبات XYZ) لا يعد وصفاً كافياً لأنه قد يضلّل مستخدمي قائمة الاحتباس الحراري.

محتوى تقرير التأكيد

نماذج توضيحية لتقارير التأكيد (راجع: الفقرة ٧٦)

١٣٤١. يحتوي الملحق (٢) على نماذج توضيحية لتقارير التأكيد عن قائمة الاحتباس الحراري متضمنة العناصر المنصوص عليها في الفقرة ٧٦.

المعلومات التي لا يغطيها استنتاج المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٧٦ ج)

١٣٥١. عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري معلومات معينة، مثل البنود المقارنة، التي لا يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، فإنه يتم في العادة تحديد تلك المعلومات على أنها كذلك في قائمة الاحتباس الحراري وفي تقرير تأكيد المحاسب القانوني، وذلك لتجنب سوء الفهم والاعتماد غير المناسب على المعلومات التي لم تخضع للتأكيد.

البنود المستقطعة من الانبعاثات (راجع: الفقرة ٧٦ و))

١٣٦١. إن صياغة البيان الذي سوف يتم تضمينه في تقرير التأكيد عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري البنود المستقطعة من الانبعاثات قد تختلف إلى حد كبير وذلك اعتماداً على الظروف.

١٣٧١. إن توفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها فيما يخص الحصص الموزنة والبنود الأخرى المستقطعة من الانبعاثات تختلف بشكل كبير، وبالتالي فإن الأدلة المتاحة للمراجعين والمحاسبين لدعم البنود المستقطعة من الانبعاثات التي تطالب بها المنشآت تختلف إلى حد كبير.

١٣٨١. بسبب الطبيعة المتغيرة للبنود المستقطعة من الانبعاثات والعدد المنخفض في الغالب للإجراءات وطبيعتها التي يمكن للمحاسب القانوني أن يطبقها على البنود المستقطعة من الانبعاثات، يتطلب هذا المعيار تحديد تلك البنود المستقطعة في تقرير التأكيد، إن وجدت، التي يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، وعبارة تفيد بمسؤولية المحاسب القانوني فيما يتعلق بتلك البنود.

١٣٩١. قد يتم صياغة العبارة التي تفيد بمسؤولية المحاسب القانوني فيما يتعلق بالبنود المستقطعة من الانبعاثات على النحو التالي عندما تتكون البنود المستقطعة من حصص موزنة: "تتضمن قائمة الاحتباس الحراري استقطاعاتاً من انبعاثات شركة أ ب ج لعدد محدد من أطنان ثاني أكسيد الكربون المكافئ في سنة معينة فيما يتعلق بالحصص الموزنة. لقد قمنا بتنفيذ إجراءات مما إذا تم شراء هذه الحصص الموزنة خلال السنة، وما إذا كان وصفها في قائمة الاحتباس الحراري هو عبارة عن ملخص معقول للعقود والوثائق ذات الصلة. لكننا لم نقوم بأي إجراءات تتعلق بالمزودين الخارجيين لهذه الحصص الموزنة ولم نُبدي

رأينا عما إذا كانت الحصص الموازنة قد تسببت أو سوف تسبب في تخفيض أطنان ثاني أوكسيد الكربون المكافئ في سنة معينة".

استخدام تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ٧٦(ز)(٣))

١٤٠١. بالإضافة إلى تحديد من سيوجه إليه تقرير التأكيد، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب تضمين صياغة معينة في نص تقرير التأكيد يحدد الغرض الذي تم من أجله إعداد التقرير أو المستخدمين المستهدفين الذين تم من أجلهم إعداد التقرير. فعلى سبيل المثال، عند إدخال قائمة الاحتباس الحراري في السجل العام، قد يكون من المناسب أن تتضمن الايضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد بياناً يفيد بأن التقرير معد للمستخدمين الذين يمتلكون معرفة معقولة بالأنشطة المتعلقة بالاحتباس الحراري والذين درسوا المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري بعناية معقولة ويفهمون أن قائمة الاحتباس الحراري قد تم إعدادها وتأكيداتها وفق مستويات مناسبة من الأهمية النسبية.

١٤١١. وبالإضافة إلى ذلك، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب تضمين صياغة تقيد بشكل خاص من توزيع تقرير التأكيد على غير المستخدمين المستهدفين، أو استخدامه من قبل الآخرين أو استخدامه من أجل أغراض أخرى.

ملخص إجراءات المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٧٦(ح)(٢))

١٤٢١. عادة ما يتبع تقرير التأكيد في ارتباط التأكيد المعقول صياغة قياسية ويصف فقط الإجراءات المنفذة باختصار. وذلك لأن وصف الإجراءات المحددة المنفذة، في ارتباط التأكيد المعقول، وفق أي مستوى من التفاصيل قد لا يساعد المستخدمين على فهم أنه، في جميع الأحوال الذي يصدر فيها تقرير غير معدل، قد تم الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتمكين المحاسب القانوني من التعبير عن الرأي.

١٤٣١. في ارتباط التأكيد المحدود، فإن تقدير طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة يعد أمراً أساسياً بالنسبة للمستخدمين المستهدفين لفهم الاستنتاج المعبر عنه في تقرير التأكيد المحدود. ولهذا فإن وصف إجراءات المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود عادة ما يكون أكثر تفصيلاً منه في ارتباط التأكيد المعقول. وقد يكون من المناسب أيضاً تضمين وصف للإجراءات التي لم تنفذ والتي يتم في العادة تنفيذها في ارتباط تأكيد معقول. ولكن قد لا يكون التحديد الكامل لجميع هذه الإجراءات أمراً ممكناً لأن فهم وتقييم المحاسب القانوني المطلوبين لمخاطر التحريف الجوهرية يكون أقل مقارنة بفهمه وتقييمه المطلوبين في ارتباط التأكيد المعقول.

وتتضمن العوامل التي تؤخذ في الحسبان في ذلك التحديد ومستوى التفاصيل التي يتم توفيرها ما يلي:

- الظروف الخاصة بالمنشأة (على سبيل المثال، الطبيعة المتغيرة لأنشطة المنشأة مقارنة بتلك الأنشطة الاعتيادية في القطاع).
- الظروف الخاصة بالارتباط والتي تؤثر على طبيعة ومدى الإجراءات المنفذة.
- توقعات المستخدمين المستهدفين لمستوى التفاصيل التي سيتم تقديمها في التقرير، بناءً على ممارسة السوق أو الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.

١٤٤١. عند وصف الإجراءات المنفذة في تقرير التأكيد المحدود، فإنه من المهم أن تكتب بطريقة موضوعية ولكن لا يتم تلخيصها إلى الحد الذي يجعلها غامضة ولا أن تكتب أيضاً بطريقة مبالغ فيها أو بطريقة منمقة أو بطريقة توهي بأنه قد تم الوصول إلى تأكيد معقول. وأيضاً من المهم أن لا يعطي وصف

الإجراءات انطباعاً بأنه تم تنفيذ ارتباط إجراءات متفق عليها، وفي معظم الحالات فإن الوصف لن يعطي تفاصيل خطة العمل بأكملها.

توقيع المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٧٦(ك))

١٤٥٠. قد يكون توقيع المحاسب القانوني باسم المكتب الذي يعمل فيه المحاسب القانوني أو بالاسم الشخصي للمحاسب القانوني أو بكليهما، بحسب مقتضى الحال للدولة المحددة. وبالإضافة إلى توقيع المحاسب القانوني، قد يكون مطلوباً من المحاسب القانوني في دول معينة، التصريح عن تسميته المهنية في تقرير التأكيد أو عن حقيقة أن المحاسب القانوني أو المكتب، بحسب مقتضى الحال، قد تم الاعتراف بهما من قبل سلطة ترخيص مناسبة في تلك الدولة.

فقرات لفت الانتباه وفقرات أخرى (راجع: الفقرة ٧٧)

١٤٦٠. يقلل الاستخدام الواسع لفقرات لفت الانتباه أو فقرات أمور أخرى من فاعلية إبلاغ المحاسب القانوني عن هذه الأمور.

١٤٧٠. قد تكون فقرة لفت الانتباه مناسبة عندما، على سبيل المثال، يتم استخدام ضوابط مختلفة أو عندما يتم إعادة النظر في الضوابط أو تحديثها أو تفسيرها بشكل يختلف عن الفترات السابقة ويكون لذلك الأمر تأثير رئيسي على الانبعاثات التي يتم التقرير عنها، أو أن تحليل نظام معين لجزء من الفترة التي يتم محاسبتها يعني أنه قد تم استخدام الاستقراء لتقدير الانبعاثات لذلك الوقت وقد تم النص على ذلك في قائمة الاحتباس الحراري.

١٤٨٠. يمكن أن تكون فقرات الأمور الأخرى مناسبة عندما، على سبيل المثال، يتغير نطاق الارتباط بشكل كبير عن الفترة السابقة ولم يتم النص على ذلك في قائمة الاحتباس الحراري.

١٤٩٠. يتضمن محتوى فقرة لفت الانتباه مرجعاً واضحاً للأمور التي يتم لفت الانتباه لها ولمكان الإفصاحات ذات العلاقة التي تصف الأمور بشكل كامل وفي قائمة الاحتباس الحراري. ويشير محتوى الفقرة أيضاً إلى عدم تعديل استنتاج المحاسب القانوني فيما يخص الأمر الذي يتم لفت الانتباه له. (انظر أيضاً الفقرة ١٢٥أ)

١٥٠٠. يعكس محتوى فقرات الأمور الأخرى بشكل واضح عدم وجود إلزام بعرض الأمور الأخرى والإفصاح عنها في قائمة الاحتباس الحراري. وتحتصر الفقرة ٧٧ استخدام فقرات الأمور الأخرى على الأمور المرتبطة بفهم المستخدمين للارتباط أو بمسؤوليات المحاسب القانوني أو تقرير التأكيد، التي يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري الإبلاغ عنها في تقرير التأكيد. (انظر أيضاً الفقرة ١٢٤أ)

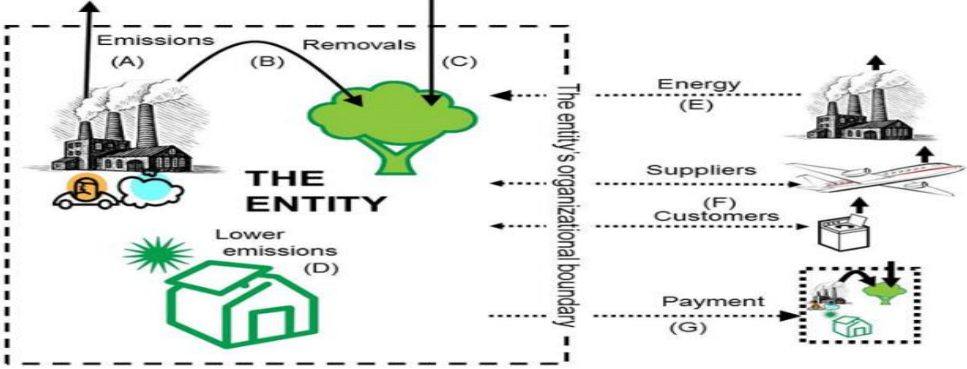
١٥١٠. إن تضمين توصيات المحاسب القانوني حول أمور معينة مثل التحسينات على نظام معلومات المنشأة في تقرير التأكيد قد يشير ضمناً إلى أن تلك الأمور لم يتم التعامل معها بشكل مناسب عند إعداد قائمة الاحتباس الحراري. وقد يتم الإبلاغ عن مثل هذه التوصيات، على سبيل المثال، في خطاب موجه للإدارة أو عبر المناقشات مع أولئك المكلفين بالحوكمة. وتتضمن الاعتبارات المتعلقة بالقرار حول تضمين التوصيات في تقرير التأكيد ما إذا كانت طبيعة التوصيات مرتبطة بالاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين المستهدفين، وما إذا كانت التوصيات مصاغة بشكل مناسب لضمان عدم إساءة فهمها بأنها تشكل تحفظاً على استنتاجات المحاسب القانوني على قائمة الاحتباس الحراري.

١٥٢٠. لا تتضمن فقرات الأمور الأخرى معلومات يُمنع المحاسب القانوني من توفيرها بموجب الأنظمة أو اللوائح أو أي معايير مهنية أخرى، على سبيل المثال، معايير سلوك وأداب المهنة المرتبطة بسرية المعلومات. ولا تتضمن فقرات الأمور الأخرى أيضاً معلومات يطلب توفيرها من قبل الإدارة.

الملحق الأول

(راجع: الفقرات ٨ – أ ١٤)

الانبعاثات وعمليات الإزالة واستقطاعات الانبعاثات



A = الانبعاثات المباشرة أو انبعاثات النطاق (١) (انظر الفقرة ٨).

B = عمليات الإزالة (الانبعاثات التي يتم توليدها ضمن حدود المنشأة لكن يتم جمعها وتخزينها ضمن تلك الحدود بدلاً من إطلاقها إلى الغلاف الجوي. وغالباً ما يتم محاسبتها على أساس إجمالي، أي كانبعاثات النطاق (١) وعمليات الإزالة) (انظر الفقرة أ ١٤).

C = عمليات الإزالة (الاحتباس الحراري الذي تقوم المنشأة بإزالته من الجو) (انظر الفقرة أ ١٤).

D = الإجراءات التي تتخذها المنشأة للتقليل من انبعاثاتها. قد تقلل هذه الإجراءات من انبعاثات النطاق (١) (على سبيل المثال، استخدام مركبات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود) أو انبعاثات النطاق (٢) (على سبيل المثال، تركيب ألواح شمسية للتقليل من كمية الكهرباء المشتراة) أو انبعاثات النطاق (٣) (على سبيل المثال، تقليل مهام السفر لغرض الأعمال أو بيع منتجات تحتاج لطاقة أقل لاستخدامها). قد تناقش المنشأة هذه الإجراءات في الايضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري، لكنها تؤثر فقط على قياس كمية الانبعاثات التي يتم التقرير عنها بأقل مما هو مفترض أو إلى الحد الذي تشكل فيه بنوداً مستقطعة من الانبعاثات وفقاً للضوابط المنطبقة (انظر الفقرة ١١).

E = انبعاثات النطاق (٢) (انظر الفقرة ٩).

F = انبعاثات النطاق (٣) (انظر الفقرة ١٠).

G = البنود المستقطعة من الانبعاثات بما في ذلك الحصص الموزنة المشتراة (انظر الفقرات ١١ – أ ١٣).

الملحق الثاني

(راجع: الفقرة ١٣٤)

أمثلة توضيحية لتقارير التأكيد حول قوائم الاحتباس الحراري

المثال التوضيحي (١):

تتضمن الظروف ما يلي:

- ارتباط تأكيد معقول.
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على انبعاثات النطاق (٣).
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على بنود مستقطعة من الانبعاثات.
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري على معلومات مقارنة.

إن المثال التوضيحي للتقرير التالي هو للاسترشاد فقط، وليس المقصود منه أن يكون شاملاً أو قابلاً للتطبيق في جميع الظروف.

تقرير التأكيد المعقول للمحاسب القانوني المستقل عن قائمة الاحتباس الحراري لشركة أ ب ج

[الموجه إليه (المناسب)]

تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري (هذا العنوان ليس مطلوباً إذا كان هذا هو القسم الوحيد):

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول لقائمة الاحتباس الحراري المرفقة لشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، والذي يتكون من مخزون الانبعاثات والإيضاحات في الصفحات xx-yy. [قام بتنفيذ هذا الارتباط فريق متعدد التخصصات يضم محاسبين قانونيين ومهندسين وعلماء بيئة. (١)]

مسؤولية شركة أ ب ج عن قائمة الاحتباس الحراري

إن الشركة أ ب ج هي المسؤولة عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقاً [للضوابط المنطبقة] (٢) المطبقة كما هو موضح في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري. وتتضمن هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد قائمة احتباس حراري خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

[وكما تمت مناقشته في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري] (٣) يخضع قياس كمية الاحتباس الحراري لعدم تأكد ملازم، بسبب المعرفة العملية غير الكاملة المستخدمة في تحديد العوامل الخاصة بالانبعاثات والقيم المطلوبة لتجميع انبعاثات الغازات المختلفة.

(١) ينبغي حذف الجملة إذا لم تكن منطبقة على الارتباط (على سبيل المثال، إذا كان المقصود من الارتباط الإبلاغ فقط عن انبعاثات النطاق ٢ ولم يستعان بخبراء آخرين).

(٢) [الضوابط المنطبقة] متاحة للتنزيل مجاناً من www.#####.org.

(٣) عندما لا يوجد نقاش للشكوك الملزمة في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري، فإنه يجب حذف هذه العبارة.

استقلالنا ورقابة الجودة لدينا

لقد التزمنا بمتطلب الاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى الواردة في قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.^(٣)

ووفقاً لمعيار رقابة الجودة (١)^(٤)، يحافظ (اسم المكتب) على نظام شامل لرقابة الجودة، بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسؤوليتنا

تكمّن مسؤوليتنا في إبداء رأي في قائمة الاحتباس الحراري، استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. وقد قمنا بإجراء ارتباط التأكيد المعقول وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" المعتمد في المملكة العربية السعودية، ويتطلب ذلك المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ ذلك الارتباط للوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري خالية من تحريف جوهري.

وينطوي ارتباط التأكيد المعقول وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) على تنفيذ إجراءات معينة للحصول على أدلة حول قياس كمية الانبعاثات والمعلومات ذات العلاقة في قائمة الاحتباس الحراري. وتعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المختارة على حكم المحاسب القانوني، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب غش أو خطأ في قائمة الاحتباس الحراري. وعند تقييم تلك المخاطر، فقد أخذنا في الحسبان نظام الرقابة الداخلية المرتبط بإعداد شركة أ ب ج لقائمة الاحتباس الحراري. ويتضمن ارتباط التأكيد المعقول أيضاً:

- تقييم مدى ملاءمة استخدام شركة أ ب ج (للضوابط المنطبقة) في ظل الظروف، والتي تم تطبيقها حسبما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري، كأساس لإعداد قائمة الاحتباس الحراري؛
- تقويم مدى مناسبة طرق قياس الكميات وسياسات التقرير المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات التي أجرتها الشركة أ ب ج؛
- تقويم العرض العام لقائمة الاحتباس الحراري.

نعتمد بأن الأدلة التي حصلنا عليها تعد أدلة كافية ومناسبة لتقديم أساس لرأينا.

الرأي

في رأينا، تم إعداد قائمة الاحتباس الحراري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً (للضوابط المنطبقة) المطبقة حسبما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى (ينطبق هذا القسم على بعض الارتباطات فقط)

[سوف يختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير التأكيد بالاعتماد على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمحاسب القانوني]

[توقيع المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد]

[عنوان المحاسب القانوني]

* يشير المحاسب القانوني إلى التزامه بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

(٤) معيار رقابة الجودة (١)، رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ عمليات مراجعة وفحص للقوائم المالية، وارتباطات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

المثال التوضيحي (٢):

تتضمن الظروف ما يلي:

- ارتباط تأكيد محدود.
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على انبعاثات النطاق (٣).
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على بنود مستقطعة من الانبعاثات.
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري على معلومات مقارنة.

إن المثال التوضيحي للتقرير التالي هو للاسترشاد فقط، وليس المقصود منه أن يكون شاملاً قابلاً للتطبيق في جميع الظروف.

تقرير التأكيد المحدود للمحاسب القانوني المستقل عن قائمة الاحتباس الحراري للشركة أ ب ج

[الموجه إليه (المناسب)]

تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري (هذا العنوان ليس مطلوباً إذا كان هذا هو القسم الوحيد)

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود لقائمة الاحتباس الحراري المرفقة لشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، والذي يتكون من مخزون الانبعاثات [الإيضاحات في الصفحات xx-yy] [قام بتنفيذ هذا الارتباط فريق متعدد التخصصات يضم محاسبين قانونيين ومهندسين وعلماء بيئة].^(٥)

مسؤولية الشركة أ ب ج عن قائمة الاحتباس الحراري

إن الشركة أ ب ج هي المسؤولة عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقاً [للضوابط المنطبقة]^(٦)، المطبقة كما هو موضح في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري. وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد قائمة احتباس حراري خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

[وكما تمت مناقشته في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري]^(٧) يخضع قياس كمية الاحتباس الحراري لعدم تأكد ملازم بسبب المعرفة العلمية غير الكاملة المستخدمة في تحديد العوامل الخاصة بالانبعاثات والقيم المطلوبة لتجميع انبعاثات الغازات المختلفة.

استقلالنا ورقابة الجودة لدينا

لقد التزمنا بمطلب الاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى الواردة في قواعد سلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.^(٨)

^(٥) ينبغي حذف الجملة إذا لم تكن منطبقة على الارتباط (على سبيل المثال، إذا كان المقصود من الارتباط الإبلاغ فقط عن انبعاثات النطاق ٢ ولم يستعان بخبراء آخرين).

^(٦) [الضوابط المنطبقة] متاحة للتنزيل مجاناً من www.#####.org

^(٧) عندما لا يوجد نقاش للشكوك الملازمة في الإيضاح (١) المرفق مع قائمة الاحتباس الحراري، فإنه ينبغي حذف هذه العبارة.

* يشير المحاسب القانوني إلى التزامه بقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لمعيار رقابة الجودة (١)^(٨) يحافظ [اسم المكتب] على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسؤوليتنا

تضمن مسؤوليتنا في إبداء استنتاج تأكيد محدود عن قائمة الاحتباس الحراري بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. وقد قمنا بإجراء ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتطلب ذلك المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ ذلك الارتباط للوصول إلى تأكيد محدود عما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري خالية من تحريف جوهرية.

وينطوي ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) على تقييم مدى مناسبة استخدام الشركة أ ب ج [للمضوابط المنطبقة] في ظل الظروف، كأساس لإعداد قائمة الاحتباس الحراري، وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في قائمة الاحتباس الحراري سواء بسبب الغش أو الخطأ، والاستجابة للمخاطر المقيّمة حسب الضرورة في مختلف الظروف، وتقييم العرض العام لقائمة الاحتباس الحراري. ويعد ارتباط التأكيد المحدود ذا نطاق أقل بكثير من ارتباط التأكيد المعقول فيما يخص كلاً من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تُنفذ استجابة للمخاطر المقيّمة.

لقد استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى أحكامنا المهنية وشملت توجيه استفسارات وملاحظة للعمليات المنفذة والتقصي عن الوثائق وإجراءات تحليلية وتقييم مدى مناسبة طرق قياس الكميات وسياسات التقرير، والمطابقة مع السجلات الأساسية.

[[قد يدرج المحاسب القانوني ملخصاً بطبيعة ونطاق الإجراءات التي توفر، وفق حكم المحاسب القانوني، معلومات إضافية قد تكون ذات صلة بفهم المستخدمين لأساس استنتاج المحاسب القانوني^(٩). تم تقديم القسم التالي بهدف الإرشاد، ولا تعتبر أمثلة الإجراءات بأنها قائمة شاملة لنوع أو مدى الإجراءات التي قد تكون مهمة لفهم المستخدمين للعمل المنجز^(١٠)]].

أخذاً في الحسبان ظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات المُدرجة أعلاه بما يلي:

- حصلنا، من خلال الاستفسارات، على فهم لبيئة الرقابة في الشركة أ ب ج وأنظمة المعلومات المرتبطة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها، ولكننا لم نقيم تصميم أدوات الرقابة المحددة ولم نحصل على أدلة حول تطبيقها ولم نفحص فاعليتها التشغيلية.
- قمنا بتقييم ما إذا كانت طرق الشركة أ ب ج في تطوير التقديرات تعد طرقاً مناسبة وما إذا كان قد تم تطبيقها باستمرار. ولكن لم تتضمن إجراءاتنا اختبار البيانات التي استندت إليها التقديرات أو وضع تقديرات خاصة بنا بشكل منفصل يتم مقابلتها بتقييم تقديرات شركة أ ب ج.
- قمنا بإجراء زيارات للموقع (في ثلاثة مواقع) لتقييم اكتمال مصادر الانبعاثات وطرق جمع البيانات وبيانات المصدر والافتراضات ذات العلاقة القابلة للتطبيق على هذه المواقع. تم تحديد المواقع المختارة للفحص

(٨) معيار رقابة الجودة (١)، رقابة الجودة للمكاتب التي تؤدي عمليات مراجعة وفحص للقوائم المالية. وارتباطات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

(٩) يجب تلخيص الإجراءات لكن ليس إلى الحد الذي يجعلها غامضة ولا أن توصف بطريقة مبالغ بها أو بطريقة منمقة أو بطريقة توهي بأنه قد تم الحصول على تأكيد معقول. ومن المهم ألا يعطي وصف الإجراءات انطباعاً بأنه قد تم تنفيذ ارتباط الإجراءات المتفق عليها وألا يعطي تفاصيل خطة العمل بأكملها في معظم الحالات.

(١٠) في التقرير النهائي، سيتم حذف هذه الفقرة التوضيحية.

بعد الأخذ في الحسبان انبعاثاتها فيما يتعلق بإجمالي الانبعاثات ومصادر الانبعاثات والمواقع التي اختيرت في الفترات السابقة. وتضمنت/ أو لم تتضمن إجراءاتنا فحص أنظمة المعلومات لجمع البيانات الخاصة بالمرافق، أو أدوات الرقابة في هذه المواقع^(١١).

تختلف طبيعة الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود، وبقل مداها، مقارنة بارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان يمكن تحقيقه لو قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول. وعليه، لا يُبدي رأياً ذا تأكيد معقول عما إذا كان قد تم إعداد قائمة الاحتباس الحراري للشركة أ ب ج، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً (للضوابط المنطبقة) المطبقة كما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، لم نعلم بأي شيء يجعلنا نعتقد بأنه لم يتم إعداد قائمة الاحتباس الحراري للشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً (للضوابط المنطبقة) المطبقة كما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى (ينطبق هذا القسم على بعض الارتباطات فقط)

[سوف يختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير التأكيد بالاعتماد على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمحاسب القانوني]

[توقيع المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد]

[عنوان المحاسب القانوني]

^(١١) ينبغي حذف هذا القسم إذا استنتج المحاسب القانوني أن المعلومات الإضافية حول الإجراءات المنفذة ليست مطلوبة في ظروف الارتباط.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC.” The approved text of all <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> is that published by IFAC in the English language.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (ديسمبر ٢٠١٨م) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨م، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨م، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨م، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل بـ permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>